

مشروع قانون المالية لسنة

2026



تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

تقرير الميزانية القائمة
على النتائج
من منظور النوع

"... وقد أبانتك نتائج الإحصاء العام للسكان 2024، عن مجموعة من التحولات الديمغرافية والاجتماعية والمجالية، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية.

.....

... لذلك ندعو إلى الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة.

هدفنا أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجماعات، دون تمييز أو إقصاء..."

مقتطف من الخطاب السامي

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة عيد العرش المجيد، في 29 يوليوز 2025

الفهرس

1.....	مقدمة عامة
3.....	I. اقتصاد الرعاية والتمكين الاقتصادي للمرأة: رهانات التعليم الأولي والاقتصاد الفضي.....
4.....	1. التحول الديموغرافي المجتمعي: ما هي آثاره على النساء؟.....
7.....	2. فُرصة سائحة لتطوير اقتصاد الرعاية في المغرب
17.....	II. الأسس القانونية والمؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين:.....
17.....	1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
18.....	2. وزارة العدل
23.....	3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.....
27.....	4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.....
29.....	5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
33.....	6. وزارة الاقتصاد والمالية.....
39.....	7. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة.....
41.....	8. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
44.....	9. القطاع المكلف بالاتصال.....
46.....	10. المندوبية السامية للتخطيط.....
50.....	11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
53.....	III. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية.....
53.....	1. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة
54.....	2. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.....
58.....	3. وزارة النقل واللوجستيك.....
60.....	4. القطاع المكلف بالماء
61.....	5. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.....
66.....	6. القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي.....
70.....	7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
73.....	8. القطاع المكلف بالتكوين المهني
76.....	9. القطاع المكلف بالشباب
81.....	IV. الولوج المنصف لعوامل الإنتاج لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء
81.....	1. وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.....
86.....	2. القطاع المكلف بالفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات.....
89.....	3. وزارة الصناعة والتجارة
92.....	4. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
97.....	الملحقات :

مقدمة عامة

يواصل المغرب التزامه بالنهوض بالمساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة. ويتجلى هذا التوجه في الترسخ التدريجي لآليات إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسة العمومية، لا سيما من خلال تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتي أصبحت مع مر السنين أداة هيكلية لبرمجة وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي.

وتندرج هذه المبادرة في سياق ديموغرافي يتسم بتحول عميق، كما أبانت عن ذلك نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 التي أبانت بداية عن انتقال ديموغرافي وجيلي يتسم بانخفاض معدل الخصوبة إلى 1,97 طفل لكل امرأة (وهو مستوى دون عتبة الاستبدال)، وبتراجع متوسط عدد أفراد الأسرة إلى 3,9 فردا، إضافة إلى تسارع وتيرة الشيخوخة، حيث بلغت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق 13,8% من إجمالي السكان. وقد أعادت هذه التطورات تعريف أشكال التضامن الأسري والاجتماعي بين الأجيال، كما سلطت الضوء على التحديات الجديدة التي ستواجهها النساء. ويجب التذكير هنا بأن النساء يتحملن قسما كبيرا من العمل غير المؤدى عنه، حيث يسهمن بنسبة 84% من القيمة المضافة المنزلية داخل الأسر.

وفي هذا الإطار، فإن دراسة الإمكانيات التي يتيحها تطوير اقتصاد الرعاية بات ضروريا لتحديد الركائز الجديدة للنمو الشامل. فقد أبرزت الدراسات التي أنجزتها بعض المؤسسات مثل منظمة العمل الدولية (OIT) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ما يزر به هذا القطاع من فرص واعدة، خصوصا في مجال خلق فرص العمل اللائق، في معظمها لفائدة النساء، وتحفيز النمو الشامل. وعلى الصعيد الوطني، من شأن تنفيذ البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP) إلى جانب التدابير الرامية إلى توسيع عرض مؤسسات رعاية الطفولة المبكرة ودور الحضانه، والمندرجة في إطار خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، أن يساهم بشكل كبير في تعزيز ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية.

تتماشى هذه المبادرات، التي تسعى إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء وتمكينهن، في نسق مع الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مقاربة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي نالت مكتسباتها اعترافاً دولياً. وقد أشادت نتائج التقييم حول الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA-2023) الصادرة سنة 2024، بالتقدم الملحوظ الذي حققه المغرب فيما يخص إدماج الرهانات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين في البرمجة الميزانية للقطاعات الوزارية، مما يعكس أهمية الإصلاحات المتخذة وتوافقها مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وتندرج نسخة 2026 لتقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع في هذا السياق، إذ تركز على محورين رئيسيين. حيث خصص المحور الأول لتحليل الآثار المحتملة لتطوير اقتصاد رعاية على تشغيل النساء وعلى النمو الاقتصادي، مع التركيز على آثار تعميم التعليم الأولي وتطوير "الاقتصاد الفضي". أما المحور الثاني، فيسلط الضوء على الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية لتعزيز وإغناء سلاسل نتائجها المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، مما يجسد التعبئة الجماعية من أجل سياسة عمومية أكثر شمولية وإنصافا تتوافق مع التوجيهات الملكية السامية والطموح الوطني لإرساء أسس الدولة الاجتماعية.

1. اقتصاد الرعاية والتمكين الاقتصادي للمرأة: رهانات التعليم الأولي والاقتصاد الفضي

كشف الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 عن الخطوط العريضة لتحول ديموغرافي مهم في المغرب، يتميز بثلاثة اتجاهات بنيوية: انخفاض مستمر في الخصوبة، الذي أصبح الآن تحت عتبة التعويض، وانخفاض في متوسط عدد أفراد الأسرة (أقل من 4 أشخاص في المتوسط) وتسارع في شيخوخة السكان، وهو ما يتضح من الارتفاع الملحوظ في نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاما.

ولا تخلو هذه التطورات الديموغرافية من التأثير على دينامية سوق الشغل، خاصة لدى النساء. فمن الناحية النظرية فإن انخفاض عدد الأطفال قد يتيح للنساء بعضا من وقتهن لولوج العمل المؤدى عنه، إلا أن ارتفاع متوسط أمد الحياة وتزايد عدد الأشخاص المسنين يزيد من الحاجة إلى الرعاية والمساعدة الأسرية. وفي سياق تكفل فيه النساء بمعظم المهام المنزلية والعناية (84% من القيمة المضافة المنزلية للأسرة، وفقا للمندوبية السامية للتخطيط)، ينذر هذا الوضع بتكريس العوائق التي تحول دون اندماجهن المهني، مما يساهم في تفسير انخفاض مستويات مشاركة النساء في سوق الشغل، التي تراجعت من 30,4% سنة 1999 إلى 19,1% فقط سنة 2024.

هذا يعني أن نموذج التعايش بين الأجيال، الذي لطالما اعتمد على التضامن الأسري وانخراط المرأة في تحمل رعاية الأطفال والمسنين، يظهر الآن محدوديته في ظل تزايد احتياجات الرعاية. وتستوجب هذه التطورات التفكير في حلول إضافية ومستديمة كفيلة بضمان رعاية مناسبة وعادلة. وفي هذا الإطار، يعد تطوير اقتصاد حقيقي للرعاية أمرا بالغ الأهمية، لا سيما وأن منظمة العمل الدولية والمنتهى الاقتصادي العالمي يؤكدان آثاره الإيجابية على النمو وخلق فرص العمل اللائق، خصوصا بالنسبة للنساء.

وبناءً على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، والالتزام الراسخ لبلادنا من أجل بناء دولة اجتماعية، يواصل تقرير الميزانية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي والقائمة على النتائج في نسخة 2026 تعميق التفكير حول اقتصاد الرعاية كرافعة للتمكين الاقتصادي للمرأة. ويحدد التحليل عنصريين رئيسيين:

i. تعميم الولوج إلى التعليم الأولي، كعامل حاسم في دعم اندماج المرأة في سوق العمل، بما يتماشى مع توجهات خارطة الطريق الجديدة للتشغيل؛

ii. تطوير خدمات "الاقتصاد الفضي"، كاستجابة مستديمة للاحتياجات المتزايدة لشيخوخة السكان، مع فتح أسواق جديدة للتشغيل والابتكار الاجتماعي والخدمات الملائمة.

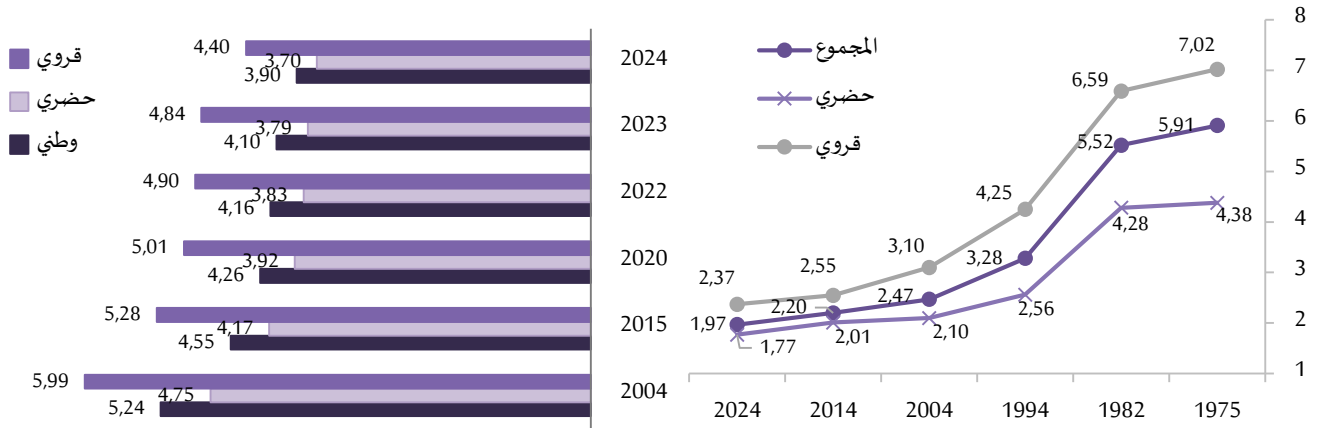
كما يقترح التقرير مجموعة من الرافعات التي من شأنها تطوير اقتصاد الرعاية، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.

1. التحول الديموغرافي المجتمعي: ما هي آثاره على النساء؟

1.1. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024: تحول ديموغرافي متسارع

يؤكد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 على بداية تحول ديموغرافي في المغرب، والذي تجلى في انخفاض تدريجي في معدل الخصوبة إلى 1,97 طفل لكل امرأة، وهو مستوى أدنى من عتبة تعويض الأجيال. ويعكس هذا التطور ازدياد إمكانية الولوج إلى خدمات تنظيم الأسرة، وتغيرات في السلوك والخيارات الإنجابية.

وقد رافق هذا التطور انخفاض في متوسط حجم الأسرة من 4,6 فردا سنة 2014 إلى 3,9 فردا سنة 2024. وتميل بنية الأسرة إلى التطور نحو وحدات أسرية أصغر، يطلق عليها "الأسر النووية". حيث بلغت نسبة الأسر المكونة من فردين إلى ثلاثة أفراد 31,7% سنة 2024، مقابل 26,1% سنة 2014، بينما انخفضت نسبة الأسر المكونة من أربعة أفراد فأكثر إلى 57,2% سنة 2024، مقابل 66,7% سنة 2014.



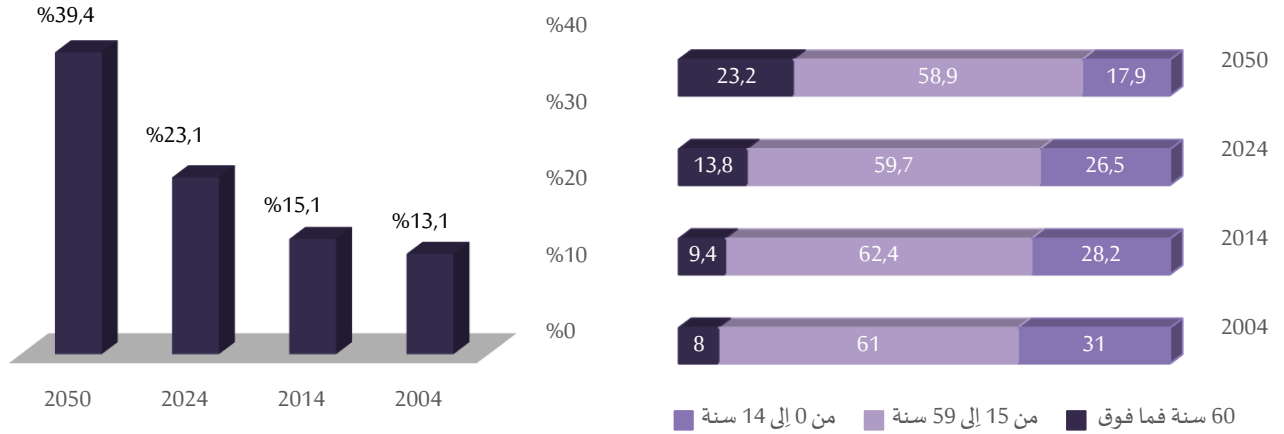
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

مبيان 2: تطور حجم الأسر حسب متوسط عدد الأفراد لكل أسرة

مبيان 1: معدل الخصوبة حسب وسط الإقامة

ويتجلى هذا التحول الديموغرافي في انعكاس الهرم العمري الذي يظهر من خلال ارتفاع نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة (المسنين) إلى 13,8% سنة 2024 مقابل 9,4% سنة 2014 (+ 4,4 نقطة خلال 10 سنوات) وانخفاض نسبة كل من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (26,5% سنة 2024 مقابل 28,2% سنة 2014) ونسبة الأشخاص البالغين سن العمل (من 15 إلى 59 سنة) التي قاربت 59,7% خلال سنة 2024 مقابل 62,4% سنة 2014. وبذلك، فمن المتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة إلى 10,1 مليون سنة 2050 (أي 23,2% من إجمالي عدد السكان) مقارنة بـ 5 ملايين سنة 2024 (13,8%).

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى: 2004، 2014، و2024 وبيانات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

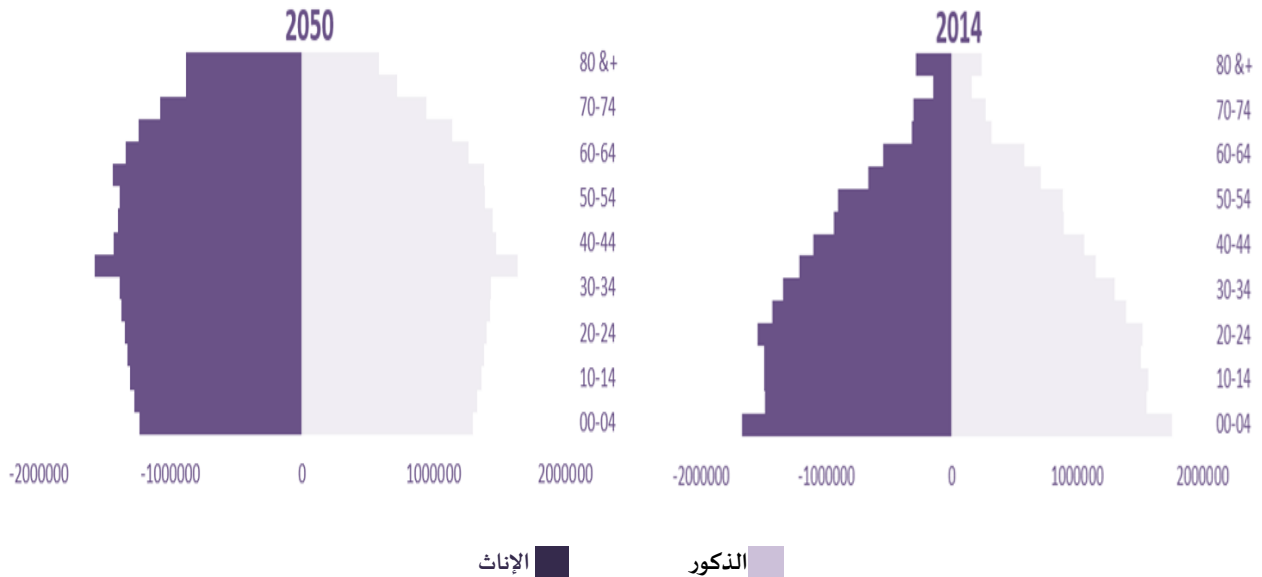
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

*: يمثل معدل الإعالة النسبة بين عدد الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فأكثر وعدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة.

مبيان 4: تطور نسبة إعالة الأشخاص المسنين (%)

مبيان 3: تطور بنية الساكنة حسب الفئات العمرية (%)

كما ارتفعت نسبة الإعالة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة من 15,1% سنة 2014 لتصل 23,1% سنة 2024 (أي أن ما يعادل 23 شخصا تتجاوز أعمارهم 60 سنة لكل 100 عامل نشيط تتراوح أعمارهم بين 15 و59 سنة، مقارنة بـ 15 شخصا لكل 100 عامل سنة 2014)، وقد تصل هذه النسبة إلى حوالي 39,4% بحلول سنة 2050. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مؤشر الشيخوخة 52 شخصا من فئة 60 سنة فما فوق لكل 100 شاب وشابة دون سن 15 سنة خلال سنة 2024، مقابل 33 شخصا سنة 2014، وقد يصل إلى 129 شخصا بحلول سنة 2050.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

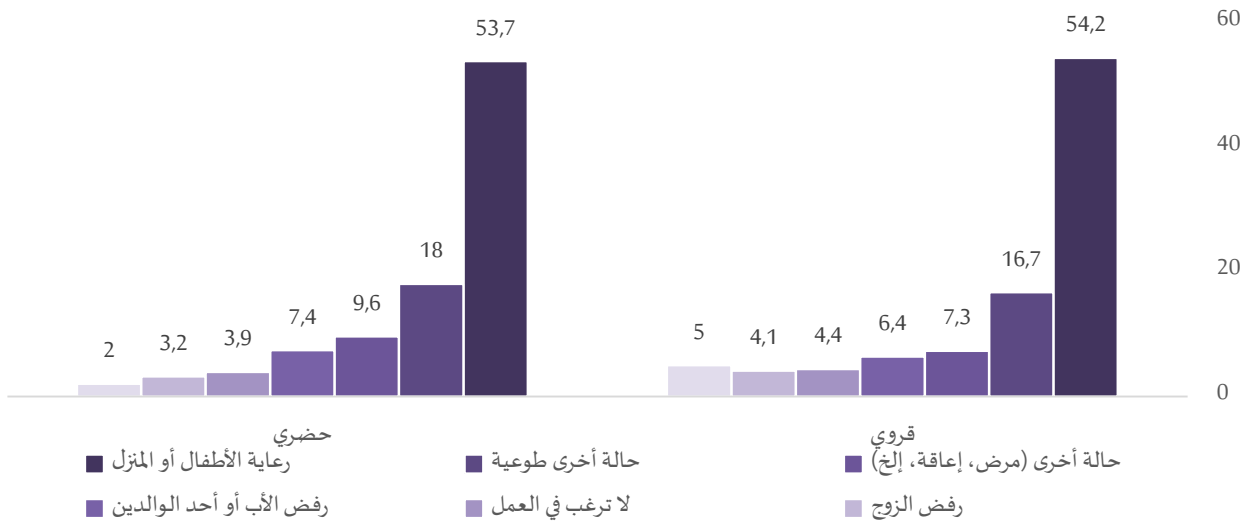
مبيان 5: تقلص قاعدة هرم الأعمار وتوسعه في الوسط

1.2. انعكاس مزدوج على عبء عمل النساء

إن تنامي الأسر النووية وتسارع الشيخوخة يعيدان تشكيل التضامن المنزلي ويزيدان من عبء عمل النساء. وبالتالي فإن عبء الرعاية غير مدفوع الأجر يتركز عند النساء اللواتي يتحملن القسط الأكبر من الأشغال المنزلية. ووفقا لحسابات الأسر الفرعية (2014)، تساهم النساء في خلق 84% من القيمة المضافة المنزلية، مقابل 16% بالنسبة للرجال.

وفي ظل غياب المساعدة العائلية، ستضطر النساء إلى تحمل دور مزدوج: رعاية الأطفال والمسنين. وسيؤدي هذا التزايد في العمل غير مدفوع الأجر إلى زيادة الوقت المخصص للأنشطة الإلزامية، على حساب ضياع فرص التعليم والتشغيل والدخل.¹

و تشكل رعاية الأطفال العبء الأكبر أمام ولوج واستقرار المرأة في سوق الشغل، سواء في المدن أو في القرى. فحسب الأرقام المتوفرة، وفقا للبحث الوطني حول التشغيل (2021)، فإن ما يفوق 63% من النساء غير النشيطات (باستثناء الطالبات) يعتبرن رعاية الأطفال والأشغال المنزلية كسبب رئيسي لانسحابهن من سوق الشغل². ويؤكد التحليل التقابلي لقطاعات التشغيل الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط (2024) هذه الملاحظة: حيث أن 74% من النساء المغربيات غير النشيطات هن ربات بيوت، وتشير 54% منهن إلى أن غياب خيارات رعاية الأطفال يعد العائق الرئيسي أمامهن لولوج سوق الشغل³. كما أن تحول الأسر إلى أسر نووية، الذي أصبح حقيقة ملموسة، يحد أيضا من التكافل الأسري التقليدي، مما يزيد من الاعتماد على خدمات رعاية الأطفال.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي⁴

مبيان 6: المحددات الأساسية لولوج النساء إلى فئة الساكنة النشيطة

¹ فاليريا إسكيفيل، "ما هي المنهجية التحولية للرعاية ولماذا نحتاج إليها؟"، النوع الاجتماعي والتنمية، 2014.

² البحث الوطني حول التشغيل، 2021.

³ "تحليل متعدد الأبعاد لمشاركة النساء في سوق الشغل المغربي: دراسة مقارنة بين جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الشرق"، المندوبية السامية للتخطيط، مارس 2024.

⁴ المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي، "مشهد التشغيل في المغرب: حصر العقبات التي تعترض ولوج سوق الشغل الدامج"، 2022.

أما العبء الأساسي الثاني، وهو رعاية المسنين، فيعتمد إلى حد كبير على التضامن الأسري، ويبقى في معظمه تطوعيا تسهر عليه النساء (الزوجات، والبنات، وزوجات الأبناء)، إذ يشكلن العمود الفقري لأنظمة الرعاية طويلة الأمد⁵. إلا أن سرعة شيخوخة السكان، وما تشهده بلادنا من تزايد في عدد الأسر النووية، يُركز هذه المسؤوليات بشكل أكبر على عدد محدود من مقدمات الرعاية الأسرية.

في هذا السياق، تظل الأساليب الحالية لرعاية المسنين غير كافية، وخاصة التعايش بين الأجيال، الذي تلعب فيه المرأة دورا محوريا، لتلبية الارتفاع المتوقع في حجم وتنوع احتياجات المسنين⁶. فبالنسبة للنساء، يترجم هذا إلى زيادة الوقت المخصص للأنشطة الإلزامية، وارتفاع العبء النفسي، وصعوبة التوفيق بين التكوين والحياة المهنية والحياة الشخصية. ومن شأن هذه التراكمات أن تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة وعلى ولوجها إلى سوق الشغل المهيكّل، والذي يتسم بضعف مشاركتها في هذه السوق (19,1% سنة 2024 مقابل 30,4% سنة 1999). وهو ما يطرح تساؤلا حول استدامة نموذج الرعاية القائم أساسا على التضامن الأسري.

2. فُرصة سانحة لتطوير اقتصاد الرعاية في المغرب

إن التحول الديمغرافي الذي يشهده المغرب يثير بإلحاح مسألة توفر أساليب الدعم والخدمات الملائمة والمتاحة لتحمل رعاية الأشخاص غير المستقلين، مما يستدعي التفكير في سبل بلورة وهيكلية تدريجية لاقتصاد الرعاية.

1.2. اقتصاد الرعاية: مصدر فرص للتمكين الاقتصادي للنساء

يصنف اقتصاد الرعاية حاليا من طرف العديد من المؤسسات الدولية كبوصلة حقيقية توجه خيارات الدول التي تطمح إلى تعزيز الشمولية والاستدامة لمسارها التنموي.

حسب المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، يشمل اقتصاد الرعاية أكثر من 8 مليار شخص الذين خلال حياتهم يتلقون أو يقدمون الرعاية⁷. ويعمل ما يناهز 2 مليار شخص بدوام كامل في خدمات الرعاية دون أجر، معظمهم من النساء (اللواتي يقمن بـ 76,2% من إجمالي أعمال الرعاية للآخرين غير مدفوعة الأجر، أي 3,2 أضعاف ما يقوم به الرجال⁸).

⁵ "الرعاية طويلة الأمد للمسنين، أولوية عالمية جديدة للمساواة بين الجنسين"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017.

⁶ "التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: تطوير اقتصاد الرعاية - دراسة حالة حول اقتصاد الخدمات ورعاية المسنين في المغرب"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، 2022.

⁷ «الكتاب الأبيض حول مستقبل اقتصاد الرعاية»، المنتدى الاقتصادي العالمي، مارس 2024.

⁸ "رعاية الآخرين: عمل ووظائف من أجل مستقبل العمل اللائق"، منظمة العمل الدولية، 2019.

اقتصاد الرعاية: ما هي مكوناته؟ ما هو نطاقه؟

عرّف القرار الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية (OIT) المنعقد في يونيو 2024 حول "العمل اللائق واقتصاد الرعاية"، اقتصاد الرعاية على أنه مجموع الأنشطة المتعلقة بالرعاية، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، مباشرة أو غير مباشرة، والتي تمارس سواء داخل المنزل أو خارجه. ويشمل الأشخاص الذين يقومون بهذا العمل، وأولئك الذين يستفيدون منه، وكذلك المشغلون والمؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية. ويساهم هذا العمل في ازدهار ورفاهية كل من مقدمي الرعاية والأشخاص الذين يتلقونها.

من جانبها، تقترح هيئة الأمم المتحدة للمرأة⁹ تعريفاً يركز على السياسات والأنظمة والخدمات التي تستهدف السكان المعتمدين على الغير وأولئك الذين يقدمون هذه الرعاية. والهدف من ذلك ليس عزل سياسات الرعاية عن بقية سياسات الحماية الاجتماعية، بل تعزيز ترابط وتكامل أفضل مع جميع السياسات الاجتماعية. وتهدف هذه السياسات إلى ضمان الحق في تلقي وتقديم الرعاية في ظروف تتسم بالجودة والمساواة.

ويعتبر التعريف المشترك لمنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اقتصاد الرعاية بمثابة مجموع الأنشطة، المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، التي تقدم خدمات مباشرة أو غير مباشرة لخدمة الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي للمجموعات المعتمدة على الغير مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى...¹⁰.

يشير المنتدى الاقتصادي العالمي (2022) إلى أن الاستثمار في الوظائف الاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقطاع الرعاية المدفوعة الأجر، يمكن أن يحقق عائداً أعلى بثلاث مرات من حيث نمو الناتج الداخلي الخام وخلق فرص عمل مدفوعة الأجر والحركية الاجتماعية¹¹. من جانبها، تشير منظمة العمل الدولية إلى أن العاملين في مجال الرعاية، والذين تهيمن عليهم النساء بنسبة 67%¹² يمثلون 11,5% من العمالة العالمية وأن الاحتياجات من العاملين في مجال الرعاية ستزداد بشكل كبير بحلول سنة 2030 لتصل إلى 2,3 مليار شخص (بسبب ارتفاع عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة وكبار السن بمقدار 100 مليون من الأطفال وكبار السن على التوالي). وهكذا، ستصل إمكانات الوظائف المرتبطة بالرعاية إلى 358 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة مقابل 206 مليون وظيفة خلال سنة 2015¹³.

علاوة على ذلك، يشير تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في مارس 2024¹⁴ إلى أن كل دولار ينفق على تطوير رعاية الآخرين يمكن أن يرفع الناتج الداخلي الخام بنحو ثلاثة دولارات، مما يؤكد الأثر الاقتصادي الإيجابي لهذه الاستثمارات. وبحلول سنة 2035، من شأن تطوير اقتصاد الرعاية أن يرفع معدل تشغيل النساء بنحو 10 نقاط على الصعيد العالمي (أي بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية في أوروبا وآسيا و12 نقطة مئوية في الدول العربية ذات الدخل المنخفض).

⁹ نحو بناء أنظمة رعاية متكاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: عناصر التنفيذ"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نونبر 2021.

¹⁰ " دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد رعاية الآخرين: أداة دعم سياسي لتقدير العجز وتكاليف الاستثمار والأثار الاقتصادية المرتبطة بقطاع رعاية الآخرين"، الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

¹¹ «الكتاب الأبيض حول مستقبل اقتصاد الرعاية»، المنتدى الاقتصادي العالمي، مارس 2024.

¹² M.C. Sodergren و D. Limani، "أين تعمل النساء: المهن والقطاعات التي تهيمن عليها النساء"، منظمة العمل الدولية، نونبر 2023.

¹³ " العمل اللائق واقتصاد الرعاية"، المؤتمر الدولي للعمل، الدورة 112، منظمة العمل الدولية، 2024.

¹⁴ "الرعاية في العمل: الاستثمار في الإجازات وخدمات رعاية الآخرين من أجل المزيد من المساواة بين الجنسين في عالم العمل - تقرير إقليمي تكميلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، منظمة العمل الدولية، مارس 2024.

وإستنادا الى هذه المعطيات، يتناول التحليل التالي مكوّنين رئيسيين يشكّلان ركيزتين أساسيتين لاقتصاد الرعاية، لما لهما من أهمية استراتيجية في مستقبل المغرب الاجتماعي والاقتصادي. ويتعلق الأمر، من جهة، بتعميم التعليم الأولي باعتباره رافعة أساسية لتحقيق المساواة في الفرص منذ الطفولة المبكرة ولتحرير إمكانات النشاط لدى النساء، ومن جهة أخرى، بتنمية الاقتصاد الفضي، الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة المرتبطة بشيخوخة السكان وتحويل هذا التحدي الديموغرافي إلى فرص للنمو وللتشغيل.

1.1.2. التعليم الأولي والطفولة المبكرة: رافعة للإدماج الاقتصادي للنساء

أظهرت الأدلة الدولية أن تطوير خدمات التعليم الأولي ورعاية الطفولة المبكرة من شأنه تحقيق "العائد الرباعي". فهو يعزز الرفع من مشاركة النساء في الحياة العملية، ويساهم بشكل كامل في تنمية قدرات الأطفال، ويوفر فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء، ويحسن إنتاجية العاملات والعاملين الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.



المصدر: A.E. Devercelli و F. Beaton-Day، "وظائف أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً: الاستثمار في رعاية الأطفال لتعزيز رأس المال البشري"، مجموعة البنك الدولي، دجنبر 2020.

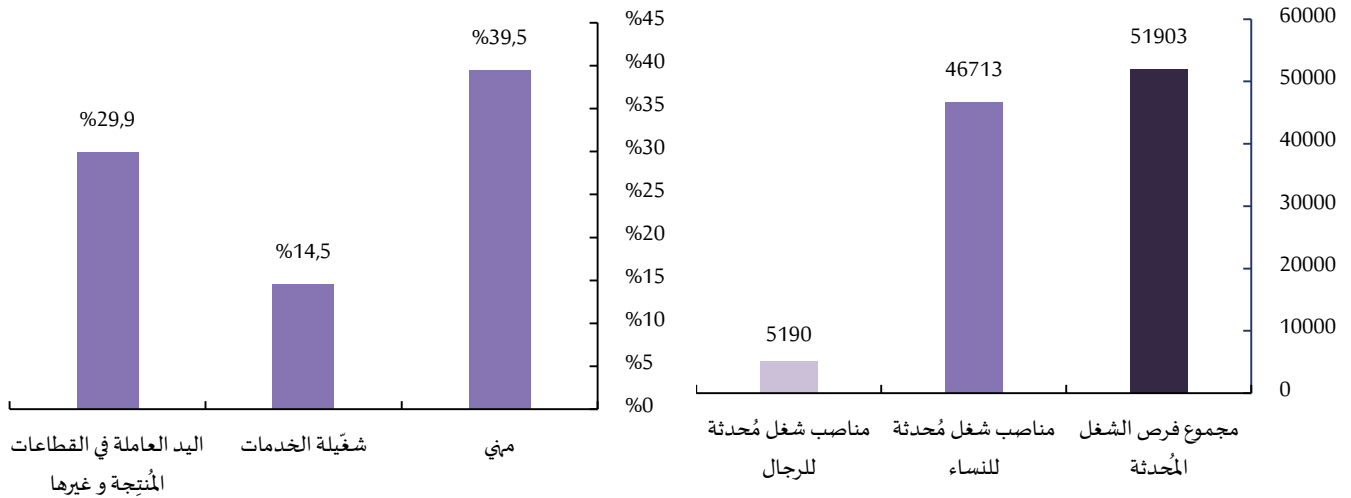
الشكل 1: الفوائد المحتملة لتوسيع نطاق الولوج إلى خدمات التعليم الأولي والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

يقدر تقرير البنك الدولي (2024) حول "المرأة والمقاولة والقانون" أن الولوج الأفضل إلى خدمات رعاية الأطفال يمكن أن يرفع معدل نشاط النساء بنحو نقطة مئوية واحدة على المدى القصير و بنحو 2,2 نقطة مئوية على مدى 5 سنوات. وفي المغرب، تنفيذاً للتوجيهات الملكية، يهدف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP)، الذي أطلق سنة 2018، إلى تعميم الولوج إلى التعليم الأولي للأطفال في سن 4 و 5 سنوات في أفق 2027-2028، من خلال تحسين العرض من حيث الأقسام الدراسية والمربين والمربيات والمنشطين والمنشطات. وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج ملموسة، حيث بلغ معدل التمدرس بالتعليم الأولي نسبة 78,7% خلال 2023-2024، وشمل المدن والقرى، والفتيات والفتيان.

وبالتالي، ارتفع المعدل الإجمالي للتدريس بالتعليم الأولي للفتيات الصغيرات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 79,7% خلال السنة الدراسية 2023-2024. وتمثل المربيات ماي يناهز 91% من مجموع المربين العاملين في هذا القطاع خلال نفس السنة الدراسية.

ولتقييم الآثار المحتملة لتعميم التعليم الأولي في المغرب، أجرت وزارة الاقتصاد والمالية دراسة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استندت على الأداة الاستراتيجية التي طورتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية¹⁵. وتتألف هذه المقاربة من شقين: تقييم الفارق بين العرض الحالي والطلب المستهدف الذي حدده البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (شمول التعليم لأولي لنسبة 100% من الأطفال في سن 4-5 سنوات في أفق 2027-2028) من جهة، وتقدير الآثار المترتبة على تحقيق هذا الهدف من حيث فرص العمل، بما في ذلك تلك الخاصة بالنساء، باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، من جهة أخرى..

تشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن القدرة الإجمالية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي تزيد عن 1,3 مليون طفل، وهو ما يعادل قدرة إضافية¹⁶ تبلغ حوالي 550.331 تلميذاً¹⁷. وبذلك، من شأن تعميم التعليم الأولي أن يتيح خلق 51.903 منصب شغل، 90% منها لفائدة النساء (أي 46.713 منصب شغل للنساء و5.190 منصب شغل للرجال)، فضلاً عن ارتفاع مستوى مؤهلات هذه المناصب.



المصدر: إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 8: حصة النساء من فرص الشغل المحدث حسب مستوى المهنة (%)

مبيان 7: إمكانات تعميم التعليم الأولي من حيث إحداث فرص الشغل لفائدة النساء

¹⁵ أداة استراتيجية تدرج في إطار برنامجها المشترك المتعلق بتعزيز العمل اللائق للنساء بفضل سياسات تشجع النمو الشامل واستثمارات في خدمات رعاية الآخرين:

https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_781906/lang--fr/index.htm

¹⁶ هذه القدرة الإضافية تمثل الفرق بين العدد المحتمل للأطفال الذين سيتم تسجيلهم بالتعليم الأولي وعدد التلاميذ المسجلين بالفعل.

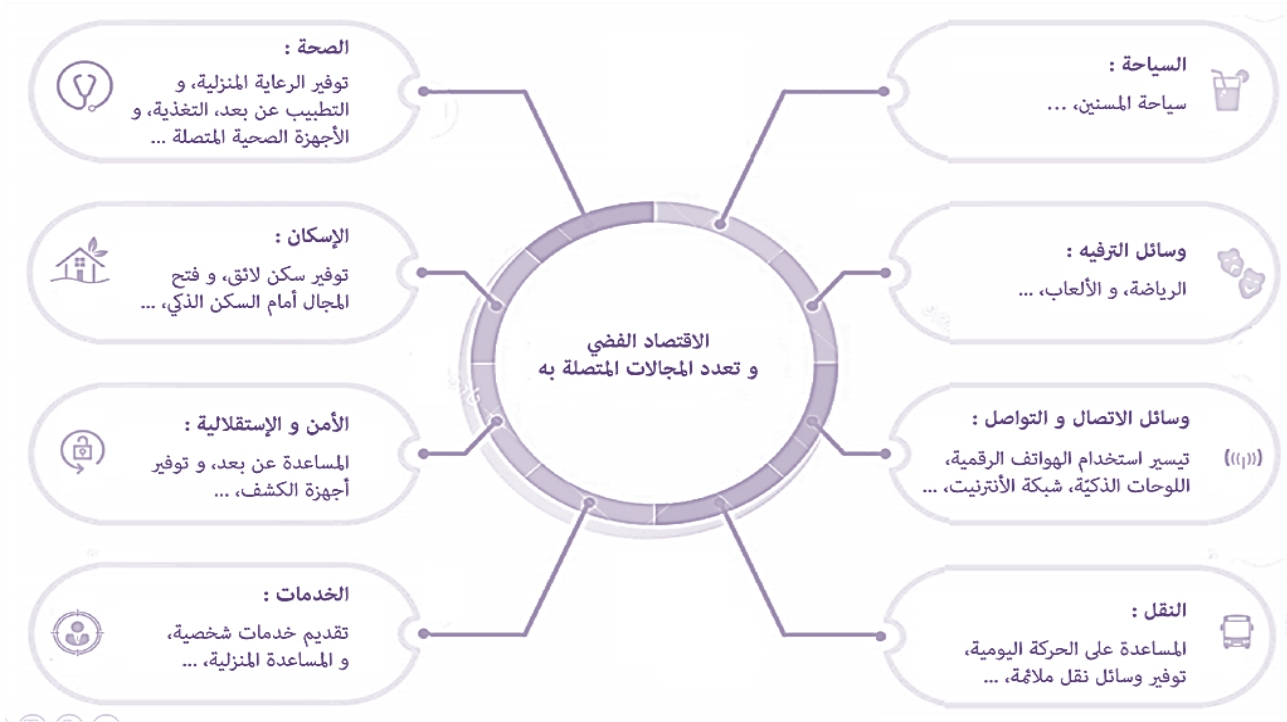
¹⁷ من المهم الإشارة إلى أن التحليلات التي أجريت استندت إلى السنة الدراسية 2018-2019 كسنة مرجعية.

2.1.2. الاقتصاد الفضي: مساهمة اقتصادية كبيرة

يُعتبر الاقتصاد الفضي على الصعيد العالمي كاستجابة الفاعلين الاقتصاديين للتحويلات الديموغرافية التي تشهدها عدة بلدان على غرار المغرب. و يعكس هذا الاقتصاد صورة لتكيف المجتمع مع الشيخوخة ومنطق المواكبة والوقاية بهدف تحسين جودة حياة كبار السن.

• الاقتصاد الفضي: نظام بيئي واعد يشمل العديد من القطاعات والفاعلين

بعيداً عن كونه عبءاً اقتصادياً، يُعدّ تطوير الاقتصاد الفضي رافعة حقيقية لانتعاش مجموعة من المنتجات والخدمات في مختلف القطاعات مثل الصحة والسكن والنقل والتكنولوجيا والترفيه وغيرها، من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للأشخاص المسنين، مما يفتح الطريق أمام فرص استثمارية كبيرة وخلق مناصب شغل لائقة، بما في ذلك للنساء.



الشكل 2: نطاق عمل الاقتصاد الفضي

يتميز الاقتصاد الفضي بتعدد التخصصات والقطاعات المتعلقة به ولا يقتصر على سوق واحد. بل يتألف من فاعلين متنوعين لهم أدوار متكاملة.



الشكل 3: تنوع الفاعلين في الاقتصاد الرقمي

بالنظر إلى هذه العناصر، لم يعد بالإمكان اعتبار الاقتصاد الرقمي قطاعا ناشئا أو سوقا متناميا، بل رافعة استراتيجية للتحول الاقتصادي والاجتماعي، ممهدا الطريق نحو مجتمع أكثر شمولاً واستدامة، يشكل فيه كبار السن قوة اقتصادية واجتماعية.

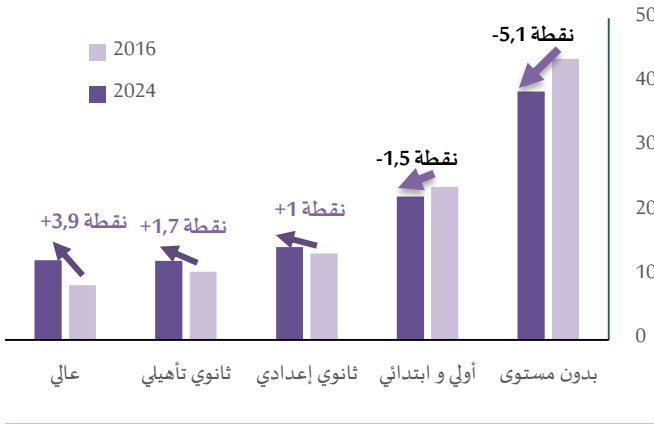
• إمكانات تطور الاقتصاد الرقمي بالمغرب

يمثل الاقتصاد الرقمي بالنسبة للمغرب رافعة أساسية لخلق فرص الشغل للنساء، بالنظر لتنوع القطاعات والأنشطة والجهات الفاعلة التي يعيها، وبالتالي المساهمة في تعزيز تمكينهن الاقتصادي. إذ يمهد الطريق أمام خلق العديد من فرص العمل اللائق للنساء، خاصة في مجالات الصحة والرعاية المنزلية والخدمات المجتمعية. موازاة مع ذلك، فهو يشكل أداة هامة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية، من خلال إتاحة الفرصة للنساء لتطوير مبادراتهن الخاصة في القطاعات التي تستهدف كبار السن، مثل خدمات القرب والرعاية والتكنولوجيات ذات الصلة.

تجدر الإشارة إلى أنه من المنتظر أن تتميز السنوات القادمة بامتلاك أكبر لكبار السن للموارد من المعرفة، والدخل، والتغطية الطبية، والحماية الاجتماعية،... مما سيزيد من قدرتهم على الولوج لخدمات الرعاية المدفوعة الأجر والأكثر مهنية.

ارتفاع عدد النساء المتعلقات

مبيان 10 : تطور المستوى الدراسي للفئة العمرية البالغة 25 سنة فما فوق (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2025، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

ارتفاع عدد النساء المسنات

مبيان 9 : بنية الساكنة المسنة البالغة من العمر 60 فما فوق حسب النوع (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2025، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

احتياجات وولوج المسنين لخدمات الصحة

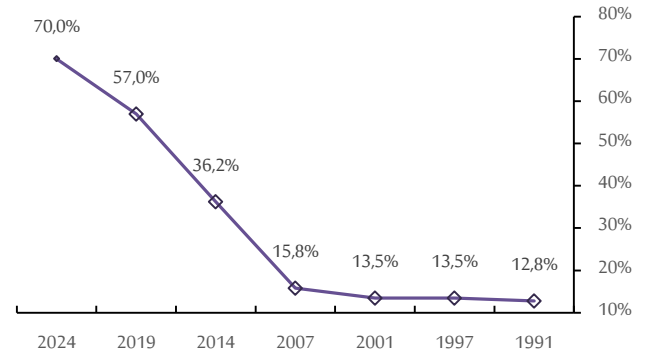
طبيعة الأمراض المزمنة الأكثر انتشارا لدى الفئة العمرية البالغة 60 سنة فما فوق

نسبة المسنين الذين تفوق أعمارهم 65 سنة	مرض مزمن واحد على الأقل
67,6%	مرض السكري
31,5%	ارتفاع ضغط الدم
11,5%	أمراض المفاصل

المصدر: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2018)

تعميم استفادة كبار السن من الحماية الاجتماعية

مبيان 11 : تطور التغطية الطبية للساكنة (%)



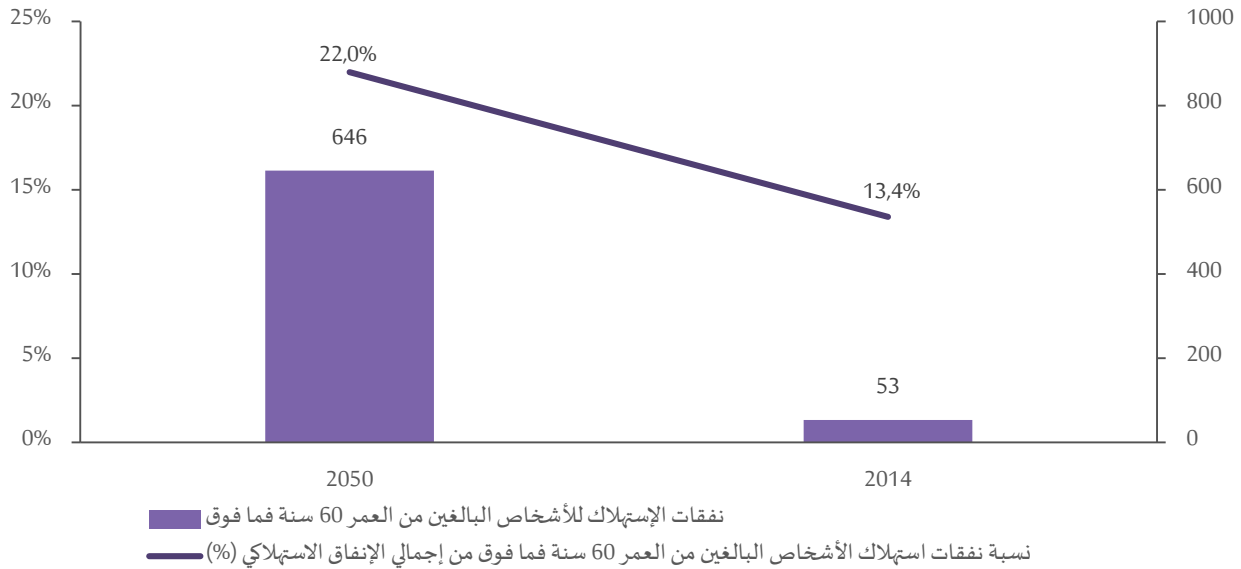
المصدر: مؤشرات اجتماعية (المندوبية السامية للتخطيط 2025)، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

رسوم بيانية 9-11: الملامح الاجتماعية والديموغرافية لكبار السن في المغرب

اعتبارا لهذا التحول، أضحى من الضروري التساؤل حول الآثار المحتملة لتطوير الاقتصاد الفضي في المغرب. ففي هذا الصدد، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإنجاز توقعات ماكرو اقتصادية لتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الفضي¹⁸. وفي نفس السياق، يبرز هذا التحليل آفاقا واعدة، وذلك استنادا إلى تقدير الإنفاق الاستهلاكي لكبار السن وإلى توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية (CERED) المتعلقة بالتوقعات المستقبلية للساكنة الوطنية. وبهذا، يتمتع هذا القطاع بإمكانية نمو تقارب نسبة 7% في المتوسط سنويا حتى سنة 2050، لتحقيق ما يفوق 640 مليار درهم (أي 13% من الناتج الداخلي الخام) مقارنة بـ 53 مليار درهم في سنة 2014. وستشكل الفئة البالغة من العمر 60 سنة فما فوق مصدرا لما يقرب من 22% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في سنة 2050 مقارنة بـ 13,4% خلال سنة 2014.

¹⁸ المصدر: الملخص التوقعي بعنوان "الاقتصاد الفضي في المغرب: رهان اقتصادي ومجتمعي يوفر فرصا متعددة للابتكار وريادة الأعمال والاندماج"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، يونيو 2021.

وهكذا، يمكن للاقتصاد الفضي أن يساهم ب 0,6 نقطة إضافية من الناتج الداخلي الخام الوطني سنويا، وهو ما يعادل خلق قيمة مضافة إضافية تبلغ حوالي 18 مليار درهم سنويا.



المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 13: توقعات نفقات استهلاك الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق سنة بحلول سنة 2050

وتشهد هذه الدينامية الطريق لبروز نموذج جديد للرعاية، مكملا للآليات التقليدية للتضامن بين الأجيال، أكثر إنصافا من حيث توزيع مسؤوليات الرعاية، وخاصة بالنسبة للنساء.

2.2. المتطلبات واستراتيجية العمل؟

من أجل وضع أسس متينة لاقتصاد الرعاية أكثر فعالية واستمرارية، صار من الضروري معرفة وتحليل الآليات المعتمدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك نطاق العمل، والأطراف المعنية، والاستراتيجيات، والبرامج، والأطر التنظيمية، والخدمات، والبنى التحتية، وآليات التمويل... (انظر الإطار أدناه).

رصد لبعض التجارب العالمية في تطوير اقتصاد الرعاية

توضح العديد من التجارب الدولية المقاربات الملموسة لنشر اقتصاد الرعاية¹⁹.

الاتحاد الأوروبي: قدمت المفوضية الأوروبية، في سنة 2022، أول استراتيجية أوروبية تخص الرعاية، تهدف إلى توفير خدمات رعاية ميسورة وبتكلفة معقولة، سهلة الولوج وعالية الجودة، وكذا تحسين وضعية متلقي الرعاية ومقدمي الرعاية سواء كانوا مهنيين أو غير مهنيين. واستنادا إلى أن 90% من الوظائف في هذا القطاع تشغلها النساء وأن 7,7 مليون امرأة خارج سوق العمل لأسباب عائلية، تتوخى هذه الاستراتيجية توسيع نطاق الولوج إلى الخدمات، وتحسين ظروف العمل، وتحقيق توازن أفضل بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.

¹⁹ « Economies du care : une solution pour atteindre la justice économique », CARE International, Cherie Blair Foundation for Women.

كما توصي هذه الاستراتيجية دول الاتحاد الأوروبي بمراجعة أهدافها المتعلقة بالتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (50% للأطفال دون سن 3 سنوات و96% للأطفال بين 3 سنوات وسن بدء الدراسة الابتدائية)، ووضع خطط عمل وطنية لتحسين توفر الرعاية الطويلة الأجل وإمكانية الولوج إليها وضمان جودتها، بما في ذلك الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ظروف عمل مقدمي الرعاية²⁰.

أستراليا: يغطي اقتصاد الرعاية علاجات كبار السن وقدماء المحاربين، ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويشكل اقتصاد الرعاية أكبر مشغل في أستراليا (15% من إجمالي مناصب الشغل). ويهدف الإصلاح الذي بدأ في سنة 2024 إلى إعفاء النساء من العمل غير مدفوع الأجر، عندما لا تتوفر خدمات القطاع المهيكّل، وتعزيز الرخاء الاقتصادي من خلال إحداث وظائف لائقة (معظمها للنساء) وتحسين جودة الحياة. ويتمحور هذا الإصلاح حول توفير رعاية تركز على الشخص، ووظائف جيدة وآمنة ومستقرة (رواتب وفرص عادلة للتقدم الوظيفي)، فضلاً عن أنظمة رعاية فعالة ومستدامة ومبتكرة. وتتم عملية التتبع من خلال وحدة إصلاح اقتصاد الرعاية والدعم التابعة لمكتب رئيس الوزراء²¹.

الأوروغواي: اعتمدت الأوروغواي، في سنة 2015، قانوناً يؤطر إحداث نظام الرعاية الوطنية المتكاملة (SNIC) الذي يهدف إلى تعزيز تطوير استقلالية الأشخاص المعالين ورعايتهم، من خلال سياسات تتمحور حول التضامن والمسؤولية المشتركة بين الأسر والدولة والمجتمع والسوق²². ويشمل ذلك الأطفال حتى سن 12 سنة، والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق في وضعية فقدان الاستقلالية. ويقدم النموذج خدمات شاملة (الحماية، والتدخل السريع، واستعادة الاستقلالية) وتكوين وتأهيل مقدمي الخدمات، مع إشراك الفاعلين في القطاعين العمومي والخاص، ومجلس الرعاية الوطني والأمانة العامة، واللجنة الاستشارية²³. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات من تفعيل النظام، تبين أن فعاليته تعتمد بشكل كبير على التمويل، في سياق الاحتياجات المتزايدة للتعليم الأولي وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل الفئات الهشة²⁴.

كولومبيا: للحد من الفوارق المرتبطة بخدمات الرعاية الغير مدفوعة الأجر، قامت مدينة بوغوتا بدمج هذه الخدمات في نظام واحد "نظام الرعاية" « système CARE ». ولضمان سهولة الولوج، أدى تفعيل هذا النموذج إلى إعادة التنظيم الحضري لصالح النساء مقدمات الرعاية. وفي الوقت نفسه، تقدم "مجموعات الرعاية blocs CARE" الخدمات لمقدمي الرعاية (التكوين التأهيلي، والرفاه، والأنشطة المدرة للدخل) وللمستفيدين منها (الرعاية المهنية، والأنشطة الترفيهية). وتعتمد حكامه هذا النظام على تحالف الرعاية "Alliance CARE" (القطاع الخاص والمجتمع المدني) ولجنة مشتركة بين القطاعات، مع إدراج تمويل هذا النظام في خطة تنمية المدينة للفترة 2020-2024، مع استكمالها بأموال خيرية لتعزيز استدامتها²⁵.

استناداً إلى التجارب الدولية المقارنة، ومع مراعاة تعدد الأبعاد والأنشطة وتنوع الفاعلين العموميين والخواص المنخرطين في اقتصاد الرعاية، فإن إرساء هذا الاقتصاد بالمغرب، في سياق الدينامية التي يشهدها ورش تعميم الحماية الاجتماعية،

<https://france.representation.ec.europa.eu/informations/une-strategie-europeenne-en-matiere-de-soins-pour-les-aidants-et-les-beneficiaires-de-soins-2022-09-20>

07_fr

<https://www.pmc.gov.au/resources/care-and-support-economy-reform-glance>²¹

<https://www.impo.com.uy/bases/leyes/19353-201522>

نفس المصدر²³

. Carmen Estrades et Florencia Amabile, « Les leçons de l'Uruguay pour la mise en place d'une économie de soins », Août 2024²⁴

<https://apolitical.co/solution-articles/fr/comment-une-ville-se-restructure-pour-les-femmes>²⁵

يستوجب تبني مقاربة شمولية تجمع بين البعد القطاعي التكاملي، والبعد التقاطعي، والبعد العابر للأجيال، قصد تحديد أسسه ومقوماته ومسارات تفعيله، بما يتيح استثماراً أمثل لعوائده.

إن تطوير اقتصاد الرعاية لا يحل محل التضامن الأسري والمجتمعي، بل يكمله بخدمات عمومية وخاصة منظمة ومهنية ومستدامة. وبالتالي فإن التحدي الأكبر يكمن في ضمان توسيع نطاق الولوج لرعاية ذات جودة للأشخاص المعالين، مع الحد من الفوارق بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. في هذا الإطار، يعتبر تحديد رؤية واضحة لاقتصاد الرعاية، تدمج الأبعاد والخصوصيات المجالية وكذلك القضايا المرتبطة بالحد من الفوارق بين الجنسين، وتعزيز التنسيق بين المتدخلين في القطاعات العمومية والخاصة، واعتماد إطار تنظيمي واضح ومناسب، وتعبئة التمويل المتنوع والمستدام، وتقوية الكفاءات وإحداث أنظمة معلوماتية تتعلق بالرعاية، من الرافعات التي من شأنها تعزيز تطوير اقتصاد الرعاية .

II. الأسس القانونية والمؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين:

يضم هذا المحور القطاعات الوزارية التي تعمل على مأسسة المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتشمل هذه القطاعات المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة العدل، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والوزارات المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، وبالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والاقتصاد والمالية، والشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، والقطاعات المكلفة بإصلاح الإدارة²⁶، وبالإتصال. ويتناول هذا المحور أيضا مساهمة بعض المؤسسات الأخرى في تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على غرار المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تواصل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تعيبتها وجهودها الرامية إلى الإدماج الفعلي والمستدام للرهانات المرتبطة بالتهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع برامج عملها. ومن شأن إطلاق دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي، تخص أهم مجالات تدخلها، أن يشكل خطوة هيكلية في إطار هذه الدينامية.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

تعزز المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم تقني من مركز الإمتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تخص مجالات تدخلها، وذلك قصد توفير المعطيات التحليلية اللازمة لتسهيل إدماج بعده النوع الاجتماعي في برامج عملها. وقد يشكل هذا التحليل، المبرمج خلال الفترة 2025-2026، خطوة استراتيجية تهدف إلى وضع خارطة طريق تحدد الركائز الكفيلة بجعل أنشطة المندوبية مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تضطلع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بدور فعال في تعزيز المنظومة الوطنية لحكامة حقوق الإنسان، في إطار مهامها المتمثلة في تتبع تنفيذ التزامات المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان وتنسيق التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تسعى المندوبية إلى تعبئة جهود القطاعات الوزارية وإشراك المجتمع المدني، مع ضمان مراعاة القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة في برامج العمل والتدريب والتوعية المتعلقة بها.

في نفس السياق، أبرمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في دجنبر 2024، بروتوكول-اتفاقية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التنسيق بين الوزارات

²⁶ الملحق 1: يسلط الضوء على الحضور الكمي للنساء في الهياكل التنظيمية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

من أجل عمل عمومي أكثر شمولاً، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان القائمة على مبادئ المساواة وعدم التمييز، فضلاً عن ترسيخ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على نحو منهجي في برامج وأنشطة المندوبية.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، البرنامج المتعلق بحقوق الإنسان. ويظل مؤشر نجاعة الأداء، الذي يقيس نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع الاجتماعي²⁷ (والذي بلغ 63,3% خلال سنة 2024)، المؤشر الوحيد ضمن سلسلة نتائج المندوبية التي تراعي القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين (انظر الجدول أدناه). للإشارة ستمكن الدراسة التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي لمجالات تدخل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان من تحديد التوصيات والتوجهات الاستراتيجية التي من شأنها إغناء سلسلة النتائج هاته المستجيبة للنوع الاجتماعي.

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
حقوق الإنسان	تأمين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتفاعل الدولي في مجال حقوق الإنسان	نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع	%63,33	%55

المصدر: المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، 2025.

الجدول 1: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

2. وزارة العدل

تواصل وزارة العدل التزامها الراسخ بالإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في قطاع العدل. ويتجلى هذا الالتزام من خلال وضع تدابير ومبادرات تضمن للمرأة ولوجاً منصفاً إلى العدالة، سواء كانت عاملة في المجال القضائي والقانوني أو متقاضية.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تشكل الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي أنجزتها وزارة العدل سنة 2024، والتي تم استكمالها في نونبر من نفس السنة، مبادرة تكتسي أهمية قصوى شارك فيها كل من وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. وهي ثمرة شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. وقدمت هذه الدراسة تحليلاً معمقاً للفوارق بين النساء والرجال في قطاع العدل، واقترحت مجموعة من الوسائل العملية لمواجهة التحديات المرتبطة بتقليص هذه الفوارق في النظام القضائي الوطني.

²⁷ يرصد هذا المؤشر مدى تنفيذ توصيات الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين في المجالات المتعلقة بالتشريع والتمكين الاقتصادي ومكافحة العنف والمشاركة السياسية.

وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على عدد من الإكراهات والتحديات، لا سيما الافتقار إلى المعطيات الإحصائية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، والتي تعتبر ضرورية لإجراء عمليات التتبع والتقييم من منظور النوع، وكذا المستويات المتباينة للمعرفة العميقة بالقضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة داخل المؤسسات الثلاث المعنية. كما أبرزت الدراسة التحليلية عددا من الممارسات ذات أهمية من حيث مراعاة الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال. ونذكر هنا على سبيل المثال وجود إطار قانوني ملائم يعنى بالمساواة بين الجنسين، استنادا إلى المعايير الوطنية والدولية، والالتزام المعلن من جانب وزارة العدل والنيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية بإدماج بعد النوع الاجتماعي في سياساتها وممارساتها، وإحداث آليات للتتبع والمراقبة، مثل مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي²⁸ الخاص بتتبع ولوج المرأة إلى العدالة.

وفيما يخص رافعات العمل التي يجب تفعيلها لتعميم مقاربة النوع الاجتماعي وجعلها أكثر فعالية في استراتيجيات وزارة العدل والنيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي اقترحها التحليل، فإنها تتعلق أساسا بما يلي:

- ← وضع خطة عمل مشتركة للمساواة بين الجنسين للمؤسسات الثلاث، ينسجم ويتبع تنفيذها مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- ← إحداث وحدات مخصصة للمساواة بين الجنسين في المؤسسات القضائية المعنية بالتحليل، وذلك بهدف تنسيق تجميع واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس؛
- ← تطوير أدوات تجميع البيانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛
- ← تحسين الولوج إلى الرقمنة المندمجة؛
- ← تعزيز تطبيق برمجة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- ← تعزيز وصول المرأة إلى المناصب القيادية في القطاع القضائي من خلال سياسات توظيف وترقية تستجيب لبعده النوع الاجتماعي.

وسيتم إدراج التوصيات الناتجة عن هذا التحليل في خارطة طريق توفر إطارا برنامجيا وتنفيذيا لتوجيه وضع وتتبع وتقييم الإجراءات والأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وضمان حماية حقوق المرأة في النظام القضائي الوطني.

موازية مع ذلك، أطلقت الوزارة، خلال سنة 2024، مشاورات لإنجاز دراسة جدوى لإحداث مركز لتقديم الرعاية المتكاملة للنساء والفتيات ضحايا العنف في جهة الرباط - سلا - القنيطرة وجهة فاس - مكناس. وتندرج هذه الدراسة في إطار الشراكات المبرمة بين الوزارة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات المغربية وفي ممارسة المهنيين العاملين في مجال العدالة. وتروم هذه الدراسة تقييم الحاجيات من حيث الخدمات المقدمة للنساء والفتيات ضحايا العنف، وتحديد الموارد اللازمة لتشغيل مثل هذا المركز، ودراسة الجدوى

²⁸ أحدث مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي في سنة 2022، وأنيطت له عدة مهام، من قبيل تفعيل الخدمات الاجتماعية لتسهيل ولوج النساء والأطفال إلى النظام القضائي، ودعم ومواكبة الوحدات المعنية برعاية النساء والأطفال ضحايا العنف، ومراقبة التشريعات، واقتراح مراجعة التشريعات عند الضرورة، ودراسة واعتماد جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.

التقنية والمالية والقانونية للمشروع. كما تهدف الدراسة إلى تحديد الشراكات ومصادر التمويل المحتملة، ووضع خطة عمل لضمان الاستغلال الفعال للمركز.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تضع وزارة العدل ولوج المرأة إلى العدالة، وحماية حقوق المرأة والطفل، وتحسين تمثيل المرأة في النظام القضائي الوطني في صلب أولويات عملها. ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، تقوم الوزارة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات من بينها تفعيل مكاتب المساعدة القانونية في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وتحديث وحدات رعاية النساء والأطفال ضحايا العنف، من خلال تزويدهم بفضاءات مجهزة توفر لهم بيئة ملائمة للاستقبال والاستماع والمتابعة، وتعزيز أقسام قضاء الأسرة، ورقمنة الإجراءات والخدمات القضائية والإدارية في المحاكم،... كما تعمل الوزارة على الرفع من تمثيلية النساء في النظام القضائي الوطني، من خلال اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي في تدبير وتثمين مواردها البشرية وذلك قصد تعزيز طابعها الدامج والمنصف.

ومن شأن رافعات العمل هاته تعزيز الالتزامات التي تعهدت بها وزارة العدل في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للفترة 2024-2027. وقد تعهدت وزارة العدل بتنفيذ التزامين يهتمان العدالة المنفتحة، ويتعلقان، من ناحية، بتعزيز الولوج الشامل إلى الخدمات القضائية، ومن ناحية أخرى، بتعزيز المساواة بين المرتفقين، مع مراعاة الخصائص الجهوية وضمان ولوج النساء إلى المعلومات القانونية والقضائية.

ويبرز الجدول أدناه الجهود التي تبذلها الوزارة لتقليص الفوارق بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، بما يتماشى مع مهامها واستراتيجية عملها واستجابة لالتزاماتها بموجب الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

محاور الخطة	التدابير المتخذة والمرتبقة
تمكين النساء والريادة	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد ومراجعة المقتضيات الرامية إلى مكافحة التمييز في مكان العمل وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء في مختلف النصوص القانونية (إحداث آلية لتتبع تنفيذ المقتضيات التشريعية التي تعزز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء في المحاكم).
الوقاية والحماية: بيئة خالية من العنف ضد النساء	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم فعاليات تواصلية وتوعوية حول الأحكام التشريعية المتعلقة بحقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها؛ • إحداث نظام الحماية والمساعدة (مثل "هاتف الخطر الجسيم") لمكافحة العنف ضد النساء بشكل فعال وضمان الدعم والمواكبة المستمرة للضحايا الأكثر هشاشة؛ • تصميم بوابة مرصد العدالة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي تقدم المعلومات والخدمات اللازمة لتحسين ولوج المرأة إلى العدالة؛ • إحداث آلية تشريعية خاصة لتسريع تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد المرأة؛ • إطلاق دراسة جدوى لإحداث حساب خصوصي خاص بالتكفل بالنساء ضحايا العنف كأداة للتكفل والتعويض وجبر الضرر (استناداً إلى معايير الأمم المتحدة في هذا المجال)؛ • تعزيز دور مكاتب المساعدة الاجتماعية في مجال الدعم الاجتماعي القانوني للنساء ضحايا العنف. • تعزيز كفاءات المهنيين المشاركين في مكافحة العنف القائم على النوع؛

- الرفع من فعالية دائرة رعاية النساء ضحايا العنف؛
- إدراج أحكام محددة في القانون بشأن العقوبات البديلة، تنص على تدابير مناسبة لمرتكبي العنف ضد النساء (مثل العمل لأجل المنفعة العامة أو ارتداء سوار إلكتروني أو تقييد بعض الحقوق)؛
- مراجعة الأحكام القانونية لمنع أي تصريح بالزواج دون السن القانونية (18 سنة)؛
- مراجعة قانون المسطرة الجنائية لتخفيض المدة اللازمة لمعالجة الشكاوى؛
- إجراء دراسة جدوى حول نموذج مركز الشباك الواحد للنساء والفتيات ضحايا العنف في منطقتين تجريبيتين (الرباط-سلا-القنيطرة وجهة فاس-مكناس)؛
- إحداث نظام معلومات دائم للمراقبة ولجمع البيانات حول النساء ضحايا العنف اللواتي تم التكفل بهن من قبل مصالح العدالة.

- وضع خطة تواصل بشأن أحكام قانون الأسرة التي تعزز المساواة بين الزوجين والتماسك الأسري.
- تنظيم دورة تكوينية خاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز ضد النساء.
- تحديد ودراسة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة لمواءمتها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها المغرب، ووضع مخطط عمل يضمن مواءمتها بشكل تدريجي؛
- تطوير وتحسين سنوي لمقياس ولوج المرأة إلى العدالة؛
- إجراء دراسات استقصائية (أو محطات للاستقصاء على مستوى المحاكم) لتقييم معدل رضا النساء من خدمات العدالة؛
- تفعيل مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- تعزيز ولوج المرأة القروية وتلك الناطقة باللغة الأمازيغية إلى العدالة من خلال تعميم المراكز القضائية؛
- مراعاة الحاجيات الخاصة للنساء والأطفال على مستوى البنيات التحتية للعدالة (إحداث دور الحضانة، تأهيل وحدات رعاية النساء والأطفال ضحايا العنف، تهيئة المساحات الزرقاء للأطفال والمرافق الصحية والمستوصفات)؛
- إعداد دراسات متخصصة تهدف إلى إجراء تحليل متعمق لبعض أشكال الهشاشة المتعلقة بالنساء والفتيات، خصوصاً ما يتعلق بالجرائم ضد النساء والاتجار بالبشر وكذا ظروف الاعتقال؛
- إدراج أحكام خاصة بالنساء في حالات الهشاشة (متزوجات، حوامل، مسؤولات عن أطفال أو أشخاص ذوي احتياجات خاصة...) في القانون المتعلق بالقانون الجنائي وقانون العقوبات البديلة.

المصدر: وزارة العدل، 2025.

الجدول 2: التدخلات المختلفة لوزارة العدل موزعة حسب محاور الخطة الحكومية للمساواة الثالثة

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في إطار سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المتعلقة بوزارة العدل من خلال هدفين وعدة مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مرتبطة بالبرامج المتعلقة بالدعم والقيادة، وبتعزيز الحقوق والحريات (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الدعم والقيادة	تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين	65%	75%
			نسبة الموظفين الرجال المستفيدين من التكوين	79%	75%
			عدد الموظفات والمستفيدين من التكوين	197	300
			عدد الموظفين الرجال المستفيدين من التكوين	428	300
تعزيز الحقوق والحريات	حماية حقوق النساء والأطفال	نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة	نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال	89%	66%
			نسبة فضاءات الأطفال المجهزة بأقسام الأسرة	31%	30%

المصدر: وزارة العدل، 2025.

الجدول 3: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة العدل

ويتم قياس درجة تحقيق الهدف الخاص بالبرنامج المتعلق بالدعم والقيادة الذي يركز على تطوير المهارات ودعم المساواة بين الجنسين من خلال مؤشرين فرعيين يدمجان بعد النوع الاجتماعي. يتعلق الأمر بنسبة ولوج النساء والرجال للتكوين والتي بلغت 65% و 79% على التوالي خلال سنة 2024. ويقاس المؤشر الثاني عدد الموظفين المستفيدين من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية، والذي بلغ حوالي 197 امرأة و 428 رجلاً عند نهاية سنة 2024.

أما البرنامج المتعلق بتعزيز الحقوق والحريات، والذي من بين أهدافه حماية حقوق المرأة والطفل، فيتم قياس أدائه من خلال مؤشرين لنجاعة الاداء يراعيان بعد النوع. يشير المؤشر الأول إلى أن 89% من خلايا التكفل بالنساء والأطفال كانت مجهزة خلال سنة 2024. أما المؤشر الثاني فيشير إلى أن نسبة تغطية أقسام الأسرة بفضاءات مخصصة للأطفال قد بلغت 31% خلال نفس السنة.

4.2. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

تميزت سنة 2025 بدخول القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية في غشت 2024. ويهدف هذا القانون إلى الحد من اكتظاظ السجون من خلال السماح باستبدال بعض عقوبات السجن بتدابير غير سالبة للحرية، مثل العمل لأجل المنفعة العامة أو المراقبة الإلكترونية أو تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات البديلة تنطبق فقط على الجرائم التي لا تتجاوز عقوبتها القصى السجن لمدة خمس سنوات وتخضع لشروط محددة ينص عليها القانون، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء.

وهكذا ينص الفصل 35-6 من القانون على أن العمل لأجل المنفعة العامة يجب أن يتلاءم عند الاقتضاء، مع جنس الجاني وسنه ومهنته أو حرفته، وكذلك مع مؤهلاته وقدراته، كما يمكن أن يكون مكملاً لنشاطه المعتاد الذي يتقاضى عليه أجراً. فضلاً عن ذلك، تنص المادة 6-647 على أنه يراعى عند تطبيق مقتضيات العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة للنساء والأحداث والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل هذه الفئات، ويراعى ضمان إدماجهم في محيطهم الأسري وأداء مهام الأمومة وعدم التأثير على السير العادي للدراسة بالنسبة للأشخاص الذين لزالوا يتابعون دراستهم.

3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

تواصل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بذل الجهود اللازمة لضمان احترام حقوق السجينات وتعزيزها رغم أن نسبة النساء في السجون المغربية لا تزال محدودة والتي لا تتجاوز 2,6%²⁹. إذ تسعى المندوبية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين لا سيما الاستفادة من ظروف اعتقال مواتية ومن برامج إعادة الإدماج والمواكبة، مع ضمان تكييفها مع الاحتياجات الخاصة للسجينات، وفقاً لتوجهات خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2026.

3.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

أنجزت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي، ما بين سنتي 2017 و2018، حيث تظل الدراسة الوحيدة التي تتوفر عليها المندوبية. يجب الإشارة إلى أن الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة قد كانت لها مساهمة مهمة في الأشغال التي سبقت إعداد استراتيجية عمل المندوبية للفترة من 2022 إلى 2026. ورغم أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لم تنجز دراسة جديدة منذ ذلك الحين، إلا أنها عملت، وبشكل منتظم، على مراعاة القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وحماية حقوق السجينات في تقارير أنشطتها السنوية ودراساتها الاستراتيجية.

3.2. مواهمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

استجابة للتوجهات الملكية السامية، تهدف استراتيجية عمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى ترسيخ البعد الإنساني في تدبير المؤسسات السجنية، وتحسين ظروف الاعتقال وضمان الأمن وإعادة إدماج السجينات والسجناء. في هذا الإطار، أدرجت الخطة الاستراتيجية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، للفترة 2022-2026، ضمن محاورها الخمسة، محورا يتعلق بمراعاة بعد النوع الاجتماعي والبعد البيئي في تدبير السجون. كما تحرص

²⁹ المصدر: تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2024.

المنذوبة باستمرار على جعل مسألة المساواة بين الجنسين وحماية حقوق السجينات وحقوق النساء الموظفات بالمنذوبة في صلب مخططها الاستراتيجي.

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تحرص المنذوبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج التي أعدتها وفقا لخطةها الاستراتيجية.

1.3.3. سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المنذوبة

تشمل سلسلة النتائج المرعية لبعده النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المنذوبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على البرنامج الميزانياتي المتعلق بسياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجينات والسجناء (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	أنسنة ظروف الاعتقال	معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس	معدل شغل المؤسسات السجنية - ذكور	%166	%158
			معدل شغل المؤسسات السجنية - إناث	%84	%77
		المساحة المتوسطة لكل سجين	المساحة المتوسطة لكل سجين - ذكور	1,66 م ²	1,73 م ²
			المساحة المتوسطة لكل سجين - إناث	3,44 م ²	3,87 م ²
	تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج	معدل ولوج السجناء للتعليم	معدل ولوج السجناء للتعليم - ذكور	%97,12	%98,03
			معدل ولوج السجناء للتعليم - إناث	%100	%99
		معدل ولوج السجناء للتكوين المهني	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - ذكور	%95,5	%89,16
			معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - إناث	%95,34	%91,56
		معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي	معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي - ذكور	%19,63	%11
			معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي - إناث	%69,2	%32
معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية - ذكور	%86,78	%95,84	
		معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية - إناث	%94,52	%97,82	

0%	0%	عدد حالات فرار السجناء	عدد حالات الفرار	تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية
0%	0%	عدد حالات فرار السجينات		
39%	37%	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	تطوير القدرات المؤسسية للإدارة
41%	50%	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين المستمر- إناث		
7,6%	7,17%		معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية	تكريس البعد البيئي ومقاربة النوع

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، 2025

الجدول 3: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

ويتم مراعاة بعد النوع الاجتماعي، أساساً، بمؤشرات فرعية لنجاعة الأداء لتتبع درجة تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين ظروف الاعتقال وإعادة إدماج السجناء وتعزيز قدرات إدارة السجون. وقد أبان تحليل مستويات هذه المؤشرات، خلال سنة 2024، عن ولوج النساء المهمم لمختلف برامج التأهيل وإعادة الإدماج (ولوج السجناء والسجينات للتعليم بنسبة 100%، وب 69,2% للتكوين الفني والحرفي، وب 94,52% لبرامج محو الأمية).

في هذا الصدد، أبرمت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في نوفمبر 2024، اتفاقية شراكة مع جمهورية الدومينيكان تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات تدبير السجون وإعادة إدماج السجناء، من خلال تعزيز تبادل الخبرات والحكامة الجيدة، وتكوين وتأهيل موظفي السجون، فضلاً عن تطوير برامج تربوية وإعادة الإدماج المهني للسجناء، وخاصة السجينات.

علاوة على ذلك، فإن الهدف المرتبط بالبرنامج المخصص للسياسة السجنية وإعادة إدماج السجناء، والذي يروم إدماج مقاربة النوع والبعد البيئي، يصاحبه مؤشر نجاعة أداء واحد يراعي بعد النوع الاجتماعي ويوفر معلومات عن معدل ولوج موظفات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى مناصب المسؤولية الذي لم يتجاوز 7,2% خلال سنة 2024. ويعزى انخفاض هذا المعدل إلى نسبة الرجال الكبيرة في إجمالي نزلاء السجون، والتي بلغت 97,4% خلال نفس السنة³⁰.

2.3.3. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

بالإضافة إلى البرامج وآليات العمل التي تأخذها بعين الاعتبار في سلسلة نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي، تنخرط المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في برامج أخرى تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق السجينات. وتتجلى أبرز هذه المشاريع فيما يلي:

➤ **تقوية برامج مكافحة الأمراض المعدية:** خلال سنة 2024، شملت برامج توعية السجناء بالأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي "سي"، جميع المؤسسات السجنية، حيث غطت 46,2% من

³⁰ المصدر: تقرير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2024.

نزلاء السجون، بما في ذلك جميع السجينات و65% من السجناء الأحداث. كما تم تنظيم ما يقرب من 57 حملة تلقيح في 39 مؤسسة سجنية سنة 2024، استفاد منها 20.365 سجيناً، من بينهم 920 سجينة ؛

➤ تعزيز برامج صحة المرأة والأم والطفل: فقد تميزت سنة 2024 باستكمال دورات تدريبية للمؤطرات الأقران في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة 4 مؤسسات سجنية جديدة (العرائش، الناظور، الجديدة والصويرة) بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما يرفع العدد الإجمالي للسجون التي تغطيها هذه الخدمات إلى 17 سجناً إجمالياً 392 من السجينات الأقران المدربات. كما تميزت هذه السنة بتعزيز الحملات الطبية الموضوعاتية ومتعددة التخصصات، بما في ذلك حملات الكشف عن سرطان الثدي وعنق الرحم للنساء، بدعم من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ومن مؤسسة محمد السادس وعدد من المنظمات غير الحكومية. في نفس السياق، استفادت 208 سجينة من تتبع حملهن بتعاون وثيق مع هياكل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وفقاً لتوجهات البرنامج الوطني للصحة الإنجابية. تجدر الإشارة إلى أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج قد أطلقت، خلال سنة 2024، دراسة في هذا الصدد، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحديد الاحتياجات الطبية والاجتماعية في مجال المعلومات والخدمات للفئات الهشة، بما في ذلك السجينات، بهدف توفير حزمة حد أدنى من الرعاية خاصة بكل فئة.

4.3. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

دخل القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية حيز التنفيذ، بعد صدوره في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 غشت 2024، ليحل محل القانون رقم 23.98. وقد تضمن هذا القانون عدة مستجدات تهدف إلى تحسين ظروف الاعتقال وتعزيز مهام الأمن والتأهيل في المؤسسات السجنية، وإرساء حكامه رشيدة في تسيير شؤونها. وتحظر مقتضيات هذا القانون أي تمييز قائم على النوع، بل وتضمن حماية حقوق السجينات وتراعي احتياجاتهن الخاصة.

4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تنخرط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل جدي في الدينامية الوطنية الرامية إلى إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. في هذا الإطار، تعمل الوزارة على تعبئة مجموعة من رافعات العمل التي تدخل في نطاق المجالات الدينية والتربوية والاجتماعية، قصد تعزيز المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

لم تقم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد بإنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخلها. إذ من شأن هذه الدراسة التحليلية أن تشكل خطوة مهمة لتعزيز ملاءمة ونجاعة الاجراءات الحالية والمستقبلية في اتجاه تقليص الفوارق بين النساء والرجال.

2.4. مواهمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجيات القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خريطة طريق جديدة تؤطر استراتيجيتها، محددة مجموعة من الأهداف ذات الأولوية، من بينها: ترشيد وإرساء تأطير ديني يضمن الاستمرارية ويحافظ على الثوابت والخصوصية المغربية، وتطوير وترميم الأماكن الدينية والإدارية والثقافية، وتأهيل وتحديث مؤسسات التعليم والتكوين، وتطوير منظومة التعليم العتيق وبرنامج محو الأمية بالمساجد، إضافة إلى تعزيز تديبر وتكوين وتحفيز الرأسمال البشري.

ويستند تحقيق هذه الأهداف إلى مجموعة من البرامج التي تدمج بُعده النوع الاجتماعي، من قبيل البرامج الموجهة لتكوين المرشحات والمرشدين، ومحو الأمية بالمساجد، والتعليم العتيق، ومحاربة مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذا التكوين المستمر.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، البرامج الميزانية الأربعة. ويتعلق الأمر ببرنامج الدعم والقيادة، والبرنامج المتعلق بالتأطير الديني، وبرنامج الأماكن المخصصة لممارسة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، إضافة إلى البرنامج المخصص للتكوين والتعليم الديني.

1.3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

يُدرج بُعده النوع الاجتماعي بشكل واضح في سلسلة النتائج الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، من خلال عدة مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء (انظر الجدول أدناه). وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة قد تم إثراؤها بإضافة مؤشر جديد وآخر فرعي لنجاعة الأداء يستجيبان للنوع الاجتماعي. حيث يهـم المؤشر الجديد معدل تـمدرس الفتيات في مدارس التعليم العتيق، المرتبط بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بالتكوين والتعليم الديني. أما المؤشر الفرعي فيقيس نسبة استفادة النساء من التكوين ضمن البرنامج المخصص للدعم والقيادة.

قانون المالية 2025	إنجازات 2024	مؤشر فرعي	المؤشرات	الأهداف	البرنامج
%15		نسبة ولوج الإناث إلى التكوين	نسبة الولوج إلى التكوين	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	الدعم والقيادة
%20		نسبة ولوج المرشدات والمرشدين إلى التكوين			
%46,6	%47,65		نسبة زوجات وأرامل وبنات الدينين القيمين المستفيدات من خدمات التغطية الصحية	تحسين الأوضاع الصحية للقيمين الدينين وذوي حقوقهم	التأطير الديني
%25		معدل الاستجابة لحاجيات النساء من قاعات الصلاة	نسبة بناء مساجد جديدة	تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية
%27			نسبة تمدرس الفتيات بمؤسسات التعليم العتيق	مواكبة التعليم العتيق	التكوين والتعليم الديني

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2025.

الجدول 5: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تعكس سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي، التي اعتمدها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الآليات المعتمدة للنهوض بالمساواة بين النساء والرجال وتعزيز تمكين المرأة.

في هذا الإطار، يتم تتبع مدى تحقيق هدف البرنامج الميزانياتي المتعلق بالدعم والقيادة، الهادف إلى إرساء إدارة عمومية منصفة قائمة على نظام الكفاءات، من خلال مؤشرين فرعيين للأداء يستجيبان لبعد النوع الاجتماعي. يقيس المؤشر الفرعي الأول نسبة ولوج النساء إلى التكوين. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة قد قامت بتنفيذ برنامج التكوين المستمر "آفاق" الذي يستهدف 50% من النساء الأطر، من أجل تطوير كفاءتهن في مجالات القيادة والتدبير الاستراتيجي والتواصل واتخاذ القرار. أما المؤشر الفرعي الثاني، فيقيس نسبة ولوج المرشدين والمرشدات إلى التكوين. يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن ما مجموعه 1.515 مرشدة من أصل 4.573 مرشداً ومرشدة، أي ما يعادل 33,13%، قد استفاد من برنامج تكوين المرشدين والمرشدات استفاد منه، برسم سنة 2024.

أما البرنامج الميزانياتي المخصص للتأطير الديني، فيتم تتبع مستوى تنزيل هدفه المتعلق بتحسين الوضع الصحي للقيمين الدينين وذويهم من خلال مؤشر أداء مستجيب للنوع الاجتماعي. ويقيس هذا المؤشر نسبة الزوجات والأرامل وبنات القيمين الدينين المستفيدات من نظام التغطية الصحية، والتي بلغت 47,65% سنة 2024.

وبالنسبة للبرنامج المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، فيتم تتبع مدى تحقيق هدفه، المتمثل في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع من الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، من خلال مؤشر أداء فرعي يراعي بعد النوع الاجتماعي والذي يقيس معدل الاستجابة لحاجيات النساء من قاعات الصلاة.

أما تقييم مدى تحقيق هدف البرنامج الميزانياتي الخاص بالتكوين والتعليم الديني، الهادف إلى مرافقة التعليم العتيق، فيستند إلى مؤشر نجاعة الأداء مستجيب لبعده النوع الاجتماعي يقيس نسبة تدرّس الفتيات في مدارس التعليم العتيق. تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن نسبة التلميذات في مؤسسات التعليم العتيق قد ارتفعت من 13% في الموسم الدراسي 2011-2012 إلى 27,2% في 2023-2024، في جميع المستويات التعليمية. من جهة أخرى، بلغ معدل تأنيت الأطر التربوية والإدارية للتعليم العتيق 14,68% بين الأساتذة، و10,51% بين الأطر، و44,5% بين الموظفين الإداريين.

2.3.4. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

رغم الجهود المبذولة لتسهيل ولوج النساء إلى برنامج محو الأمية بمساجد المملكة، لم يتم إدراجها في سلسلة النتائج المدمجة لبعده النوع الاجتماعي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في هذه المرحلة، رغم أن هذا البرنامج قد حقق تقدماً مهماً، حيث بلغ معدل مشاركة النساء في هذا البرنامج 89,34% من مجموع المستفيدين برسم سنة 2023-2024. فيما بلغت نسبة النساء ضمن الأطر التربوية المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج 83,34% خلال نفس الفترة.

5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تضطلع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بدور محوري داخل المنظومة المؤسسية الوطنية المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء. كما تحرص الوزارة على إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية، بصفتها الهيئة المكلفة بإعداد وتنفيذ وتنسيق السياسات العمومية الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الجنسين. ويجسد هذا الالتزام من خلال سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي، التي تعكس مختلف التدابير والآليات المعتمدة من طرف الوزارة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز تمكين النساء، وترسيخ أدوارهن كفاعلات رئيسيات في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للمملكة.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

إعتمدت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على خلاصات وتوجهات الدراسات التحليلية المنجزة من منظور النوع الاجتماعي في عدة مجالات، والتي أنجزت وفق مقاربة تشاركية شملت فاعلين متعددين، من أجل بلورة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026. كما تساهم الوزارة بشكل فعال في عدد من الدراسات والنقاشات، بشراكة مع هيئات وطنية ودولية، تتناول قضايا ولوج النساء إلى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يعزز دورها المحوري في النهوض بالمساواة وترسيخ بعد النوع الاجتماعي بشكل مستدام داخل السياسات العمومية.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تواصل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة الإشراف على تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026³¹، وذلك في إطار مهامها واختصاصاتها المتعلقة بتعزيز المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء. وقد تميزت سنة 2024، على الخصوص، بتعزيز البعد الترابي للبرامج المدرجة ضمن الخطة، لا سيما البرنامج المتعلق بالمحور الأول الخاص بالتمكين الاقتصادي للمرأة والريادة. ويعتمد تنفيذ مشاريع وتدابير الخطة الحكومية للمساواة بشكل متزايد على الوسائل الرقمية والمنصات الإلكترونية، مثل منصة التكوين عن بعد، ومنصة "أمان لك"، و"ألتييسيا"، بما يساهم في تحسين الولوج إلى الخدمات، وتعزيز آليات التتبع، ورفع مستوى النجاعة في التنسيق وتقييم الإجراءات المتخذة. ويبرز الجدول أدناه أهم الإنجازات التي حققتها الوزارة في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة.

محاور الخطة الحكومية الثالثة للمساواة	البرنامج	الإجراءات المتخذة
المحور 1: التمكين والريادة	التمكين الاقتصادي للنساء والريادة	<ul style="list-style-type: none"> - توقيع 12 اتفاقية شراكة بين الوزارة والمجالس الجهوية لتكوين ومواكبة النساء حاملات المشاريع لفائدة 36.000 امرأة على المستوى الوطني. - إحداث منصة إلكترونية لتسجيل النساء حاملات المشاريع والراغبات في الاستفادة من المواكبة والدعم؛ - إطلاق برنامج للتكوين والمواكبة حضوريا بست جهات: فاس-مكناس، سوس-ماسة، الشرق، بني ملال-خنيفرة، الداخلة-وادي الذهب، ودرعة-تافيلالت، والذي مكن من إستفادة أكثر من 13.000 امرأة من تكوينات متنوعة عبر الحاضنات الاجتماعية الجهوية؛ - توفير منصة للتكوين عن بعد، تضم وحدات تكوين في مهارات مختلفة (التدبير المالي، التطوير التجاري، التسويق والبيع)، حيث بلغ عدد المسجلات في هذه المنصة 22.000 امرأة؛ - تنظيم دورات تكوينية عبر منصة "ألتييسيا" لتقوية الكفاءات اللغوية بهدف التنمية الذاتية أو المقاولاتية، بمشاركة أكثر من 31.000 امرأة على الصعيد الوطني؛ - إحداث 13 حاضنة اجتماعية نموذجية بكل من فاس، الرباط، بنجرير، أكادير، وجدة، سطات، بني ملال، العيون، الرشيدية، كلميم، الداخلة، طنجة، والدار البيضاء، من بينها ست حاضنات مفعلة بالمدن التالية (فاس، الرباط، الرحامنة، الرشيدية، بني ملال، وأكادير)؛ - إبرام عقود شراكة مع 62 حاضنة اجتماعية جهوية تسيرها جمعيات، من أجل مواكبة النساء حاملات المشاريع؛ - تمويل أزيد من 328 مشروعا لفائدة نساء في وضعية إعاقة؛ - إطلاق النسخة العاشرة من جائزة "تميز" وفق المقاربة الترابية المندمجة الجديدة.

³¹ تتضمن نسختا سنتي 2024 و2025 من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، التفاصيل المتعلقة بمضامين الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الثالثة، وكذا بآليات قيادتها وحكامتها.

<ul style="list-style-type: none"> - تقديم الدعم لفائدة 107 مؤسسة متعددة الوظائف للنساء و 79 مركزا للإنصات والتوجيه؛ - تفعيل المنصة "أمان لك" للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛ - تتبع تنفيذ القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، من خلال إنجاز دراسة لإصلاح هذا القانون ومرسومه التطبيقي؛ - تفعيل الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 103.13؛ - تنظيم الحملة الوطنية السنوية لمناهضة العنف ضد النساء على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. 	<p>الحماية والوقاية : وسط خالي من العنف ضد النساء</p>	<p>المحور 2: الحماية والرفاه</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث برنامج مخصص لمشاركة النساء في الحياة السياسية؛ - تتبع وتنفيذ توصيات لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"؛ - تتبع وتنفيذ توصيات منظومة الأمم المتحدة فيما يخص تقليص الفوارق بين الجنسين وحماية حقوق النساء؛ - تتبع وتنفيذ التزامات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار القرار 1325 لبرنامج الأمم المتحدة حول النساء والسلام والأمن. 	<p>النهوض بالحقوق ومكافحة التمييز والصور النمطية</p>	<p>المحور 3: الحقوق والقيم</p>

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2025.

الجدول 6 : الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الوزارة المتعلقة بتنفيذ الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة قد أعدت برنامج عمل للفترة الممتدة ما بين 2025 و2026، يروم تحديد الإطار التنفيذي لتفعيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وذلك استنادا إلى المخرجات والتوصيات المستخلصة من حصيلة المرحلة الممتدة بين 2023 و2024.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة برامجها الميزانية الثلاثية. ويتعلق الأمر ببرنامج القيادة والدعم، والبرنامج المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء والتمكين والريادة والنهوض بالحقوق، والبرنامج المرتبط بالتنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين.

وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة النتائج هاته قد خضعت لتحسين شامل في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، وذلك بهدف تعزيز ملاءمتها مع المهام والاختصاصات الموكلة للوزارة، وضمان ملاءمتها بشكل أفضل مع البرامج والمشاريع المعتمدة. وفي هذا السياق، تم إدراج أهداف جديدة ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي (المساهمة في التمكين الاقتصادي والريادة لدى النساء في إطار برنامج جسر التمكين والريادة، النهوض بالأسرة والأشخاص المسنين من خلال تطوير الخدمات اللازمة لتوفير الوقت للنساء وتحسين الولوج إلى الحقوق...)، كما تم إرفاق هذه الأهداف بمؤشرات (عدد النساء والفتيات المستفيدات من برنامج جسر التمكين والريادة، نسبة النساء المستفيدات من خدمات مؤسسات التكفل بالنساء ضحايا العنف...) بالإضافة إلى مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي (عدد الفتيات المستفيدات من خدمات الحماية على مستوى مراكز حماية الطفولة، وعدد النساء المستفيدات من فضاءات

"جسر الأسرة"، وذلك بما يضمن توافق هذه المؤشرات مع الرافعات المفصلة من طرف الوزارة قصد تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025	
القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسب الولوج إلى التكوين ³²	نسبة ولوج النساء للتكوين	50%	55%	
			نسبة ولوج الرجال للتكوين	42%	55%	
			نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها	36%	47%	
المساواة بين النساء والرجال	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	نسبة تنفيذ التزامات الوزارة في الخطة الحكومية للمساواة		13%	75%	
			نسبة التوزيع الترابي لبرامج المساواة	70%	70%	
بالحقوق	المساهمة في التمكين الاقتصادي وزيادة المرأة من خلال برنامج "جسر التمكين والريادة"	عدد النساء والفتيات المستفيدات من "جسر التمكين والريادة"			24000	
			نسبة النساء المستفيدات من خدمات مؤسسات التكفل بالنساء ضحايا العنف		30%	
			نسبة التزام الفضاءات والمراكز لمعايير الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف		20%	
التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات	عدد مشاريع الجمعيات المدعومة	عدد مشاريع الجمعيات الخاصة بتمكين النساء والفتيات المدعومة من الوزارة في إطار مختلف السياسات العمومية المعتمدة	131	120	
			عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الرعاية على مستوى مراكز حماية الطفولة	عدد الفتيات المستفيدات من خدمات الرعاية على مستوى مراكز حماية الطفولة		3.010
				عدد الفتيان المستفيدين من الرعاية على مستوى مراكز حماية الطفولة		3.990

³² استفادت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، خلال سنة 2025، من أورش تدريبية مواكبة حول تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ولا سيما حول تفعيل منهجية تتبع نفقات الميزانية المرصودة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال، وذلك بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

15	43		عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات	
2.940		عدد المستفيدات من فضاءات "جسر الأسرة"	عدد المستفيدين من فضاءات "جسر الأسرة" موزعة حسب الجنس	النهوض بالأسرة والأشخاص المسنين من خلال تطوير الخدمات اللازمة لتوفير الوقت للنساء وتحسين الولوج إلى الحقوق
3.060		عدد المستفيدين من فضاءات "جسر الأسرة"		النهوض بحقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة مع مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2025.

الجدول 7: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

6. وزارة الاقتصاد والمالية

تبذل وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، جهوداً متواصلة باعتماد مقاربات مبتكرة بهدف ضمان إدماج منهجي وفعال لبعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانية للقطاعات الوزارية، وذلك تماشياً مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015. وبالموازاة مع ذلك، وانطلاقاً من وعيها بالدور الأساسي لمواردها البشرية، تعمل الوزارة على تهمين قدرات موظفيها نساء ورجالا من خلال اعتماد تدبير عصري ومنصف. وفي هذا الإطار، تسعى الوزارة لتعزيز إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بشكل تدريجي في تدبير المسارات المهنية وترقية الموظفين، مع ترسيخ ثقافة مؤسساتية دامجة.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

مكّنت النتائج والتوصيات المنبثقة عن الدراسة التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي، المنجزة سنة 2023 والمتعلقة بأهم مجالات تدخل الوزارة، خاصة أداء النظامين الضريبي والجمركي، من إغناء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي³³ المعتمدة من طرف الوزارة.

³³ التحليل المفصل لسلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية، مبين في النقطة 3.6.

2.6. ملاءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تؤكد وزارة الاقتصاد والمالية التزامها الفعّال في مواكبة الدينامية الوطنية الرامية إلى إرساء أسس تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. وعليه، فهي تواصل انخراطها في هذه الدينامية، بشراكة وثيقة مع مختلف القطاعات الوزارية، من أجل بلورة وتنفيذ سياسات عمومية كفيلة بتحقيق التحول وشاملة قادرة على تلبية الحاجيات الخاصة لمختلف مكونات المجتمع. وتندرج الجهود المبذولة والمستقبلية من طرف الوزارة من أجل تطبيق ناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن هذه الدينامية. ففي هذا الإطار، تعتمد الوزارة على مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، باعتباره منصة حقيقية للابتكار وتقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال، من أجل مواكبة القطاعات الوزارية. وتتجسد هذه المواكبة في إعداد ونشر أدوات منهجية، وتنفيذ برامج للتكوين وتقوية القدرات، إضافة إلى الدعم التقني والميداني.

مستوى التقدم المحرز في تطبيق مقاربة نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية

يبين تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي ل 36 قطاع وزاري في إطار قانون المالية لسنة 2025 ما يلي:

- ← 40 برنامج لم يحدد أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي (مقابل 43 سنة 2024).
- ← 70 برنامج يتضمن هدفاً واحداً على الأقل مراعيًا لبعده النوع الاجتماعي ومرتبطة بمؤشر واحد على الأقل لنجاعة الأداء يراعي الفوارق بين الجنسين (مقابل 64 سنة 2024).
- ← 10 برامج هدفها الرئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين و/ أو تمكين المرأة.

ويبين الجدول التالي نتائج تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية:

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي
2025	36	117	31.6%	177	23%	187	49.1%
2024	35	114	30%	179	23%	178	51%
2023	35	105	27%	181	23%	212	61%

المصدر: مديرية الميزانية (مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي)، وزارة الاقتصاد والمالية، 2025.

الجدول 8 : تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية برسم قانون المالية لسنة

2025

يبين هذا التحليل تطوراً على مستوى عدد الأهداف المستجيبة للنوع، مما يعكس إدماجاً متزايداً للقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرامج الميزانية. فقد، عرفت نسبة المؤشرات لنجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي استقراراً في حدود 23%، في حين، سجلت المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء تراجعاً من 51% سنة 2023 إلى 49% سنة 2025. ويعتبر هذا التطور نتيجة لجهود الوزارة وعلى الخصوص مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بتعاون مع مختلف القطاعات الوزارية، التي تهدف لترشيد سلاسل نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر التركيز على مؤشرات فعالة وذات صلة بمهامها واختصاصاتها وتوجهات استراتيجياتها. وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة القطاعات الوزارية من أجل إنجاز الدراسات التحليلية القطاعية القائمة على النوع الاجتماعي، التي تعتبر مدخلاً أساسياً لإدماج هذا البعد بشكل فعال في برمجة وميزانياتها. وتمكن هذه الدراسات من إغناء سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية. وبنهاية 2024، بلغت نسبة القطاعات التي أنجزت دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي 61%، فيما يتم حالياً سنة 2025، إنجاز دراستين جديدتين. وتخص الدراسة الأولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والتي تركز على تحليل تدبير الموارد البشرية والشؤون القنصلية من منظور النوع الاجتماعي، في حين تهتم الدراسة الثانية التي أنجزت بالشراكة مع البنك الدولي وزارة النقل واللوجستيك وترتكز بدورها على تحليل قطاع النقل القروي من منظور النوع الاجتماعي.

وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة تطبيق منهجية نظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2025 بتنظيم عدّة ورشات تقنية لفائدة ثلاثة قطاعات وزارية رائدة منخرطة في تجريب النسخة الجديدة من هذه المنهجية. ويتعلق الأمر بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بالإضافة إلى قطاع الشباب.

وموازة مع ذلك، وبالنظر إلى ما يترتب عن التراجع المستمر لمشاركة النساء في سوق الشغل من خسائر على مستوى النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، بادرت الوزارة، منذ شهر يوليوز 2023، وبشراكة مع البنك الدولي، إلى إطلاق مسار تشاوري يشمل عدد من القطاعات الوزارية، وكذا القطاع الخاص والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي. وقد مكنت هذه المشاورات من بلورة مبادرة طموحة تهدف إلى تسريع الإدماج الاقتصادي للنساء. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة لا تحل محل الجهود المبذولة سابقاً، وإنما تأتي لتعزيزها وتسريع وتيرتها، بل وتنسجم انسجاماً تاماً مع خريطة الطريق الجديدة للتشغيل، لا سيما محورها السادس المخصص للحد من العوائق التي تحول دون ولوج النساء لسوق العمل. وترتكز هذه المبادرة التي توجد حالياً في طور استكمال صيغ تفعيلها، على أربعة محاور أساسية تم تحديدها على أنها عوامل حاسمة لتيسير ولوج النساء إلى النشاط الاقتصادي وإلى التشغيل، وهي كالتالي:

المحور الأول: الإدماج المالي والولوج إلى الموارد، من خلال تسريع وتيرة الإدماج الرقمي باعتباره رافعة رئيسية للإدماج المالي، وتحسين ولوج النساء المقاولات إلى مصادر التمويل، باعتباره شرطاً أساسياً لاستقلاليتهن الاقتصادية؛

المحور الثاني: تحسين ظروف العمل داخل أماكن الشغل، باعتبارها عاملاً أساسياً في ضمان استمرارية النساء في سوق الشغل؛

المحور الثالث: تعزيز الحركية والنقل، حيث يُعد الولوج إلى وسائل نقل آمنة و ميسورة التكلفة وملائمة شرطاً أساسياً لتمكين النساء من الاستفادة من مختلف الفرص الاقتصادية؛

المحور الرابع: تطوير وتعزيز خدمات دور الحضانه ورعاية الأطفال، باعتبارها رافعة أساسية لدعم ولوج النساء إلى سوق الشغل وتعزيز نشاطهن المهني.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة أيضًا على مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي في تدبير وتثمين مواردها البشرية، من خلال هياكل خاصة (مرصد مقارنة النوع الاجتماعي) وبرامج عمل لتعزيز تكافؤ الفرص، وتمثيل النساء في مناصب المسؤولية وتطوير ثقافة تنظيمية شمولية ومراعية للنوع الاجتماعي.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تتضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ثلاث برامج متعلقة بالدعم والقيادة وبالسياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية وأيضًا بتسهيل وتأمين التجارة وحماية المستهلك (انظر الجدول أدناه).

وتعكس سلسلة النتائج هاته الآليات التي تعتمد عليها الوزارة لترسيخ بعد النوع الاجتماعي في الأداء العمومي بصفة عامة والأداء الجمركي بصفة خاصة وكذا الجهود التي تبذلها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تدبير الموارد البشرية.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج الى التكوين عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي	نسبة ولوج النساء الى لتكوين	48%	50%
				32	25
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	دعم التحليل الماكرواقتصادي	عدد الدراسات المنجزة على مستوى التحليل ودراسة الاثار	عدد الدراسات في مجال الاندماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي	345	7
المالية العمومية	تحسين المحفظة العمومية وتجويد أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة	نسبة النساء الممثلة للدولة على مستوى مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية	نسبة النساء الممثلة للدولة على مستوى مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية	21%	20%
تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية	معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتزمات عبر الأنترنيت	معدل رضا المرتفقات النساء المرتبط بمعالجة الملتزمات والمراسلات		85%

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية 2025.

الجدول 9: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية

³⁴ تتطابق هذه القيمة مع تلك الخاصة بالمؤشر الفرعي للأداء السابق المتعلق بـ «عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي»، والتابع للهدف المتمثل في «تجويد الدراسات حول البيئة والتنمية المستدامة»، والذي تم تحقيق سنة 2024.

ويتم قياس مستوى تحقيق الهدف المتعلق بالتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات المرتبط ببرنامج "الدعم والقيادة"، من خلال مؤشر نجاعة الأداء يراعي الفوارق بين الجنسين، وهو عدد المستفيدين من التكوين في الميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي والذي ناهز حوالي 32 شخصاً سنة 2024، وأيضاً من خلال مؤشر فرعي يتعلق بنسبة ولوج النساء الى التكوين الذي بلغ 48% سنة 2024.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مركز الامتياز الخاص بالميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي قد نظم، بين دجنبر 2024 ويوليوز 2025، عدة دورات تكوينية لفائدة مختلف الفاعلين. وشملت هذه الدورات كل من الإدارات المركزية والجماعات الترابية، مع إدماج الوسط الجامعي من أجل تعزيز تنزيل الميزانية المراعية لبعده النوع الاجتماعي. ويعرض الجدول التالي أهم الدورات التكوينية التي تم إنجازها في هذا الإطار:

أهداف التكوين	الجهة المستفيدة من التكوين
تنظيم دورة تكوينية يومي 9 و10 دجنبر 2024 لفائدة 20 قاضياً وقاضية بالمجلس الأعلى للحسابات، بهدف تعزيز قدراتهم في مجال التدقيق وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي.	المجلس الأعلى للحسابات
تنظيم دورتين تكوينية لفائدة 39 مستشاراً قانونياً ومسيراً بالأمانة العامة للحكومة، بهدف تزويدهم بالكفاءات اللازمة لتطبيق الميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي.	الأمانة العامة للحكومة
تنظيم دورة تكوينية لفائدة 41 مسؤولاً/مسؤولة بالمصالح اللامركزية لجهة أكادير، قصد تعزيز معارفهم وكفاءاتهم وقدراتهم في مجال تفعيل الميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي.	جهة أكادير
تنظيم دورة تدريبية 19 و20 ماي 2025 لفائدة حوالي 50 طالباً/طالبة وباحثاً/باحثة في سلك الدكتوراه، بهدف تكوين جيل جديد واعٍ بالقضايا المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال.	جامعة سيدي محمد ابن عبد الله بفاس

أما بخصوص ولوج النساء الى التكوين، قام مرصد مقارنة النوع، التابع لمديرية الشؤون الإدارية والعامية³⁵، بإطلاق مشروعين يستهدفان تكوين الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الفرنسية للتنمية، وهما كالآتي:

- مشروع هندسة التكوين لفائدة الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية، الذي يهدف إلى تصميم دورات تكوينية ملائمة للاحتياجات الخاصة بهن في مجال تطوير الكفاءات التدبيرية والتقنية والعرضانية.
- برنامج نموذجي للتوجيه المهني (MENTORAT) لفائدة النساء الأطر والمسؤولات المستقبلية بالوزارة، والذي يعتمد على مواكبة منهجية وشخصية للموظفات من أجل تعزيز ولوجهن إلى مناصب المسؤولية.

³⁵ يتضمن تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025 تفاصيل تتعلق بأهداف ومهام مرصد مقارنة النوع.

في هذا السياق، تميزت سنة 2025 بإرساء صيغة جديدة توظف عمل مركز الاستماع والمواكبة "إنصات" الموجه لفائدة الموظفين والموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية، والذي يركز بشكل أكبر على تقديم مواكبة متعددة التخصصات تجمع بين الإصغاء والتدريب والتحسيس.

وفيما يتعلق بالبرنامج المرتبط بالسياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية، يتم تتبع هدفه الرامي إلى دعم التحليل الماكرواقتصادي عبر مؤشر فرعي للأداء مراعي للنوع الاجتماعي وهو عدد الدراسات في مجال الاندماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي. كما يقترن هدف آخر لنفس البرنامج، والمتعلق بتحسين المحفظة العمومية وتجويد أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصلة، بمؤشر أداء مراعي للنوع الاجتماعي يتعلق بنسبة النساء الممثلة للدولة في مجالس إدارة هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، وهي نسبة بلغت 21% سنة 2024.

فيما يخص البرنامج الخاص تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك، فيتم تتبع تحقيق هدفه المتعلق بتحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية بواسطة مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي للنوع الاجتماعي. ويقاس هذا المؤشر معدل رضا المرتفات النساء المرتبط بمعالجة الملتزمات والمراسلات.

4.6. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي

أصدر منشور رئيس الحكومة عدد 2025/5 المتعلق بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء للفترة 2026-2028، مجموعة من التوجيهات لضمان تطبيق ناجح لميزانية النوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. يحث هذا المنشور على تكثيف الجهود لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف المشاريع والأنشطة، مع تحديد أهداف ومؤشرات لنجاعة الأداء مناسبة قادرة على تتبع ومواكبة دينامية التقليص من الفوارق بين النساء والرجال. كما يدعو المنشور القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية التي قامت بإنجاز دراسات تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لأخذ التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات بعين الاعتبار في مشاريع نجاعة الأداء الخاصة بها. وتهدف هذه المقاربة إلى ترجمة التوجيهات المستخلصة من هذه التحليلات إلى مشاريع ملموسة تراعي الاحتياجات الخاصة لكل من النساء والرجال، وتضمن المساواة في الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ومن جهة أخرى، أكد هذا المنشور على تعبئة وانخراط وزارة الاقتصاد والمالية في تفعيل منهجية نظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

وفي مجال تعزيز ولوج النساء إلى هيئات اتخاذ القرار، تميزت سنة 2025 بنشر المرسوم رقم 249-24-2 المتعلق بالمصادقة على مدونة الممارسات الجيدة لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية في الجريدة الرسمية. ويقر هذا المرسوم تمثيلية نسائية لا تقل عن نسبة 40% داخل مجالس الإدارة، مما يجعل مبدأ المناصفة معياراً أساسياً للأداء وللحكمة الجيدة.

7. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة

يواصل القطاع المكلف بإصلاح الإدارة تعبئته الكاملة ، بصفته فاعلا أساسيا في الدينامية الوطنية الهادفة إلى إرساء إدارة عمومية منصفة ودايمة.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

أنجز القطاع المكلف بإصلاح الإدارة، بشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية متعددة³⁶، عدة دراسات تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله.

في هذا الصدد، تم إنجاز أول دراسة تحليلية سنة 2019 بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والاتحاد الأوروبي، وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد ورصد الفوارق بين الجنسين التي ما تزال قائمة في مجال تدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية.

كما قام القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بإطلاق دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي سنة 2023، اكتمل إنجازها سنة 2024، بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ركزت هذه الدراسة على التقييم من منظور النوع الاجتماعي للأثار المحتملة للرقمنة على الخدمات العمومية سواء فيما يتعلق بعمل الموظفين والموظفات أو بتجربة المرتفقين والمرتفقات. من خلال اعتماد منهجية تقاطعية، تناولت الدراسة تأثير الانتقال الرقمي على الفوارق بين الجنسين، ولا سيما فيما يخص الولوج للوظيفة العمومية والارتقاء في السلم الإداري، فضلا عن جوانب الولوج إلى الخدمات الرقمية واستعمالها. كما تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات والتوجهات الرامية إلى ضمان استفادة منصفة للنساء والرجال على حد سواء من الفرص والمزايا التي يتيحها التحول الرقمي.

2.7. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تماشيا مع مهامه واختصاصاته، يضطلع القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بدور محوري في تعزيز المساواة بين النساء والرجال داخل الوظيفة العمومية. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد القطاع على عدة آليات من شأنها الإسهام في تقليص الفوارق بين الجنسين في مجالات التوظيف والتكوين والولوج إلى مناصب المسؤولية.

وفي هذا الإطار، نقد القطاع خلال سنة 2024 مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءات الموظفين. وقد تميّزت هذه السنة، على وجه الخصوص، بتنظيم النسخة الثانية من برنامج "WOMEN IN TECH"، الهادف إلى تطوير مهارات الموظفين في مجال التكنولوجيات الحديثة. ففي متمّ النسختين لسنتي 2023 و2024، استفادت أكثر من 150 مهندسة مُمتمّلات لأكثر من 20 قطاعاً وزارياً، من دورات تكوينية متقدمة في موضوعات مبتكرة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

³⁶ بالإضافة إلى التحليلات القائمة على النوع، تم إنجاز عدة دراسات تتناول القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أهمها: دراسة حول "التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية للموظفين والموظفات في المغرب"، ودراسة أخرى حول "مكانة الموظفات في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية". كما قام القطاع بإعداد دليل منهجي لإدماج المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية.

كما نُظِّمَت دورة تدريبية مخصصة لتعزيز الثقافة الرقمية لفائدة أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية³⁷. وتندرج هذه المبادرة ضمن الدينامية التي أطلقها القطاع المكلف بإصلاح الإدارة لتزويد الأطر الإدارية، من الرجال والنساء، بالكفاءات اللازمة لمواكبة التحول الرقمي، مع تعزيز المكتسبات في مجال المساواة بين الجنسين.

وفي السياق نفسه، يخطط القطاع المكلف بإصلاح الإدارة لتنفيذ مجموعة من الإجراءات الهيكلية خلال الفترة 2025-2026. وتشمل هذه الإجراءات تحديث ونشر الدليل المنهجي الخاص بإدماج المساواة بين النساء والرجال في تسيير الموارد البشرية داخل الوظيفة العمومية، وإرساء خطة للتكوين والإرشاد تهدف إلى مواكبة النساء في تطوير كفاءتهن، وقدراتهن القيادية، ومهارتهن في التواصل، وإتقان الأدوات الرقمية، فضلاً عن دعم مهارتهن وقدراتهن الشخصية، بما يساهم في تيسير ولوجهن إلى مناصب المسؤولية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة مرصد مقارنة النوع الاجتماعي داخل الوظيفة العمومية.

3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تراعي سلسلة النتائج المعتمدة من طرف القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بعد النوع الاجتماعي من خلال بعض المؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المرتبطة بالبرنامج الميزانياتي المتعلق بإصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة قائمة على نظام الكفاءات	نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللامركزية المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية		32,5%	77%
	تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية	نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية	نسبة التطبيق الفعلي للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال	95%	98%
	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة قائمة على نظام الكفاءات بالوزارة	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	21,5%	60%

المصدر: القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 2025.

الجدول 10: سلسلة النتائج المراعية لبعده النوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بإصلاح الإدارة

³⁷ لمزيد من التفاصيل حول شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، انظر الإصدارات السابقة من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

يتم قياس مستوى تحقيق الهدف الرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات من خلال مؤشر نجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي المتعلق بنسبة النساء الموظفات بالمصالح اللامركزية المستفيدات من التكوينات المحقزة لتقلد مناصب المسؤولية (32,5% خلال سنة 2024). وتُجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن القطاع المكلف بإصلاح الإدارة قد وضع خطة عمل تروم أساسًا تعزيز قدرات وكفاءات الموظفات، بهدف تقوية فرصهن في الولوج إلى مناصب القرار.

فيما يتعلق بالهدف المرتبط بالتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات بالقطاع، فتتم متابعة مستويات تحقيقه من خلال المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي الذي يقيس نسبة ولوج النساء إلى التكوين، والتي بلغت 21,5% خلال سنة 2024.

أما بالنسبة للهدف المرتبط بتحسين، وتوسيع، وتنويع تقديم الخدمات العمومية، فيتم قياس مستوى إنجازه من خلال المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي المتعلق بنسبة التطبيق الفعلي للمعايير المرتبطة بالنوع والأشخاص ذوي الحركة المحدودة على مستوى الوحدات النموذجية للاستقبال، وقد بلغ هذا المؤشر نسبة 95% خلال سنة 2024.

8. القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

يستعد القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي لاتخاذ خطوة جديدة نحو تعزيز إدماج بعد النوع في برمجته الميزانية، وذلك استنادًا إلى التوصيات والتوجهات التي ستنبثق عن الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله والتي هي حاليا في طور الانجاز.

1.8. تحليل من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

قام القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية للنوع الاجتماعي (CE-BSG) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشروع في إنجاز أول دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والشؤون القنصلية. وترتكز هذه الدراسة، الذي دخل إنجازها حاليا مراحلها النهائية، على مراجعة وثائقية معمقة وعلى مساراتشاورية وتنسيقية يشمل جميع الأطراف المعنية. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف تجليات أوجه الفوارق بين النساء والرجال في هذين المجالين، وكذلك اقتراح أدوات وآليات ملائمة من أجل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في البرمجة الميزانية للقطاع.

2.8. مواءمة أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يعد تعزيز المساواة بين النساء والرجال وكذا حماية حقوق المرأة من بين الأولويات الاستراتيجية للقطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي. في هذا الإطار، يحرص القطاع على الإدماج المنهجي للقضايا المتعلقة بتقليص من الفوارق بين الجنسين في أنشطته المرتبطة بالتعاون مع شركائه الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف. ولهذا الغرض، يواصل

القطاع جهوده الرامية إلى ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في أنشطته الدبلوماسية وفي إدارة الشؤون القنصلية والموارد البشرية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة ولوج النساء المغربيات اللواتي يشغلن منصب سفيرة قد بلغت 39% في أوروبا و33% في أمريكا، في حين أن المتوسط العالمي لا يتجاوز 20,7%. كما تبلغ نسبة النساء المغربيات اللواتي تولين منصب قنصل 50% في أمريكا و46% في أوروبا. وتُجسّد هذه المكتسبات الجهود المبذولة من طرف القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي الرامية لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما تعكس ثمار تنفيذ البرامج الموحية لتعزيز القيادة النسائية و تكافؤ الفرص في السلك الدبلوماسي والقنصلي.

وفي نفس السياق، ومواصلة لالتزامه بتعزيز دور المرأة في مجال الدبلوماسية، بادر المغرب بتقديم قرار بشأن " المرأة والدبلوماسية وحقوق الإنسان " خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد تم اعتماد هذا القرار دون تصويت، في 3 أبريل 2025. ويسلط هذا القرار الضوء على ضعف تمثيل المرأة المستمر داخل الهيئات الدبلوماسية والمنتديات المتعددة الأطراف للدفاع عن حقوق الإنسان، ويدعو إلى بذل جهود متواصلة ومتضافرة لضمان مشاركة المرأة بشكل كامل وآمن ودون تمييز في العمليات الدبلوماسية واتخاذ القرارات الدولية. وهكذا، تتماشى استراتيجية العمل التي يتبناها القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمله الدبلوماسي مع روح وأهداف هذا القرار.

وموازة مع ذلك، يتولى القطاع التنسيق والإشراف على إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة (CCDD) بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة للفترة ما بين 2023 و 2027. ويشكل هذا الإطار منصة استراتيجية للشراكة، تهدف إلى متابعة تنفيذ برامج وأنشطة وكالات الأمم المتحدة في المغرب، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية و يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة (ODD). وتحمل القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وبالنهوض بتمكين المرأة مكانة رئيسية في هذا الإطار، وتتجسّد من خلال عدة روافع عمل ملموسة ومتكاملة.

كما يتولى القطاع تنسيق خطة العمل الوطنية³⁸ المتعلقة بالقرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النساء والسلام والأمن، والتي تشمل عدة قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ومنظمات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أن أول خطة عمل وطنية ثلاثية السنوات مرتبطة بهذا القرار قد تم اعتمادها سنة 2021. وخلال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في شتنبر 2025، تقرر تمديد تنفيذ الخطة لمدة سنتين إضافيتين الى غاية سنة 2026.

3.8. سلسلة النتائج المراعية لبعء النوع: تطبيق منهجية الأداء المراعي للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي اثنين من برامج الميزانانية، ويتعلق الأمر بالخصوص ببرنامج العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب، وكذا البرنامج

³⁸ تستند هذه الخطة إلى ثلاثة ركائز أساسية: الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وحفظ السلام وتعزيز ثقافة السلام، وتمكين المرأة اقتصادياً.

المتعلق بالدعم والقيادة. وقد أُدرج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في هذه السلسلة، من خلال مؤشر وعدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات سنة 2024	هدف سنة 2025
العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	تعزيز مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	عدد الفاعلين غير الحكوميين المستفيدين من الدعم	نسبة الاستجابة لطلبات الفاعلين غير الحكوميين للاستفادة من الدعم المالي قصد المشاركة في الملتقيات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة و النوع.	%10	%20
			عدد الدبلوماسيين الأجانب المستفيدين من التكوين الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية	عدد الدبلوماسيات الأجنبية المستفيدات من التكوين الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية.	20
الدعم و القيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية	نسبة ولوج النساء الى التكوين	%49	%45
			نسبة النساء في مناصب التدبير	%44	%40
			نسبة النساء المتبوئة للمناصب العليا	%26	%24

المصدر: القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي، 2025.

الجدول 11 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي

فيما يخص برنامج الميزانية المتعلقة بالعمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب ، تم اعتماد مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي لقياس درجة تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة. ويقيم المؤشر الفرعي الأول نسبة الاستجابة لطلبات الفاعلين غير الحكوميين للاستفادة من الدعم المالي قصد المشاركة في الملتقيات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع (10% سنة 2024). ويوفر الثاني معلومات عن عدد الدبلوماسيات الأجنيات اللواتي المستفيدات من التكوين بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية (20 سنة 2024).

أما بالنسبة للبرنامج المتعلق بالدعم والقيادة، فتستند متابعة هدفه المتمثل في التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، إلى ثلاث مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتتمثل هذه المؤشرات في نسبة ولوج النساء إلى التكوين (49% سنة 2024)، ونسبة النساء في مناصب التدبير (44% سنة 2024)، ونسبة النساء المتبوءة للمناصب العليا (26% سنة 2024).

9. القطاع المكلف بالاتصال

يواصل القطاع المكلف بالاتصال التزامه من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء. ويتجسد هذا الالتزام من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات العملية الرامية إلى مكافحة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي وإلى تحسين صورة المرأة وحضورها في وسائل الإعلام السمعية البصرية. ومن خلال هذه المبادرات، يسعى القطاع المكلف بالاتصال إلى ترسيخ ثقافة إعلامية أكثر إدماجاً واحتراماً لمبادئ المساواة والتنوع.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

يُشكل التحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات عمل قطاع الاتصال، إلى الدليل الموجّه لمحاربة الصور النمطية القائمة على التمييز بين الجنسين في وسائل الإعلام بالمغرب، واللذين تم إنجازهما سنة 2019 بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أهم المصادر المرجعية للمعطيات والتحليلات المرتبطة بمقاربة النوع داخل المنظومة الإعلامية الوطنية.

وفي نفس السياق، أصدرت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA) سنة 2023 دليلاً مرجعياً ومنهجياً وعملياً حول النوع الاجتماعي، يروم تعزيز إعلام خالي من الصور النمطية. هذا الدليل الموجه لمهنيي مجال الإعلام، يهدف تزويد صناع المحتوى الإعلامي، خاصة في مجالات الأخبار والسينما والإشهار، بالمعايير والموارد الوثائقية التي من شأنها أن تمكنهم من التعرف على الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتفكيكها ومواجهة انتشارها.

2.9. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

إدراكاً منه للدور المحوري لوسائل الإعلام في تحقيق المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق المرأة وتعزيزها، وانطلاقاً من سياق يتسم بتسارع التحول الرقمي، وضع قطاع الاتصال في صميم استراتيجيته تحسين صورة المرأة ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية. كما يحرص القطاع على تشجيع وتعزيز القيادة النسائية في جميع المهن المرتبطة بمنظومة الإعلام.

تتجاوز هذه الأولويات، المتجسدة في مجموعة من الروافع العملية التي يفعلها القطاع من مجرد تصحيح الصور النمطية المنحازة، بل تهدف إحداث تحوّل مستدام في المشهد الإعلامي الوطني. كما تروم مواءمة الممارسات الإعلامية مع المعايير الدولية في مجال المساواة بين الجنسين والتنوع، بما يُسهم في تعزيز مكانة القطاع في مسار تثمين دور النساء باعتبارهن فاعلات أساسيات في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد.

3.9. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تعكس سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الإتصال مجهوداته المبذولة لتحسين صورة المرأة، ومكافحة الصور النمطية القائمة على النوع في وسائل الإعلام الوطنية، وتعزيز استفادة موظفات القطاع من برامج التكوين.

1.3.9. سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدها الوزارة

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بقطاع الإتصال برنامجه الميزانياتي المتعلق بالاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	تنمية كفاءات الموارد البشرية وتطوير أبعاد مثالية الإدارة	نسبة الولوج إلى التكوين	معدل ولوج النساء إلى التكوين	39%	20%
	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية		3	1

المصدر: قطاع الاتصال، 2025

الجدول 12: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الاتصال

وبهذا، يتم قياس مدى تحقيق هدف هذا البرنامج، والذي يروم تنمية كفاءات الموارد البشرية وتطوير أبعاد مثالية الإدارة، من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء المراعي لبعد النوع الاجتماعي الذي يقيس معدل ولوج النساء إلى التكوين، والذي بلغ 39% سنة 2024.

وفي نفس السياق، تستند متابعة مستوى تحقيق الهدف المتعلق بتحسين صورة المرأة في الإعلام ومكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية، إلى مؤشر لنجاعة الاداء يراعي بعد النوع الاجتماعي. ويشير هذا المؤشر الى عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية، والتي بلغت 3 أنشطة خلال سنة 2024.

2.3.9. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

بالإضافة إلى الإجراءات التي تشملها سلسلة النتائج المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، قام القطاع المكلف بالاتصال، بتنسيق مع المؤسسات التابعة له، بتنفيذ مجموعة من المبادرات تهدف إلى تقليص لفوارق بين الجنسين وحماية حقوق المرأة. وفيما يلي أهم التدابير المتخذة في هذا الصدد:

❖ الإجراءات التي اتخذها القطاع المكلف بالاتصال:

← نظم القطاع المكلف بالاتصال، خلال سنة 2024، ثلاث دورات تكوينية تهدف إلى تعزيز القيادة النسائية لفائدة 30 امرأة.

❖ الإجراءات التي اتخذتها القنوات التلفزيونية العامة، ولا سيما القناة الثانية

← بث 150 برنامجاً تلفزيونياً موجَّهًا لفائدة النساء (تتناول على الخصوص المواضيع المتعلقة بالسياسات العمومية المعتمدة لتعزيز حقوق النساء وتحسين أوضاعهن، بما في ذلك النساء القرويات، وكذا المبادرات الجموعية في هذا المجال..)؛

← تعزيز حضور النساء والكفاءات النسائية في النشرات الأخبارية والبرامج الحوارية والإخبارية، باعتبارهن مصادرَ للمعلومة، وفاعلاتٍ جمعويات، وسياسيات، ونقابيات، وخبيرات...؛

← تعزيز مشاركة النساء في البرامج الثقافية والتربوية والفنية والترفيهية وغيرها؛

← تعزيز مشاركة المواهب الإبداعية النسائية في البرامج المخصصة لاكتشاف وتشجيع المواهب الشابة والناشئة...

وقد مكنت هذه الجهود من تحسين نسبة مشاركة النساء في البرامج الإخبارية والحوارية، لتصل إلى 25,4% بين 2023 و2024.

10. المندوبية السامية للتخطيط

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري في مجال إنتاج وتحليل المعطيات السوسيو-اقتصادية الموثوقة والمفصلة، التي تُعد أساسية لتتبع وتقييم الفوارق بين الجنسين وأثار السياسات العمومية من منظور النوع. ومن خلال دراساتها الميدانية المنتظمة وتحليلاتها العلمية، تضع المندوبية رهن إشارة الفاعلين العموميين منظومة متكاملة من المعطيات والمؤشرات والدراسات المرجعية المراعية لبعده النوع الاجتماعي، والتي تشكل دعامة أساسية لتعزيز فعالية التدخلات العمومية الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين والنهوض بتمكين النساء.

1.10. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

رغم عدم توفرها على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخلها، تظل المندوبية السامية للتخطيط المؤسسة العمومية المرجعية في مجال جمع وإنتاج ونشر المعطيات الإحصائية الدقيقة، الموثوقة والمُحيّنة بانتظام. وتعد هذه المعطيات ركيزة أساسية لرصد تطور الفوارق بين الجنسين على الصعيدين الوطني والترابي، بما يمكن من توجيه القرارات العمومية الرامية إلى إرساء أسس تنمية أكثر شمولاً وإنصافاً.

وفي هذا الإطار، تقوم المندوبية بإنجاز العديد من الدراسات الميدانية وإصدار تقارير منتظمة مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وذلك بشراكة مع عدة قطاعات وزارية ومؤسسات دولية (الاتحاد الأوروبي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا...).

وفي نفس السياق، أنجزت المندوبية سنة 2024 النسخة السابعة من الإحصاء العام للسكان والسكنى، والذي مكن من تجميع مجموعة من المعطيات الأساسية لمتابعة وضعية الفوارق بين الجنسين، لاسيما فيما يتعلق بالولوج إلى الصحة، والتعليم، والشغل... وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المندوبية تعترم إنجاز دراسة حول الفوارق بين الجنسين على المستويين الإقليمي والمحلي، بالاعتماد على معطيات الإحصاءين للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024. و ستمكن هذه الدراسة من إعداد خريطة دقيقة لهذه الفوارق من حيث الرأس المال التعليمي، والصحي، والولوج إلى الخدمات الأساسية، والمشاركة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أطلقت المندوبية شهر ماي 2025 أشغال جمع معطيات البحث الوطني حول الأسرة، والتي ستستمر ميدانيا إلى غاية نهاية شهر شتنبر، وتشمل عينة ممثلة مكونة من 14.000 أسرة في الوسطين الحضري والقروي، مع تغطية شاملة لجميع جهات المملكة. ويهدف هذا البحث إلى جمع معطيات حول بنية وتنظيم ودينامية الأسر المغربية، بما يسمح بفهم أفضل للتحويلات الجارية، وتقييم آثارها على السلوكيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، وتوفير قاعدة معطيات مندمجة تدعم بلورة السياسات العمومية في مجالات محورية كالتنمية الاجتماعية، والتضامن بين الأجيال، والتعليم، والسكن، وتكافؤ الفرص.

2.10. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة وتمكين الاقتصادي للنساء

تخول المهام والاختصاصات المنوطة بالمندوبية السامية للتخطيط، إنجاز الدراسات الإحصائية والدراسات السوسيو-اقتصادية والديموغرافية، التي تعد نتائجها بمثابة قاعدة أساسية لتوجيه السياسات العمومية وضمان وضوح رؤيتها، بما يخدم مصالح كافة المواطنين والمواطنات دون أي تمييز. وفي هذا الإطار، تواصل المندوبية جهودها لإرساء منظومة إحصائية متكاملة، غنية بالمعطيات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، تغطي مجموعة واسعة من المواضيع والأبعاد.

ولهذه الغاية، تحرص المندوبية على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في عدد من دراساتهما، من بينها: البحث الوطني حول التشغيل، البحث المتعلق بالعنف ضد النساء والرجال، البحث حول القطاع غير المهيكل، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر، البحث الوطني حول الأسرة، وكذا خريطة المقاولات والمؤسسات الاقتصادية³⁹...

وفي نفس السياق، ووفقا للمهام الموكولة إليها كمؤسسة عمومية مكلفة بتتبع وتقديم التقارير حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تواصل المندوبية تطوير أساليبها في جمع ومعالجة ونشر المعطيات القائمة على بعد النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المندوبية السامية للتخطيط تتولى مسؤولية إنتاج 81 مؤشرا من أصل 163 مؤشرا قائم على

³⁹ تشير نتائج "الخريطة الوطنية للمؤسسات الاقتصادية" إلى محدودية وولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية، حيث لا تتجاوز نسبة المؤسسات التي تديرها النساء 10%، بينما تمثل نسبة النساء في مناصب الشغل القارة 27,7%.

النوع الاجتماعي، تم اعتمادها لقياس مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتقليص الفوارق بين الجنسين، من بينها 42 مؤشرا تنتجها المندوبية بشكل حصري.

وفيما يتعلق بالولوج للمعطيات، لا سيما تلك المراعية لبعده النوع الاجتماعي، قامت المندوبية السامية للتخطيط بنشر المعطيات الدقيقة (micro-données) المرتبطة بعدد من بحوثها عبر الإنترنت، من ضمنها تلك الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، وبالبحث الوطني حول استعمال الوقت من طرف النساء لسنة 2012، وبالبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014...

كما تعتمد المندوبية على المنصة التفاعلية "genre.hcp.ma"، التي تضع رهن إشارة المستعملات والمستعملين مجموعة واسعة من المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي، تغطي مختلف المجالات مثل الديمغرافيا، الصحة، والتعليم، وسوق الشغل، والمشاركة في اتخاذ القرار.

علاوة على ذلك، تنتج المندوبية السامية للتخطيط بشكل منتظم مجموعة من الدراسات والتحليلات والتقارير التي تتناول مختلف القضايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وذلك بالاستناد إلى تحليل المعطيات المستخلصة من بحوثها الميدانية المتنوعة. ويمكن معاينة هذه الدراسات على الموقع الرسمي للمندوبية. وتشمل هذه الدراسات تحليلات معمقة تمكن من تنوير مسارات اتخاذ القرار لدى الفاعلين العموميين والخواص، كما من شأنها المساهمة في توجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين على المستوى الوطني والترابي.

أما على مستوى تثمين الموارد البشرية، فتتبع المندوبية مقارنة النوع الاجتماعي في تديرها، من خلال اتخاذ عدة إجراءات من بينها تعزيز ولوج النساء إلى التكوين المستمر، وكذا إلى المؤسسات التابعة لها مثل المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات.

3.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط برنامجين من برامجها الميزانية وهما البرنامج المتعلق بالقيادة والدعم والبرنامج الخاص بتكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات.

1.3.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي اعتمدها المندوبية

تتضمن سلسلة النتائج المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط بعد النوع الاجتماعي بشكل واضح، من خلال عدة مؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء (انظر الجدول أسفله).

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

قانون المالية 2025	إنجازات 2024	المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
%53	% 63,7		نسبة النساء المستفيدات من التكوين	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة	القيادة والدعم
%48	%47		نسبة الإناث ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط	مبنية على نظام الكفاءات	
%52	%54,5	معدل المتخرجين من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	معدل التخرج حسب الجنس	الاستجابة للطلب المتزايد في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات
%48	%45,5	معدل المتخرجات من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي			
% 52	%45,7	معدل المتخرجين من مدرسة علوم المعلومات			
%48	%54,3	معدل المتخرجات من مدرسة علوم المعلومات			
%100	%100	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطلبات			
%100	%100	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطلاب			

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2025.

الجدول 13: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط

يتبين من سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مؤشري نجاعة الأداء المتعلقين بنسبة النساء المستفيدات من التكوين وبنسبة الإناث ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط، يمكنان من تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج المتعلق بالقيادة والدعم، والذي يرمي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات. وقد بلغ هذان المؤشران، خلال سنة 2024، على التوالي %63,7 و %47، مما يعكس استفادة ملحوظة للنساء من التكوين (إذ يشكّلن أكثر من نصف المستفيدين)، وكذا تحقيق شبه تكافؤ في تمثيلية النساء ضمن الموارد البشرية للمندوبية.

ويتم تتبع أداء البرنامج الخاص بتكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات من خلال عدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تراعي بُعد النوع الاجتماعي. وتقيس هذه المؤشرات الفرعية مستوى تحقيق هدفين من أهداف البرنامج، واللذين يرميان إلى الاستجابة للطلب المتزايد في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات، وكذا تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. وتبرز هذه المؤشرات في هذا الإطار، أن معدل المتخرجات من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بلغ 45,5% سنة 2024 مقابل 54,5% للطلبة الذكور. كما بلغ معدل المتخرجات من مدرسة علوم المعلومات 54,3% سنة 2024 مقابل 45,7% للطلبة الذكور. وقد بلغت نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للطلبات حوالي 100% سنة 2024، وهو نفس المستوى المسجل لدى الطلبة الذكور.

2.3.10. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي

لا تعكس سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، مجمل الرافعات المعتمدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، خاصة على مستوى الدراسات والتقارير المنجزة في هذا المجال. و في هذا الصدد، قامت المندوبية، سنة 2025، بإصدار ثلاث دراسات حول تمكين النساء وإدماجهن في سوق الشغل، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

- ← تقرير سياساتي (Policy Report) لدراسة أثر السياسات العمومية على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء؛
- ← دراسة حول الكلفة المادية لضعف التمكين الاقتصادي للنساء القرويات، والتي تسلط الضوء على المنافع الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن الإدماج الفعال للنساء القرويات؛
- ← تحليل الفوارق بين الجنسين من خلال أهداف التنمية المستدامة، والتي تسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين.

11. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يوصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جهوده من أجل تعزيز المساواة بين النساء والرجال، وذلك من خلال إدماج بعد النوع الاجتماعي في آرائه وتقاريره وإحالاته الذاتية، وذلك انسجاماً مع مهامه وصلاحياته.

1.11. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

أدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار دوره الاستشاري والاستراتيجي، مسألة المساواة بين النساء والرجال ضمن أولوياته. ورغم أن المجلس لا يتوفر على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، إلا أنه يأخذ بعين الاعتبار الرهانات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في جميع الآراء والتقارير والإحالات الذاتية التي يصدرها.

2.11. ملاءمة أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية المجلس والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار ممارسته لاختصاصاته، وبصفته مؤسسة دستورية، مجموعة من الآراء تتعلق بالتوجهات الكبرى للتنمية، وكذا السياسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتلك المتعلقة بالجهوية المتقدمة. وفي هذا الإطار، يعتمد المجلس على تحليلات ودراسات وأبحاث تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، وذلك من أجل صياغة آراء وتوصيات تساهم في تعزيز الدينامية الرامية إلى تحقيق تنمية دامجة.

3.11. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، البرنامج المتعلق بالمساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية. وبالفعل، يقيس مؤشر نجاعة الأداء، المرتبط بهدف البرنامج المذكور والرامي إلى الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق، نسبة إنتاجات المجلس التي تراعي بعد النوع (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2024	قانون المالية لسنة 2025
المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	60%	70%

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2025.

الجدول 14: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وهكذا، من بين 10 تقارير التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2024، 6 منها تأخذ بعين الاعتبار في تحليلاتها القضايا المرتبطة بتعزيز المساواة بين النساء والرجال. وفيما يلي أبرز الإصدارات التي تم إنجازها في هذا الصدد:

← **التقرير السنوي للمجلس لسنة 2023:** سلط هذا التقرير الضوء على ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل بالمغرب، حيث لا يتجاوز معدل نشاطهن 19% مقابل 70% بالنسبة للرجال. ولمعالجة هذا الوضع، حدد المجلس عدة رافعات ينبغي تفعيلها، وهي: تقليص الفوارق في الأجور داخل القطاع الخاص، محاربة جميع أشكال التمييز في مسارات الترقى المهني، تشجيع وتثمين ريادة الأعمال النسائية من خلال توفير تمويلات ملائمة، الاعتراف بقيمة العمل الغير المأجور الذي تقوم به النساء داخل المنازل وتثمينه، تطوير مؤسسات رعاية الأطفال والتعليم الأولي، بالإضافة إلى حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء.

← **إحالة ذاتية حول الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة:** سلطت هذه الإحالة الذاتية الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه النساء القرويات في إنجاز الأشغال الفلاحية (الحصاد، وتربية المواشي، وأحيانا بيع المنتجات في الأسواق المحلية)، وكذلك في تسيير التعاونيات الفلاحية. إلا أن مشاركتهم، حسب المجلس، لا يتم تقديرها بالقدر الكافي ويظل عملهم غير مؤدى عنه. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها المسؤوليات الأسرية والمنزلية، والقيود المتعلقة بملكية الأراضي، ونقص التكوين والمواكبة والتمويل. ويقترح المجلس مجموعة من التدابير الهيكلية تهدف إلى تقليص هذه الفوارق، من خلال تعزيز ولوج النساء القرويات إلى الملكية العقارية، والقروض، والتكوين، والأسواق، فضلا عن تحسين مشاركتهم في هيئات اتخاذ القرار على الصعيد المحلي.

← **الإحالة الذاتية المتعلقة بالتحديات الجديدة للأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية والفرص الناشئة عنها :** يؤكد المجلس أن أشكال العمل اللانمطية تتيح لكل من المشغلين والعاملين في القطاعين العام والخاص، مرونة أكبر في تنظيم العمل. ويرى المجلس أن هذه المرونة تشكل ميزة خاصة لفائدة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، نظرا لاحتياجاتهم الخاصة التي تتطلب صيغ عمل ملائمة. وبالنسبة للمجلس، تمثل هذه التحولات، وما يترتب عنها من تأثيرات على علاقات الشغل، فرصة استراتيجية للبلاد من أجل استقطاب استثمارات جديدة في هذه القطاعات الناشئة، وبالتالي تعزيز إحداث فرص شغل إضافية، ولا سيما لفائدة الشباب والنساء.

← **الإحالة الذاتية المتعلقة بالحصيلة المرحلية حول تعميم التأمين الإجباري عن المرض:** توصي هذه الإحالة الذاتية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز ولوج النساء إلى التغطية الصحية وإلى خدمات الرعاية الصحية الملائمة لاحتياجاتهن، ولا سيما من خلال ضمان استمرارية الاستفادة من حقوق التغطية الصحية بالنسبة للنساء المطلقات أو الأرمال الغير النشيطات...

III. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للخدمات الاجتماعية، خصوصاً البنيات التحتية الأساسية (الماء والسكن والنقل...)، والولوج المتكافئ للخدمات الصحية وللتربية والتعليم العالي والتكوين المهني وكذا الأنشطة المتعلقة بالشباب.

1. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

استناداً إلى المكتسبات المحققة في إطار تنفيذ استراتيجية تدعيم المساواة بين الجنسين (SIEG) في قطاع البيئة منذ سنة 2018، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أصبح القطاع المكلف بالتنمية المستدامة مدعواً إلى الانخراط في مرحلة جديدة من العمل الاستراتيجي بغية تعزيز دمج القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين في البرمجة الميزانية للقطاع، وتوطيد سلسلة نتائجه التي تراعي بعد النوع. وتهدف هذه الدينامية إلى ضمان توافق أفضل بين الأهداف البيئية والأولويات الوطنية في مجال المساواة بين النساء والرجال، مع الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

أنجز قطاع التنمية المستدامة دراسة تحليلية واحدة من منظور النوع لمجالات تدخله بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد شكّلت استنتاجات وتوصيات هذه الدراسة الأساس الذي تمّ عليه وضع استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين (SIEG) في قطاع البيئة. وقد أضحت من الضروري اللجوء إلى تحليل معمق من منظور النوع لمجالات تدخل القطاع، بهدف إثراء سلسلة نتائجه المستجيبة للنوع بطريقة تعكس كافة الرافعات المعتمدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

وفقاً لمهامه وصلاحياته، يضطلع قطاع التنمية المستدامة بدور محوري في الدينامية التي أطلقها المغرب من أجل إدماج قضايا المناخ في صلب السياسات العمومية. وفي هذا السياق، تُعتبر معالجة القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين النساء جزءاً لا يتجزأ من هذه المقاربة. وتندرج هذه المبادرة في إطار الإرادة الوطنية لوضع أسس تنمية مستدامة وشاملة وعادلة، متوافقة مع الالتزامات الدولية للمغرب، لا سيما أجندة الأمم المتحدة 2030 و اتفاق باريس حول المناخ.

وفي هذا الصدد، فإن الآليات والمشاريع المنبثقة عن استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين (SIEG) في قطاع البيئة، والتي تهدف إلى دمج بعد النوع في المبادرات المرتبطة بالتدبير المستدام وتثمين الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع

البيولوجي، وتعزيز القدرة على التكيف والصمود أمام التغير المناخي على مستوى المجالات الترابية، بالإضافة إلى تعزيز وتمكين المهارات في المهن الخضراء والقطاعات المبتكرة، من شأنها أن تستفيد من الانخراط الكامل ضمن هذه الدينامية.

3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

لا يزال دمج بعد النوع في سلسلة نتائج قطاع التنمية المستدامة مقتصرًا بشكل رئيسي على الجوانب المتعلقة بتدبير وتمكين المهارات داخل القطاع. بالفعل، تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع برنامجًا واحدًا ويتعلق الأمر بالبرنامج الميزانياتي الخاص بالريادة والدعم (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2023	قانون المالية 2024
الريادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%81	%50
	مبنية على نظام الكفاءات	نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية	نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية	%20	%49

المصدر: القطاع المكلف بالتنمية المستدامة، 2025

الجدول 15: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

وقد تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة النتائج المذكورة من خلال مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء، يمكنان من تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج الخاص بالريادة والدعم، والرامي إلى التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات. ويتعلق الأمر، من جهة، بمؤشر نجاعة الأداء الذي يقيس نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية والتي بلغت 20% سنة 2024، ومن جهة أخرى، بالمؤشر الفرعي لنجاعة الأداء الذي يبرز نسبة ولوج النساء للتكوين، والتي وصلت إلى 81% سنة 2024.

2. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

انخرطت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في دينامية إيجابية تهدف إلى توفير المتطلبات الأساسية لتطبيق أمثل للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تم إنجاز تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي سنة 2023 و الذي نُشرت نتائجه سنة 2024، مما شكل محطة هيكلية أسفرت عن إعداد خارطة طريق مخصصة لإرساء إدماج بُعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجية العملية للوزارة، ترجمت إلى إطار منطقي يغطي الفترة 2024-2025. ويحدد هذا الإطار المنطقي محاور العمل ذات الأولوية وآليات المتابعة الكفيلة بضمان تنفيذها الفعلي. وقد مكنت هذه الجهود من إغناء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بالوزارة، مما عزز من انسجام وفعالية تدخلاتها قصد النهوض بالمساواة بين النساء والرجال.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

وعيا منها بأهمية المعطيات المستخلصة من التشخيصات والدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تعزيز فعالية ونجاعة تدخلاتها لتقليص الفوارق بين النساء والرجال، من حيث الولوج إلى السكن والفضاء الحضري اللائق، قامت الوزارة بعدة دراسات وتقييمات تهدف إلى إدماج بشكل منهجي قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في برامجها ومهنها وهياكلها التنظيمية. وفي هذا الإطار، أنجزت الوزارة سنة 2019 تشخيصاً للنوع الاجتماعي في سياسة المدينة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ترتب عنه إعداد دليل مرجعي نُشر سنة 2021، يهدف إلى تعزيز الفضاءات العامة لتكون أكثر شمولاً وملاءمة لاحتياجات النساء والفتيات.

واستمراراً في هذا النهج، أنجزت الوزارة سنة 2024 تحليلاً من منظور النوع الاجتماعي في قطاع السكن، في إطار شراكة ثلاثية مع مركز التميز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد مكن هذا التحليل من تحديد أبرز الإشكاليات والتحديات المرتبطة بالفوارق بين الجنسين في قطاع السكن. كما ساهم في استخلاص التوجهات الاستراتيجية اللازم اعتمادها لتعزيز إدماج بعده النوع الاجتماعي في برمجة الوزارة. وفقاً لهذه التوجهات، تم إعداد خارطة طريق لإضفاء الطابع المؤسسي على ادماج بعده النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل الوزارة، إضافة إلى إطار منطقي لتفعيلها خلال الفترة 2024-2025، والذي تمت بلورته وفق نهج تشاركي يشمل جميع الجهات المعنية⁴⁰. ويرتكز هذا الإطار على أربعة أهداف محددة تتفرع عنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المزمع تنفيذها من قبل كل المتدخلين⁴¹.

2.2. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء.

تجسيدا للتوجهات الملكية السامية، وتنفيذاً لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، وانسجاماً مع توجهات البرنامج الحكومي الذي جعل من ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية محوراً رئيسياً ضمن أولوياته، واستجابةً لنتائج الحوار الوطني حول التعمير والإسكان المنعقد في شتنبر 2022، حددت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ضمن استراتيجيتها العملية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، تتمثل في تعزيز إسهامها في تحسين ظروف عيش الأسر، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتنويع العرض السكني، والنهوض بإطار عيش كريم ومستدام لفائدة مجموع المواطنين والمواطنات. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الوزارة على مجموعة من الرافعات الاستراتيجية، يأتي في مقدمتها إرساء الطابع المؤسسي لإدماج بعده النوع الاجتماعي ضمن برامجها ومشاريعها وآليات الحكامة المعتمدة لديها.

وتندرج خارطة الطريق المعتمدة لإدماج بعده النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية عمل الوزارة، إلى جانب الإطار المنطقي المعد لتفعيلها خلال الفترة 2024-2025، في صميم هذه الدينامية. فهما يُجسّدان إرادة الوزارة في ترسيخ النهوض

⁴⁰ يشمل تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025 على تفاصيل المنهجية المتبعة لإجراء هذا التحليل، فضلاً عن التوصيات والتوجهات الناتجة عنه.

⁴¹ وجهت الأمانة العامة للوزارة مذكرة إلى كافة هيكل الوزارة والمؤسسات التابعة لها تدعو فيها إلى الانخراط في تنفيذ الأنشطة المنوطة بها في إطار تفعيل الإطار المنطقي الذي تم وضعه.

بالمساواة بين الجنسين بشكل مستدام في أولوياتها، وجعل هذا المبدأ رافعةً لتعزيز الملاءمة والشمولية في تنفيذ برامجها ومشاريعها. وقد تم الشروع في تنفيذ عدد من الإجراءات المدرجة في هذا الإطار المنطقي على النحو التالي:

الأهداف الخاصة بالإطار المنطقي	التدابير المتخذة
تعزيز الطابع المؤسسي لإدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن الهياكل التنظيمية للوزارة	- إحداث مصلحة خاصة بمقاربة النوع تابعة مباشرة للكتابة العامة، ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة. - تنظيم 8 ورشات مواكبة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة نقاط الارتكاز الخاصة بالنوع والمسؤولين عن برامج الميزانية بالوزارة.
تعزيز الشراكة مع الوسطين المهني والأكاديمي من أجل تقوية إدماج البعد النوعي في القطاع	إحداث مسالك ماستر متخصصة وتكوينات مؤهلة مرتبطة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجالات تدخل الوزارة و ذلك بالمدارس الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
وضع إطار قانوني للقطاع مراعي لبعد النوع	التفكير في تعبئة الخبرة اللازمة لدراسة سبل إدماج بعد النوع في الإطار القانوني المتعلق بالقطاع (تم الشروع في إعداد الأسس المرجعية الخاص بذلك).
تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع الوزارة	- مواصلة الإجراءات المتخذة من أجل تحسين آليات المواكبة الاجتماعية للسكان المستفيدين من برامج السكن المدعمة من طرف الدولة، وكذا معالجة شكايات المستفيدين من مشاريع السكن؛ - الإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في تنفيذ برنامج الدعم للولوج إلى السكن ⁴² منذ انطلاقه سنة 2024. فإلى حدود 13 أكتوبر 2025، تشكل النساء نسبة 47% من أصل 68.324 مستفيد؛ - مواصلة تنفيذ برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات بالمغرب الذي يروم تحقيق آثار سوسيو-اقتصادية إيجابية على الساكنة المحلية، لا سيما النساء والشباب؛ - تنفيذ برنامج التنمية المندمجة للمركز القروي "بزو"، والذي يعتمد على تقوية قدرات نساء الجماعة (التكوين والمواكبة) في مجال إنشاء التعاونيات، تثمين المنتجات، والولوج إلى قنوات التسويق، بما في ذلك المنصات الرقمية

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، 2025

3.2. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة كافة برامجها الميزانية، وذلك تماشياً مع خارطة الطريق المعتمدة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية عمل الوزارة (انظر الجدول أدناه).

⁴² تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2024 استجابةً للتوجيهات الملكية السامية، ويقوم على تقديم دعم مالي مباشر بقيمة 100.000 درهم مخصص لاقتناء سكن سعر بيعه أقل من أو يساوي 300.000 درهم، و 70.000 درهم في حالة شراء سكن تتراوح قيمته بين 300.000 و 700.000 درهم، وذلك وفق عدة معايير تحدد أهلية الاستفادة من هذا الدعم.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الدعم والمصالح المتعددة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية			%39,73
السكني والإنعاش العقاري	تسهيل الولوج إلى السكن	معدل الولوج إلى برامج السكن المدعومة من طرف الدولة	نسبة الاستفادة من الدعم المباشر للولوج إلى السكن حسب الجنس		
سياسة المدينة ودعم التنمية المحلية	تعزيز الاندماج الحضري والاندماج الاجتماعي	نسبة إنجاز مشاريع سياسة المدينة المراعية للنوع			%80
إعداد التراب الوطني	دعم التخطيط الاستراتيجي المحلي وتعزيز التلقائية التدخلات العمومية	عدد أدوات التخطيط الترابي الاستراتيجي المنجزة	عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي المنجزة المستجيبة للنوع		%15
التعمير والهندسة المعمارية	تعزيز التماسك واثمين المجالات	نسبة المشاريع المحلية المنجزة	نسبة المشاريع المحلية المنجزة المستجيبة للنوع		%7
الحكومة وتأطير القطاع	تطوير عرض ترابي مستدام موجه للاستثمار	نسبة الفضاءات العمومية المبرمجة في إطار تصاميم التهيئة المصادق عليها	نسبة التجهيزات العامة المبرمجة في إطار تصاميم التهيئة المصادق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع		%11,5
الحكومة وتأطير القطاع	تطوير التكوين والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني التابعة للوزارة	نسبة التخرج بمؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة حسب الجنس	نسبة التخرج بمؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة حسب الجنس		%63,5
الحكومة وتأطير القطاع	تطوير التكوين المهني التابع للوزارة	نسبة التخرج بمؤسسات التكوين المهني التابعة للوزارة حسب الجنس	نسبة التخرج بمؤسسات التكوين المهني التابعة للوزارة حسب الجنس		%60

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، 2025

الجدول 16 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

3.2 التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لفائدة النهوض بالمساواة بين الجنسين

كما أشير إليه سابقاً، تم إحداث مصلحة خاصة بمقاربة النوع الاجتماعي، تابعة مباشرة للكتابة العامة، ضمن الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وتندرج هذه الخطوة في إطار تنفيذ الإطار المنطقي لتفعيل خارطة الطريق المعتمدة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية عمل الوزارة خلال الفترة 2024-2025.

ومن جهة أخرى، شرعت الوزارة في إعداد إعداد دفاتر التحملات الخاصة بتعبئة خبرة متخصصة يُعهد إليها مواكبة فرق العمل من أجل الإدماج الفعلي للقضايا المرتبطة بالتهوض بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء ضمن النصوص القانونية المؤطرة لتدخلاتها.

3. وزارة النقل واللوجستيك

تؤكد الدراسات والأبحاث المنجزة على الصعيدين الوطني والدولي على الأهمية البالغة لتوفير خدمة نقل منصفة، نظيفة، آمنة، وفي المتناول، كشرط أساسي لتمكين النساء من الولوج إلى الموارد والفرص الاقتصادية، و المساهمة بذلك بشكل فعال في مسار خلق الثروة. وبالتالي، فإن دمج الرهانات المرتبطة بالحد من الفوارق بين الجنسين في برامج النقل أصبح أمرا لا غنى عنه. وفي هذا الإطار، عملت وزارة النقل واللوجستيك على تفعيل العديد من رافعات العمل بغية دمج بعد النوع الاجتماعي في لبرمجة الميزانيات الخاصة بها .

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعده النوع

قامت وزارة النقل واللوجستيك، في 15 نونبر 2024، بالشراكة مع البنك الدولي ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، بإطلاق اشغال إنجاز أول دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لقطاع النقل في المجال القروي. وتهدف هذه الدراسة، قيد الانتهاء، ومن خلال مشاورات واسعة مع الجهات المعنية، إلى تحديد أبرز الرهانات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في قطاع النقل بالوسط القروي. واستنادا إلى النتائج التي ستنتج عن هذه الدراسة التحليلية، واستلهاما من التجارب الدولية الناجحة، سيتم إعداد خارطة طريق تحدد رافعات العمل اللازمة لضمان ترسيخ مستدام وفعال لبعده النوع الاجتماعي في التخطيط الاستراتيجي والبرمجة الميزانياتية للوزارة.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تهدف الاستراتيجية العملية لقطاع النقل واللوجستيك إلى النهوض بنظام نقل شامل ومستدام، قادر على الإسهام بشكل ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات. ويُشكّل الولوج المنصف للنساء إلى البنيات التحتية وخدمات النقل أحد محاوره الأساسية. وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بتنفيذ عدد من المبادرات في إطار الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، تروم أساسًا ضمان تنقل آمن للنساء. كما تم إطلاق إجراءات مكتملة تهدف إلى تعزيز سلامتهن وراحتهن أثناء التنقل، لاسيما في وسائل النقل السككية والبحرية (مثل برنامج «خدمة القرب» و«عملية مرحبا» وغيرهما).

وفي نفس السياق، تعتمد الوزارة مبدأ المساواة بين الجنسين في حكومتها الداخلية، من خلال تعزيز وولوج النساء إلى مناصب المسؤولية ودمج مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية.

ومن شأن تفعيل خارطة الطريق المنتظر إعدادها بناءً على نتائج الدراسة التحليلية القائمة على النوع الاجتماعي لقطاع النقل في المجال القروي، تعزيز جهود الوزارة الرامية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة.

3.3. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية الأداء المراعي للنوع

تغطي سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بوزارة النقل واللوجستيك برنامجين ميزانيتين وهما: برنامج القيادة والتوجيه وبرنامج النقل البري واللوجستيك (أنظر الجدول أدناه):

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
القيادة والتوجيه	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر - إناث	49,48%	70%
			نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر - ذكور	50,51%	60%
		إطار-يوم تكويني حسب الجنس	إطار-يوم تكويني - نساء	1.985	3.000
			إطار-يوم تكويني - رجال	1.825	3.000
		نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية (رئيسة قسم / رئيسة مصلحة)	نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية على المستوى المركزي	45%	39%
			نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية على المستوى الترابي	17%	15%
النقل البري واللوجستيك	تحسين السلامة الطرقية مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع	معدل تنفيذ حملات التوعية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماع	عدد السائقين - إناث - مرتكبي حوادث السير	17.100	7.840
			عدد السائقين مرتكبي حوادث السير حسب الجنس	220.521	104.160
			عدد السائقين - ذكور - مرتكبي حوادث السير		

المصدر: وزارة النقل واللوجستيك، 2025

الجدول 17: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي أنشأتها وزارة النقل واللوجستيك

وتعكس سلسلة النتائج هاته الرافعات المعبأة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويرتبط كل من البرنامجين المذكورين بهدف يستجيب للنوع الاجتماعي، مرفوقا بمؤشرات وبمؤشرات لنجاعة الأداء فرعية تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتقيس هذه المؤشرات نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر (49,48% في 2024)، ونسبة تمثيلية

النساء في مناصب المسؤولية على المستويين المركزي (45% في 2024) والترابي (17% في 2024)، وكذلك معدل تنفيذ حملات التوعية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، والتي بلغت 100% خلال سنة 2024.

4. القطاع المكلف بالماء

يظطلع قطاع الماء بدور محوري في النهوض بحكامة شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود في مجال الماء، وذلك في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بندرة الموارد المائية وضرورة تدبيرها بشكل مستدام. وفي هذا الإطار، يُعتبر تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في مختلف تدخلات القطاع، استنادًا إلى المكتسبات المتراكمة من خلال تفعيل استراتيجية إرساء إدماج النوع الاجتماعي في قطاع الماء، رافعة أساسية للرفع من فعالية وملاءمة وأثر تدخلاته.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعء النوع الاجتماعي

يتوفر قطاع الماء على تحليلين من منظور النوع الاجتماعي، تم إنجازهما بالتعاون مع عدة مؤسسات وطنية ودولية. ويشكل التحليل الأول المنجز بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المرجع الأساس الذي تم عليه بلورة استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع في قطاع الماء. فيما يهدف التحليل الثاني، الذي تم إنجازه سنة 2019 بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، إلى تعزيز وإثراء سلسلة نتائج القطاع المدمجة لبعء النوع.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشهد السياق المناخي لبلادنا اشتدادا مقلقا لتأثيرات التغير المناخي والتي تتجلى بوضوح في المنحى الهيكلي نحو ندرة التساقطات المطرية وما ينتج عنها من انخفاض في الواردات المائية السنوية. وي طرح ذلك تحديات كبرى بخصوص الحفاظ على الأمن المائي بالمغرب ويستوجب دعم تكييف آليات تدبير الموارد المائية. ووعيا منه بهذه التحديات واستجابة للتوجيهات الملكية السامية، قام قطاع الماء بتنفيذ برامج مهيكلية أبرزها المخطط الوطني للماء (2020-2050) والبرنامج الوطني للتزويد بماء الشرب والسقي (2020-2027). ويشكل الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين ضمن هذه البرامج رافعة أساسية لتعزيز شمولها وفعاليتها وكذا استدامتها.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

ما يزال إدماج بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج المعتمدة من طرف قطاع الماء، يقتصر على مؤشر فرعي وحيد لنجاعة الأداء المرتبط ببرنامج "الماء". ويشير هذا المؤشر الفرعي إلى نسبة النساء المستفيدات من الحماية من الفيضانات (28,66% سنة 2024)، مما يمكن من تتبع مستوى تحقيق هدف البرنامج المتعلق بمكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	انجازات 2024	قانون المالية 2025
الماء	مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	نسبة المناطق المهتدة بالفيضانات المستفيدة من عملية الحماية	نسبة النساء المستفيدات من الحماية من الفيضانات	%28,66	%30,19

المصدر: قطاع الماء، 2025

الجدول 18: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الماء

5. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تضطلع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمكانة مركزية في الدينامية الوطنية الرامية إلى ترسيخ الدولة الاجتماعية وفقاً للتوجيهات الملكية السامية. ومن خلال انخراطها الفعلي في هذه الدينامية، تساهم الوزارة بشكل مباشر في تنزيل الورش الاستراتيجي والهيكلية المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يُعدّ أحد الركائز الأساسية للنموذج التنموي الجديد. وفي هذا الإطار، تبذل الوزارة جهوداً متواصلة لتفعيل الإصلاح الشامل لمنظومة الصحة، الذي يتخذ من المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة مبدأً توجيهياً له. وموازية مع ذلك، تنخرط وزارة الصحة والضمان الاجتماعي بشكل كامل، وبتعاون وثيق مع القطاعات الحكومية الأخرى، في الدينامية الوطنية الرامية إلى تعميم التأمين الإجباري عن المرض وتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. ويساهم هذان البرنامجان الهيكليان بشكل ملموس في تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين النساء، خصوصاً اللاتي تعاني من وضعية هشاشة.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

إدراكاً منها للدور الأساسي للبيانات والتحليلات التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في تعزيز ملاءمة وفعالية تدخلاتها في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين، أنجزت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية العديد من الدراسات التحليلية في هذا المجال. في هذا الصدد، تم إنجاز تحليل لقطاع الصحة من منظور النوع بين سنتي 2019 و2020، بدعم من مركز الإمتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، أعدت الوزارة، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، "إطاراً مرجعياً للنوع الاجتماعي والصحة" موجهاً للمسؤولين في القطاع. ويتضمن هذا الإطار المرجعي أدوات عملية لتسهيل الإدماج الفعال لبعد النوع في الاستراتيجيات والبرامج الصحية ذات الأولوية.

في نفس السياق، وفي إطار تفعيل إصلاح قطاع الصحة، ولا سيما ركيزته الرابعة المتعلقة بإرساء نظام معلوماتي رقمي ومندمج يمكن من تتبع مسار المريض بدقة، شرعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتفعيل أنظمة معلوماتية في المستشفيات بجميع جهات المملكة. وتغطي هذه الأنظمة العديد من الوظائف الأساسية، منها تدبير المرضى والمواعيد، والملفات الطبية، والعلاجات، والفواتير، والمساعدة في اتخاذ القرار.

وموازاة مع ذلك، يتم حالياً تنفيذ مشروع آخر يهدف للتوسيع التدريجي لاعتماد نظام معلوماتي على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في مختلف جهات المملكة.

من جهة أخرى، تعمل الوزارة على تطوير منصات رقمية تسمح بربط أنظمة المعلومات المختلفة بين المستشفيات من أجل وضع قاعدة بيانات وطنية لإدارة الملف الطبي المشترك. وسيمكن هذا النظام، بمجرد تفعيله، من توفير بيانات مصنفة وفقاً لمجموعة من المؤشرات السوسيو ديموغرافية، بما في ذلك النوع الاجتماعي، مما سيسهم في تعزيز آليات متابعة وتقييم استراتيجية عمل الوزارة مع مراعاة القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين النساء والرجال.

وفي نفس السياق، تستعد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لإطلاق النسخة السابعة من المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة. وسيمكن هذا المسح من إجراء تحليلات معمقة للأوضاع الصحية والاجتماعية للسكان، مع تقييم البرامج الصحية المنقّدة. كما سيسمح بتحديد المؤشرات الديموغرافية والصحية الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لبُعد النوع الاجتماعي، من أجل فهم أدقّ للفوارق بين الجنسين وتعزيز ملاءمة التدخلات العمومية الهادفة إلى تحقيق المساواة من حيث الولوج للخدمات الصحية.

2.5. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل إصلاح المنظومة الوطنية للصحة وتأهيلها، من خلال تفعيل القانون الإطار رقم 06-22 المتعلق بالمنظومة الوطنية للصحة، ركيزة أساسية لمواكبة الورش الملكي الكبير لتعميم الحماية الاجتماعية. ويروم هذا الإصلاح ضمان ولوج شامل ومنصف إلى خدمات صحية ذات جودة، موزعة بشكل عادل على كافة التراب الوطني، وكذا تعزيز حكامه القطاع من أجل بناء منظومة صحية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات. ومن هذا المنطلق، نصّ الفصل الرابع من القانون الإطار 06-22 على اعتماد مقاربة النوع في صياغة السياسات والبرامج والاستراتيجيات الصحية كمبدأ مؤطر لهذا الإصلاح.

وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عدة برامج الهادفة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، من بينها البرنامج الوطني للصحة الخاص بالتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. ويرتكز هذا البرنامج على منظومة من الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف داخل المستشفيات، إلى جانب أنشطة للتأسيس والتكوين ومواكبة بهدف تعزيز الوقاية ومكافحة العنف القائم على النوع.

وإضافة إلى برنامج صحة الأم والطفل، تم أيضاً إدماج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء في البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض. وفي هذا الإطار، تم وضع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية وداء السل والتهاب الكبد الفيروسي (2024-2030) بمشاركة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، والمندرجة في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية المندمجة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/داء السل/التهاب الكبد الفيروسي (2024-2030). وتولي هذه الاستراتيجية أهمية قصوى

لمقاربة النوع، حيث تراعي الاحتياجات الخاصة للمرضى، خصوصاً النساء، بما يضمن تكافلاً أكثر إنصافاً، يحترم حقوق الإنسان ويتلاءم مع الواقع الاجتماعي.

وفي إطار مساهمتها المهيكلية في تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية جاهدة على تقليص الفوارق بين النساء والرجال وتعزيز تمكين النساء من خلال تحسين الولوج المنصف للتغطية الصحية. كما يشكل تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر رافعة أساسية لتمكين النساء، خاصة تلك المنحدرات من الفئات الأكثر هشاشة⁴³.

وتجدر الإشارة، أن الأنظمة الجديدة للتأمين الإجباري عن المرض (أمو-تضامن، أمو-الخاص بالأجراء، أمو-العمال غير الأجراء وأمو-الشامل) مكنت من رفع عدد المستفيدين ليصل إلى نحو 24,3 مليون شخص والمسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من بينهم 11 مليون مستفيد من نظام التأمين الإجباري عن المرض "أمو-تضامن". أما عدد المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، عند متم غشت 2025، فقد بلغ 3,86 مليون أسرة (منها 2,43 مليون أسرة استفادت من الدعم المتعلق بالحماية من مخاطر الطفولة -مع 2.872 أسرة مستفيدة من منحة الولادة- و1,43 مليون أسرة استفادت من الدعم الاجتماعي الجزافي)، منها 5,6 مليون طفل وأكثر من 1,3 مليون من المسنين البالغين أكثر من 60 سنة.

وللإشارة أيضاً، تحرص وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على إدماج بعد النوع في تدبير وتثمين مواردها البشرية، من خلال إلزامها الدائم بتقوية المهارات القيادية لدى مهنيات القطاع وتحسين تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية.

3.5. سلسلة النتائج المستجيبة النوع: تفعيل منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تغطي سلسلة النتائج المراعية لبعده النوع الاجتماعي الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، أربعة من برامجها الميزانية. ويتعلق الأمر ببرنامج الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية، وبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، وبرنامج الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض، والبرنامج المتعلق بإجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية (انظر الجدول أدناه).

⁴³ للمزيد من التفاصيل المتعلقة ببرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، يرجى الاطلاع على التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025

قانون المالية 2025	إنجازات 2024	المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج	
%75	%68	نسبة النساء المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة	نسبة مهنيي الصحة المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة	ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة من أجل عرض صحي جيد	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	
%25	%32	نسبة الرجال المعينين في المناطق القروية والمناطق المنعزلة				
%80	%80	نسبة خريجات طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي	عدد خريجي طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي	الرفع من قدرات التكوين الأساسي وزيادة عدد المستفيدين من التكوين المستمر		
%20	%20	نسبة خريجي طلبة المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة ومعاهد التكوين المهني في الميدان الصحي				
%63	%60	نسبة الموظفات المستفيدات من دورات التكوين المستمر	عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات		
%37	%40	نسبة الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر				
%25	%23		نسبة النساء اللواتي تم تعيينهن في مناصب المسؤولية			
13.000	11.553		عدد الزيارات المنجزة من طرف الوحدات الصحية المتنقلة	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية		الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الاحتياجات الخاصة
%16	%10,96		معدل استعمال وسائل تنظيم الأسرة الحديثة			
32.500	28.801		عدد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي اللاتي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات	ضمان الولوج الى الخدمات الصحية للسكان ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة و المسنين والنساء والأطفال ضحايا العنف		

94%	95%	نسبة الإناث (البالغين والأطفال) المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين يتلقون العلاج المضاد للفيروس	نسبة تغطية الأشخاص (البالغين و الأطفال) المتعاشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة باستعمال مضادات الفيروسات القهقرية	تقوية الوقاية من الأمراض ومكافحتها	الرصد الوبائي والتمهنة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض
		نسبة الذكور (البالغين والأطفال) المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين يتلقون العلاج المضاد للفيروس			
93%	87,3%	نسبة نجاح علاج السل بجميع اشكاله للنساء	نسبة نجاح علاج السل بجميع اشكاله		
93%	87,3%	نسبة نجاح علاج السل بجميع اشكاله للرجال			
87%	83%	معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات (الاناث)	معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات حسب الجنس (الذكوروالاناث)	تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي	اجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية و الاستشفائية
		معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات (الذكور)			
92%	83%	معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات (الذكور)			

المصدر: وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 2025.

الجدول 19: سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

تجسد سلسلة النتائج هاته الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتقليص الفوارق بين النساء والرجال وحماية حقوق المرأة، مع إبراز النتائج التي تم تحقيقها.

ويظهر تحليل سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية أن نسبة النساء المعينات في المناطق القروية والمناطق المنعزلة قد بلغت 68% سنة 2024، مقابل 32% بالنسبة للرجال. كما بلغت نسبة الموظفات المستفيدات من دورات التكوين المستمر 60%، مقابل 40% بالنسبة للرجال. في حين، لا تزال نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية محدودة رغم الجهود المبذولة لتعزيز القيادة النسائية، حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي تم تعيينهن في مناصب المسؤولية 23% سنة 2024، مع أن نسبة تمثيلية الموظفات في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تناهز 66%.

وفيما يتعلق بالنساء ضحايا العنف الجسدي والجنسي، فقد بلغ عدد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي اللائي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات، حوالي 28.801 امرأة سنة 2024. فيما بلغت نسبة الإناث المصابات بفيروس نقص المناعة المكتسبة واللواتي يتلقين العلاج المضاد للفيروس ما يقارب 95% و87,3% بالنسبة للواتي يتلقين العلاج المضاد لداء السل، وهي معدلات تعادل تلك المسجلة لدى الرجال.

أما فيما يخص تصور المستفيدين والمستفيدات لجودة الرعاية الصحية، فقد بلغ معدل رد النساء على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات 83% سنة 2024، وهو ما يعادل تقريبا معدل رد الرجال.

4.5. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

دخل التعديل الخاص بالقانون 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية حيز التنفيذ في شهر شتنبر 2025. ويمكن هذا التعديل، الذي يخص الفقرة الأولى من المادة 6 من هذا القانون، الأمهات المؤمنات من التصريح بأطفالهن لدى الهيئة المؤمنة التي تنتمين إليها. حيث تنص المادة 6 في صيغتها المعدلة على أنه "إذا كان الزوج والزوجة مؤمنين بشكل منفصل بموجب هذا القانون، وجب التصريح بالأبناء لدى الهيئة المؤمنة التي ينتمي إليها الأب، أو الهيئة المؤمنة التي تنتمي إليها الأم، وذلك باتفاق بين الزوجين". وقد أتاح هذا التعديل للزوجين حرية تحديد الهيئة المؤمنة التي سيتم تسجيل الأطفال لديها، سواء كانت تلك الهيئة ينتمي إليها الأب أو الأم. ويمثل هذا التطور التشريعي تقدما ملحوظا يكرس المسؤولية المشتركة للوالدين.

6. القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي

في إطار تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026، يواصل قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي تنزيل إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين جودة التعليم، والحد من الهدر المدرسي، وتعزيز المساواة والإنصاف. وفي هذا السياق، تُكرّس خارطة الطريق هذه تقليص الفوارق بين الفتيات والفتيان كرافعة افقية ومنهجية لضمان ولوج منصف لتعليم ذي جودة لفائدة جميع التلاميذ.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

يتوفر قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، إلى حدود اليوم، على دراسة تحليلية واحدة من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخله، تم إنجازها سنة 2019 بدعم من الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (Expertise France) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن القطاع يتوفر على نظام للمعلومات "مسار (MASAR)" يشمل مختلف المجالات المتعلقة بالمنظومة التربوية الوطنية بما في ذلك المعطيات المراعية لبعده النوع الاجتماعي. واستناداً إلى هذه الأداة الاستراتيجية، يقوم القطاع بإصدار دلائل إحصائية ولوحات قيادة بصفة منتظمة، ترصد الفوارق بين الفتيات والفتيان في ما يتعلق بالولوج إلى التعليم والاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

2.6. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تطمح خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026 إلى بناء مدرسة شاملة وعادلة، تضمن تكافؤ الفرص، وإدماج التلاميذ في وضعية هشة، وترسيخ قيم المواطنة، وتحسين جودة التعليم.

وفي هذا الإطار، يعتمد القطاع على عدة اليات عمل من أجل تعزيز المساواة بين الفتيات والفتيان من أجل الولوج إلى تعليم ذي جودة. وتشمل هذه الجهود، بالأساس، تسريع تعميم التعليم الأولي لفائدة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات، مع التركيز على المناطق القروية التي تظل الفوارق بين الجنسين فيها أكثر حدة.

كما يتم العمل على بناء وتجهيز الداخلات الخاصة بالفتيات، لاسيما في المناطق القروية وشبه الحضرية، فضلاً عن تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة التي من شأنها رفع العوائق الاقتصادية واللوجيستية التي تحول دون تمدد الفتيات واستمرارهن داخل المنظومة التعليمية.

وفي السياق نفسه، يسهر القطاع على ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية المرتبطة بالنساء والفتيات في المضامين البيداغوجية، مع إبراز مساهمتهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما ينفذ القطاع حملات للتواصل والتحسيس لإبراز الآثار الإيجابية لتمدرس الفتيات. وينخرط القطاع أيضاً بشكل فعال في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال تكوين مسؤولي المؤسسات التعليمية، وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية، وإرساء آليات ملائمة للحماية والتكفل.

3.6. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي ثلاثة من برامج الميزانياتية، وهي كالتالي: برنامج حكاية المنظومة وتعبئة الفاعلين، وبرنامج الإنصاف وتكافؤ الفرص والزامية التعليم، وبرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع. وتجسد هذه السلسلة الرافعات التي اعتمدها القطاع من أجل تقليص الفوارق بين الفتيات والفتيان فيما يخص الولوج لتعليم ذي جودة في جميع المستويات (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
حكاية المنظومة وتعبئة الفاعلين	مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	نسبة مسؤولي ومسؤولات المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف المبني على النوع		32%	32%
		نسبة تمثيلية المرأة في مناصب المسؤولية		18%	22%

%84,8	%79,7	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و5 سنوات)	تسريع تعميم التعليم الأولي للأطفال 4-5 سنوات	الإنصاف وتكافؤ الفرص و إلزامية التعليم
1,02	1,03	نسبة التكافؤ إناث / ذكور	عدد الأطفال لكل مربية		
21	20,3	عدد الأطفال لكل مربية (قروى)			
21	17,9	عدد الأطفال لكل مربية (حضري)			
%100	%100	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	النسبة الصافية للتمدرس بالسلك الابتدائي	تدريس جميع التلميذات والتلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي	
1	1	نسبة التكافؤ إناث / ذكور	عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي		
25.828	28.176	عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي (إناث)			
28.089	30.643	عدد التلاميذ المنقطعين بالابتدائي (ذكور)	النسبة الصافية للتمدرس بالاعدادي	ضمان التمدريس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي	
%84,2	%83,6	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)			
%77,58	%77,1	النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)			
1,1	0,96	نسبة التكافؤ إناث / ذكور			
71.201	73.523	عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي - إناث بالاعدادي	عدد التلاميذ المنقطعين بالإعدادي	التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	
49.387	53.877	عدد التلاميذ المنقطعين بالإعدادي (إناث)			
94.518	103.111	عدد التلاميذ المنقطعين بالإعدادي (ذكور)			
%57	%56,7	النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	النسبة الصافية للتمدرس بالثانوي التأهيلي		تمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدريس بالثانوي التأهيلي
%41,9	%41,5	النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	عدد التلاميذ المنقطعين بالثانوي		
43.311	35.337	عدد المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي -إناث بالثانوي			
29.080	31.724	عدد التلاميذ المنقطعين بالثانوي (إناث)			
43.016	46.927	عدد التلاميذ المنقطعين بالثانوي (ذكور)			

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2025.

الجدول 20: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي

ويتضح من خلال سلسلة النتائج هاته أنّ تتبّع تنفيذ هدف البرنامج المتعلق بحكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين والرامي إلى مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية يستند إلى مؤشرين لنجاعة الأداء مراعيين للنوع الاجتماعي.

ويقيس المؤشر الأول نسبة مسؤولي ومسؤولات المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف المبني على النوع، حيث بلغت هذه النسبة 32% سنة 2024 مقابل 30% سنة 2023. أما المؤشر الثاني فيرصد نسبة تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية التي بلغت 18% سنة 2024.

أما بالنسبة لمستوى تحقيق أهداف البرنامج المتعلق بالإنصاف وتكافؤ الفرص والزامية التمدرس، فيتم تقييمه من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي، والتي تقيس نسبة ولوج الفتيات إلى التعليم (الأولي، والابتدائي، والإعدادي والتعليم التأهيلي)، وكذا مدى استفادتهن من خدمات الدعم الاجتماعي. وقد جاءت أبرز النتائج المسجلة على النحو التالي:

- بلغت النسبة الصافية لتمدرس الفتيات بالتعليم الأولي ما يقارب 79,7% سنة 2024 مقابل 77% سنة 2023؛
- وصلت نسبة التكافؤ الإجمالي (إناث/ذكور) بالتعليم الأولي إلى 1 سنة 2024 مقابل 1,02 سنة 2023؛
- استقرت النسبة الصافية لتمدرس الفتيات بالسلك الابتدائي عند 100% سنة 2024، وهو نفس المستوى المسجل خلال سنة 2023؛
- ارتفعت النسبة الصافية لتمدرس الفتيات بالإعدادي لتصل 83,6% سنة 2024 مقابل 80,7% سنة 2023 (في حين ارتفعت هذه النسبة لدى الفتيان من 74,7% سنة 2023 إلى 77,1% سنة 2024)؛
- استقرت نسبة التكافؤ الإجمالي (إناث/ذكور) بالتعليم الإعدادي عند 0,96 سنة 2024 مقابل 0,95 سنة 2023؛
- بلغ عدد التلميذات اللواتي انقطعن عن الدراسة بالتعليم الإعدادي سنة 2024 إلى 53.877 فتاة مقابل 103.111 تلميذ.

وبالنسبة لتتبع تنفيذ الهدف المتعلق بتمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدرس بالثانوي التأهيلي، والمرتببط بالبرنامج الميزانياتي الخاص بالتعليم التأهيلي والثانوي من أجل النهوض بالفرد والمجتمع، يستند إلى عدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع الاجتماعي. ومن بين هذه المؤشرات النسبة الصافية لتمدرس الإناث بالثانوي التأهيلي، والتي ارتفعت بـ 4 نقاط مئوية، منتقلة من 52,7% سنة 2023 إلى 56,7% سنة 2024 (في حين ارتفعت هذه النسبة لدى الذكور بـ 3,4 نقاط مئوية لتبلغ 41,5% سنة 2024 مقابل 38,1% سنة 2023). أما عدد التلاميذ المنقطعين عن التعليم الثانوي التأهيلي خلال سنة 2024 فقد بلغ 31.724 عند الإناث و 46.927 عند الذكور.

7. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

يُعدّ تعزيز المساواة الفعلية في تكافؤ الفرص وتقوية شمولية الولوج إلى المعرفة والخدمات الاجتماعية الجامعية من بين الأولويات الأساسية في استراتيجية عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. ويتّرجم هذا الالتزام من خلال إغناء وتعزيز سلسلة نتائجه المستجيبة للنوع الاجتماعي، انسجاماً مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية لسنة 2015، وكذا مع المناشير الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات.

1.7 تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

على الرغم من عدم توقّرها بعدّ على تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخلها، تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى تقليص الفوارق بين الجنسين، مستندةً في ذلك إلى التوجّهات الاستراتيجية للمخطط الوطني لتسريع تحوّل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق سنة 2030، وإلى القيم والمبادئ التي يقوم عليها هذا المخطط.

وفي هذا السياق، يجدر التأكيد على أن الوزارة تتوفر على نظام معلوماتي غني يتم تحيينه بانتظام، يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ويُمكن هذا النظام من تتبع دقيق لمستوى وولوج الطالبات إلى مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص، مصنفاً حسب المسالك الجامعية والجهات، وكذا حسب مختلف الخدمات الاجتماعية الجامعية. ويُعدّ استثمار هذه المعطيات، من خلال الدلائل الإحصائية ولوحات القيادة والتقارير الدورية، رافعةً أساسيةً لتعزيز آليات تتبع وتقييم تفعيل الإجراءات المتخذة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

2.7 مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يُعدّ المخطط الوطني لتسريع تحوّل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) الإطارَ الاستراتيجي لعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ويهدف إلى إرساء نموذجٍ جامعيٍّ جديدٍ قائمٍ على التميّز الأكاديمي والعلمي، مع تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

يستند هذا المخطط إلى 6 قيم أساسية، من ضمنها الإنصاف وتكافؤ الفرص، ويشجع على اعتماد مقاربة شاملة تروم ضمان المساواة الفعلية في وولوج الطلاب والطالبات إلى التكوين والبحث والخدمات الاجتماعية الجامعية، مع العمل على تعزيز تمثيلية النساء في مناصب الإدارة ووظائف الحكامة الأكاديمية. وبانخراطها في هذه الدينامية، تسهم الوزارة في بناء منظومة جامعية أكثر إنصافاً، قادرة على تثمانين كفاءات وإمكانات جميع الفاعلين، دون تمييز بين الجنسين.

3.7 سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

قامت الوزارة بإغناء سلسلة نتائجها المراعية لبعده النوع الاجتماعي لتشمل بالإضافة إلى برنامج الميزانياتي المتعلق بالتعليم العالي، برنامجين آخرين هما: البرنامج الخاص بالقيادة والحكمة وبرنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة.

1.3.7. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة

لقد تم إدماج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في سلسلة النتائج الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، من خلال مؤشر وعدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية للنوع (انظر الجدول أدناه):

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
قيادة وحكومة	تحسين تدبير الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها	نسبة الولوج إلى التكوين نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية	نسبة ولوج النساء للتكوين	%38	%35
التعليم العالي	الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي	عدد الطلبة الجدد المسجلين بالعامية العامية	نسبة الطالبات الجدد المسجلات بالعامية العامية	%57,1	%55,8
الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة	الاستجابة لطلبات الإيواء والإطعام للطلبة	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة	نسبة الطالبات الجدد للإيواء للذكور	%55,1	%54,3
			نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة للإناث	%43	%44

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2025.

الجدول 21: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالقيادة والحكومة، تستند متابعة تحقيق هدفه الذي يروم تحسين تدبير الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها إلى مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي. و بقيس المؤشر الأول نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية، أما الثاني فيشير إلى نسبة ولوج النساء للتكوين.

وبالنسبة لتتبع مدى تحقيق الهدف الرامي إلى الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي، والتابع للبرنامج المخصص للتعليم العالي، فيعتمد على مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء بقيسان نسبة الطالبات الجدد المسجلات بالعامية بالعامية العامية ونسبة الطالبات بالعامية العامية. وقد بلغ هذين المؤشرين %57,1 و %55,1 سنة 2024 مقابل %54,5 و %53,6 سنة 2023 على التوالي، مما يعكس تقدماً ملحوظاً في مستوى ولوج الطالبات إلى الجامعات العمومية، التي تحقّق فيها مبدأ المناصفة بالفعل..

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المخصص للدعم الاجتماعي للطلبة، يُقاس تحقيق هدفه الرامي إلى الاستجابة لطلبات الإيواء و الإطعام للطلبة عبر مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مصنف حسب الجنس، يقيس نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة الخاصة بالطالبات والطلبة.

2.3.7. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع الاجتماعي

لا تعكس سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مجمل الارتفاعات المُعبّأة للنهوض بالمساواة بين الجنسين داخل منظومة التعليم العالي. فقد تم، في هذا الإطار، إطلاق عددٍ من المشاريع والإجراءات التكميلية التي تهتمّ مجالاتٍ متعدّدة من العمل، من أبرزها ما يلي:

❖ مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والنهوض بالقيادة النسائية

- ← تحسيس وتوعية الطلبة والطالبات بموضوع مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والوقاية من العنف السيبراني، ومناهضة الصور النمطية. وفي هذا الصدد، تم، سنة 2024، تكوين مدرّبين اثنين من كل جامعة ومدرّبين اثنين من المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (ONOUSC).
- ← توعية النساء، وخاصةً الناشطات منهنّ والطالبات، وتأهيلهنّ لتولي مناصب المسؤولية في الإدارات، والمؤسسات الجامعية وغيرها من المؤسسات. حيث تم تنفيذ عدة إجراءات في هذا الإطار، وهي:
 - تنظيم الدورة الثانية من برنامج "LEADERSHE COURSES" سنة 2024 لفائدة النساء المسؤولات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار و في الجامعات، بهدف تعزيز ولوج النساء إلى مناصب القيادة والتسيير؛
 - تنظيم 3 سلاسل من لقاءات " LEADERSHE TALKS " خلال سنتي 2024 و2025 على مستوى 3 جامعات. وتهدف هذه المبادرة إلى تصميم برنامج مواكبة متكامل لتعزيز روح تعزيز القيادة وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار لدى الطالبات .
- ← يجري حالياً إعداد مشروع، بالشراكة مع البنك الدولي، بهدف تعزيز استخدام آليات الإبلاغ والتبليغ عن حالات العنف، ولا سيما التحرش القائم على النوع الاجتماعي في الجامعات. ويتضمن هذا المشروع على إرساء بروتوكول للاستماع والتوجيه في مراكز الانصات التابعة للجامعات والأحياء الجامعية. ويُنتظر إطلاق هذا المشروع قريباً في إطار دعمٍ تقنيٍّ مقدّم من البنك الدولي.

❖ تعزيز لولوج الطالبات للخدمات الاجتماعية الجامعية:

- ← منح 421.326 منحة دراسية خلال السنة الدراسية الجامعية 2024-2025، خصصت منها 63% للطالبات؛
- ← إحداث وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد (RSU)، بالشراكة مع وزارة الداخلية، وقد تم دمجها ضمن منصة "منحتي" (MINHATY). وبهذا أصبح السجل الاجتماعي الموحد (RSU) المعيار الوحيد للحصول على المنح الدراسية، مما يعزّز مبدأ الإنصاف في الولوج إلى هذه المساعدات؛

- ← توفير طاقة استيعابية بلغت 60.118 سريراً، 64% منها مخصصة للطالبات؛
- ← تحقيق معدل استجابة إجمالي بنسبة 47% فيما يتعلق بالوصول إلى السكن الجامعي، مع نسبة استجابة بلغت 45% بالنسبة للطالبات.
- ← تقديم ما يقارب 13 مليون وجبة خلال السنة الدراسية الجامعية 2024-2025، منها 7,8 مليون وجبة للطالبات؛
- ← تعميم خلايا الانصات النفسي، والتي توفر الدعم العاطفي والنفسي للطلاب والطالبات، في جميع الأحياء الجامعية؛
- ← تطوير عرض متنوع من الأنشطة الرياضية والثقافية يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات، بما يسهم في تعزيز التنمية الذاتية والتماسك الاجتماعي على مستوى الجامعات.

8. القطاع المكلف بالتكوين المهني

إدراكاً منه بأن التكوين المهني يشكل رافعة أساسية لتقليص الفوارق بين النساء والرجال ولتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، يعمل القطاع المكلف بالتكوين المهني بشكل متواصل على إدماج القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سلسلة نتائجه.

1.8. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

لقد تم تعزيز الإجراءات والتدابير التي اعتمدها القطاع المكلف بالتكوين المهني من أجل تكريس المساواة في ولوج النساء والرجال إلى عروض التكوين المهني، بالاستناد إلى الخلاصات والتوجيهات المنبثقة عن الدراسات والتحليلات امن منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخل الإدارة التي تم إنجازها.

وقد أنجزت هذه التحاليل خلال الفترة ما بين 2017 و2019، بشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية من بينها مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي (CE-BSG)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة تحدي الألفية (MCC). وقد مكّنت هذه التحاليل من تحسين المقاربات المعتمدة، وتحديد أدقّ للرافعات الرامية للنهوض بالمساواة، وكذا إغناء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بالقطاع.

2.8. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل التكوين المهني بالنسبة للمغرب رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهو يساهم، من جهة، في تعزيز إدماج الشباب في سوق الشغل، ومن جهة أخرى، في مواكبة تنفيذ السياسات القطاعية من خلال توفير كفاءات مؤهلة، ذات قابلية للتشغيل على المدى القصير وقادرة على تعزيز تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تُعدّ المساواة بين النساء والرجال وحماية حقوق النساء من بين أولويات قطاع التكوين المهني. وتهدف استراتيجية عمل القطاع، ضمن هذا المنظور، إلى ضمان ولوج منصفٍ لتكوينٍ مهنيّ ذي جودة، متاحٍ للجميع، على امتداد التراب الوطني، وعلى مدار الحياة..

وفي إطار هذه الدينامية، أطلق قطاع التكوين المهني مجموعةً من المشاريع والإجراءات الهيكلية، استناداً إلى خلاصات التشخيصات والتحليلات المنجزة من منظور النوع الاجتماعي لمجالات تدخّله، بهدف إزالة العوائق التي تحدّ من ولوج النساء إلى التكوين المهني، وتعزيز إدماجهنّ المستدام في سوق الشغل. وفي هذا السياق، يسعى القطاع إلى رفع جاذبية المسالك التي لا تزال نسبة تمثيلية النساء فيها ضعيفة، وتحسين ظروف إيواء الفتيات المستفيدات من التكوين، وإرساء بيئات تعلّم آمنة وشاملة من خلال آلياتٍ للوقاية ومكافحة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي. كما تهدف هذه المبادرات إلى محاربة جميع أشكال التمييز والصور النمطية التي من شأنها أن تحد من الاختيارات المهنية للنساء.

3.8. سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع: تطبيق منهجية الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتكوين المهني برامجه الميزانياتية الثلاث. وقد تمّ إدماج بُعد النوع الاجتماعي فيها بشكلٍ صريح، من خلال عدة أهداف ومؤشرات ومؤشرات فرعية لنجاعة الأداء (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
حكومة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	نسبة النساء في مناصب المسؤولية		%41	%44
قيادة منظومة التكوين المهني	ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبارالنوع	أعداد المستفيدين من التكوين المهني- العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني	%50	%50
		أعداد المستفيدين من التكوين المهني: التكوين داخل المؤسسات- العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات	%52	%52
		أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي	نسبة المستفيدات من التكوين - التكوين بالتمرس المهني	%36	%35
		أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني - العدد الإجمالي -	نسبة المستفيدات من التكوين المهني -التكوين بالتدرج المهني-	%56	%57
	توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - العدد الإجمالي	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني	%7,7	%8
		أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة		

6%	6%	المستفيدات من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية-	المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي		
35%	35%	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة-	أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي		
55%	55%	نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة	أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي	تقوية التماسك الاجتماعي	
65%	-	نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع	تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

المصدر: القطاع المكلف بالتكوين المهني، 2025

الجدول 22: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالتكوين المهني

وهكذا، فإن تتبع أداء البرنامج الميزانياتي المتعلق بحكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء، يركز على مؤشر لنجاعة الأداء يراعي بعد النوع الاجتماعي، والذي يقيس نسبة النساء في مناصب المسؤولية التي قاربت 41% سنة 2024.

وفيما يتعلق بالبرنامج الميزانياتي المخصص لقيادة منظومة التكوين المهني، فإن مستوى تحقيق أهدافه التي تدمج بعد النوع الاجتماعي، وبالأخص تلك الذي ترمي الى تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع، وإلى توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال، يتم تتبعه من خلال عدة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مراعية للنوع الاجتماعي. تشمل هذه المؤشرات نسبة المستفيدات من التكوين المهني (50% سنة 2024)، و من التكوين داخل المؤسسات (52% سنة 2024)، ومن التكوين بالتدرج المهني (56% سنة 2024)، ومن التكوين عبر التمرس المهني (36% سنة 2024)، بالإضافة إلى نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني (7,7% سنة 2024). وبالمثل، يتم تتبع مدى تحقيق الهدف المتعلق بتعزيز التماسك الاجتماعي، والمرتبب بنفس البرنامج، من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء يراعي بعد النوع، يقيس نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة، والتي بلغت 55% سنة 2024.

أما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي المتعلق بتنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني، فإن درجة تحقيق هدفه المتمثل في تحسين جودة التكوين وأداء الفاعلين مع اعتبار النوع، يستند إلى مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي للنوع الاجتماعي يقيس نسبة إدماج خريجات التكوين المهني في النسيج الاقتصادي الوطني.

9. القطاع المكلف بالشباب

انخرط القطاع المكلف بالشباب في مسار تدريجي ومهيكل يروم تعزيز جهوده في مجال المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال الإدماج العرضاني والفعلي لهذا البعد ضمن توجهاته الاستراتيجية وبرامجه وآلياته التدييرية. وفي هذا الإطار، تم إنجاز عملٍ تحليليٍّ معمّقٍ، يستند إلى تشخيصات ودراساتٍ تحليليةٍ من منظور النوع الاجتماعي، قصد تحديد الإشكالات الأساسية بدقة ومواءمة التدخلات مع الاحتياجات المختلفة للشابات والشبان. وتندرج هذه الجهود في إطار الدينامية التحويلية التي أطلقها القانون التنظيمي للمالية، ويتم تنفيذها انسجاماً مع المنشورات الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بوضع مقترحات للبرمجة الميزانية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. وهو ما يعكس الإرادة الراسخة للقطاع في تعزيز فعالية ووقوع تدخلاته فيما يخص النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قام القطاع المكلف بالشباب سنة 2023 بإنجاز دراسة تدقيق⁴⁴ للقطاع مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي تهدف إلى تحيين تحليل مجالات تدخله من منظور النوع، والذي تم إنجازه أول مرة سنة 2019 بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية. كما مكن هذا التدقيق من تقييم درجة مأسسة إدماج القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين بتمكين النساء في برمجة القطاع

2.9. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

تروم استراتيجية عمل القطاع المكلف بالشباب إلى إرساء الآليات الكفيلة بمواكبة الشابات والشبان، بهدف جعلهم فاعلات وفاعلين حقيقيين في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. ولتحقيق ذلك، يعتمد القطاع على مجموعة من الرافعات، من أبرزها دعم إدماج الشباب، بما فهم الذين يوجدون في وضعية هشاشة، في سوق الشغل، فضلاً عن مواكبتهم في مسار انخراطهم في الحياة الجموعية. وبالموازاة مع ذلك، يعمل القطاع على تيسير ولوج الشباب إلى مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، بما يمكنهم من إطلاق طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية في مختلف الميادين. وبذلك، تعد ترسيخ المساواة بين الشابات والشبان وتعزيز تمكين النساء مبدأً توجيهياً في

⁴⁴ يتضمن تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2025 تفاصيل الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن دراسة تدقيق للقطاع من منظور النوع الاجتماعي التي أنجزت خلال سنة 2023.

استراتيجية عمل القطاع، ويتم تفعيل هذا المبدأ من خلال مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء أثناء بلورة وتنفيذ البرامج، سواء تعلق الأمر بالبرامج التربوية والترفيهية، أو بتأهيل مؤسسات القطاع، أو ببرامج التكوين وتقوية القدرات قصد ضمان اندماج أفضل في سوق الشغل، أو بضمن الولوج إلى دور الشباب، والأندية النسوية، ودور الحضانة ورياض الأطفال.

وجدير بالذكر، في هذا الإطار، أن القطاع المكلف بالشباب منخرط كذلك في تنفيذ المحور السادس من خارطة الطريق للتشغيل، الذي يُعنى بتقليص العراقيل والعوائق التي تحدّ من ولوج النساء إلى سوق الشغل. ويكرّس هذا المحور مقارنة عملية تهدف إلى تعزيز قابلية تشغيل النساء والرفع من مشاركتهن الاقتصادية، من خلال اعتماد مجموعة من التدابير الملموسة الرامية إلى إزالة الحواجز أمام إدماج النساء في سوق العمل. وتشمل هذه التدابير، على وجه الخصوص، توسيع العرض المتعلق بهياكل استقبال ورعاية الأطفال باعتبارها من الشروط الأساسية لتحقيق التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وبذلك الإسهام في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

ومن جهة أخرى، يواصل القطاع التزامه بالترسيخ المنهجي لبُعد النوع الاجتماعي في تدبير وتثمين موارده البشرية، وذلك من خلال العمل على تعزيز ولوج النساء إلى برامج التكوين، بما في ذلك التكوينات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالقيادة النسائية.

3.9. سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع: تنفيذ مقارنة نجاعة الأداء المراعية لبعد النوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الشباب، برنامجيه الميزانياتيين. ويتعلق البرنامج الأول بالقيادة والحكمة، في حين يخص البرنامج الثاني الشباب والطفولة والنساء.

1.3.9. سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع التي اعتمدها قطاع الشباب

تُجسّد سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بالقطاع المكلف بالشباب الجهود المبذولة من أجل النهوض بالمساواة بين الشباب والشبان وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. وتشمل هذه السلسلة عدة محاور استراتيجية، من بينها الولوج إلى التكوين، بما في ذلك التكوين في مجالات التأطير والتنشيط، إضافة إلى التكوينات الموجهة للتكوين لإنشاء أنشطة مدرة للدخل. كما تدمج مشاركة النساء في برامج المخيمات، وبرنامج «جواز شباب»⁴⁵، وبرامج التبادل الثقافي والسياحة الثقافية، فضلاً عن الولوج إلى المؤسسات النسوية. وتسلط كذلك الضوء على مستويات استفادة الفتيات من دور الحضانة التابعة للقطاع، ومستويات تجهيز وتأهيل المؤسسات النسوية (انظر الجدول أدناه).

⁴⁵ يستهدف هذا البرنامج الشباب المغاربة والأجانب المقيمين في المغرب، الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة، ويهدف إلى إنشاء منصة رقمية مخصصة للشباب، تقدم تخفيضات ومزايا مجانية مختلفة لتسهيل ولوجهم إلى مجموعة واسعة من الخدمات الثقافية والرياضية والتجارية والمصرفية وتلك المتعلقة بالنقل والإيواء في جميع أنحاء التراب الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة⁴⁶ تم تحيينها بغرض إغنائها وضمان تغطية أفضل لهذه الرافعات، وهو ما يعكس إرادة القطاع في ترسيخ المكتسبات، وجعل تدخلاته مندرجة في دينامية مستدامة تروم تقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز تكافؤ الفرص لفائدة الشابات و الشبان.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	الإنجازات 2024	قانون المالية 2025
القيادة والحكمة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%37	%50
			عدد الشباب والأطفال المستفيدين من المخيمات حسب الجنس والمجال	%31	%35
الشباب والأطفال والمرأة	تعزيز تأطير وتنشيط الشباب والأطفال	عدد الشباب المستفيدين من خدمات جواز الشباب حسب الجنس	عدد الإناث المستفيدات من خدمات جواز شباب		
			عدد الذكور المستفيدين من خدمات جواز شباب		
			عدد الأطر إناث المستفيدات من التكوين في مجال التأطير والتنشيط في المخيمات		
			عدد الأطر ذكور المستفيدين من التكوين في مجال التأطير والتنشيط في المخيمات		
			عدد الأطر إناث المستفيدات من برنامج أساس		
			عدد الأطر ذكور المستفيدين من برنامج أساس		
			عدد المستفيدات من البرنامج الوطني للسياحة الثقافية		
			عدد الشباب المستفيدين من برامج التبادل الثقافي والسياحة الثقافية حسب النوع		
			عدد المستفيدين من البرنامج الوطني للسياحة الثقافية		
			عدد المستفيدات من برنامج التبادل الثقافي للشباب داخل المغرب وخارجه		

⁴⁶ وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا مراجعة وتعديل هذه السلسلة.

تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

		عدد المستفيدين من برنامج التبادل الثقافي للشباب داخل المغرب وخارجه		
%85	%91,5		نسبة خريجات المؤسسات النسوية	المساهمة في تمكين النساء والفتيات من خلال التكوين والمصاحبة
80%	%70		نسبة المستفيدات من التكوين لإنشاء أنشطة مدرة للدخل	
2.028	1.986	عدد الأطفال المستفيدين من دور الحضانة التابعة للقطاع-إناث	عدد الأطفال المستفيدين من دور الحضانة التابعة للقطاع حسب الجنس وحسب المجال	المساهمة في تطوير خدمات عالية الجودة لصالح الطفولة
		نسبة المؤسسات النسوية التي تم تأهيلها و/أو تجهيزها	نسبة المؤسسات التي تم تأهيلها	تطوير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتعزيز جودة الخدمات

المصدر: قطاع الشباب، 2025

الجدول 23: سلسلة النتائج المراعية للنوع التي اعتمدها قطاع الشباب

2.3.9. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير المدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع

إلى جانب المشاريع و الإجراءات المضمنة في سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الشباب، يعمل هذا الأخير كذلك على تنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويسلط الجدول التالي الضوء على هذه الإجراءات:

أهم النتائج	الأهداف والمحتوى	البرنامج/المشروع
تشكل نسبة الإناث ضمن مجموع المستفيدين من البرنامج حوالي 47%.	ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز المشاركة المواطنة للشباب خاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 سنة من خلال التكوين في عدة مجالات منها الصحة وزيادة الأعمال والفن والثقافة الأمازيغية وحقوق الإنسان وغيرها.	البرنامج الوطني للتطوع "متطوع" لفائدة الشباب ما بين 18 و22 سنة
تشكل نسبة الإناث ضمن مجموع المستفيدين من البرنامج حوالي 46%.	يستهدف هذا البرنامج الشباب المتروحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، ويهدف إلى تمكينهم، ولاسيما الإناث، من الابتكار وتطوير حلول مبتكرة للإشكالات المجتمعية، وتشجيعهم على ولوج عالم ريادة الأعمال والاستفادة من فرص التكوين والتمويل.	برنامج ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي "مهارات" بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
يوجد البرنامج حاليا في مرحلته التجريبية	يهدف هذا البرنامج إلى النهوض بالتكوين المني لفائدة الشباب غير الحاصلين على شهادات، وخاصة الشابات والنساء، في مهن الاقتصاد الرقمي.	برنامج "YouCode" بشراكة مع مجموعة OCP ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تم الشروع، سنة 2024، في تفعيل عدد من مختبرات الابتكار بعدة جهات من المملكة	يهدف هذا البرنامج إلى إحداث مختبرات ابتكار شاملة داخل دور الشباب على الصعيد الوطني، مع الحرص على ضمان المساواة بين النساء والرجال في الولوج إلى فضاءات البحث والابتكار والإبداع الموجهة للشباب.	برنامج "Shabab Labs" بشراكة مع منظمة اليونيسكو
تم تنظيم عدة دورات خلال الفترة الصيفية (تكوينات حول القيادة، المواطنة، ريادة الأعمال والمشاركة المدنية).	يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المشاركة الفاعلة للشابات في برامج التكوين والأنشطة المرتبطة بالقيادة، وكذا تعزيز كفاءتهن ومشاركتهن المواطنة والمهنية.	جامعة الشباب بشراكة مع الجماعات الترابية والجمعيات المحلية
توجد المنصة حالياً في طور الإعداد النهائي.	يهدف هذا المشروع، الذي أطلقه القطاع المكلف بالشباب، إلى تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال إحداث منصة رقمية تُبسط مساطر الحصول على تراخيص فتح واستغلال وتسيير دور الحضانة الخاصة.	رقمنة مسطرة منح التراخيص الخاصة بفتح دور الحضانة بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
شاركت حوالي 200 شابة وامرأة في هذا البرنامج بجتهى الرباط-سلا-القنيطرة وسوس-ماسة.	يهدف هذا البرنامج إلى تحسيس الشابات وتكوينهن في مجال تصميم الألعاب الإلكترونية، وتعزيز مهارتهن الرقمية، بغرض تعزيز إدماجهن في القطاع الرقمي والتكنولوجي، وفتح آفاق جديدة أمامهن في مسارهن المهني وتمكينهن اقتصادياً	برنامج "Game Changer Coalition" بشراكة مع منظمة اليونيسف
تم تنظيم عدة دورات للتوعية والتكوين في هذا الإطار.	تهدف هذه الدورات إلى النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية وبالمساواة بين الجنسين، وتعزيز التكوين والوقاية والمواكبة، فضلاً عن تطوير الأندية النسوية.	دورات تكوينية لفائدة الأطر المشرفة على خلايا الإنصات بالنوادي النسوية بشراكة مع منظمة "Santé-Sud" وشبكة "إنجاد" التابعة لفدرالية رابطة حقوق النساء

المصدر: قطاع الشباب، 2025

الجدول 24: البرامج والمشاريع المراعية لبعده النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بالشباب

IV. الولوج المنصف للنساء لعوامل الإنتاج لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء

يمر الولوج المنصف للنساء لعوامل الإنتاج عبر تحسين ولوجهن إلى سوق الشغل وإلى الأنشطة المدرة للدخل، وكذا بتعزيز مساهمتهم في اتخاذ القرار. ولذلك يستعرض هذا المحور الجانب الأفقي للتشغيل قبل التطرق للفرص القطاعية الواعدة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

1. وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

تواصل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات التزامها من أجل ضمان ولوج منصف للنساء والرجال إلى عمل لائق وفرص مقاولاتية مستدامة. ويتمشى هذا التوجه بشكل كامل مع الدينامية الوطنية الرامية لتعزيز الإدماج الاقتصادي وترسيخ أسس الدولة الاجتماعية. وتشكل المشاركة الفعالة للوزارة في تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل، المعتمدة في فبراير 2025، رافعة استراتيجية في هذا الإطار، فمن خلال دمج الاحتياجات الخاصة للنساء بشكل واضح ووضع تقليص الفوارق بين الجنسين في قلب أولوياتها، تعمل خارطة الطريق هاته على تعزيز الدينامية التي بدأتها الوزارة لترسيخ بعد النوع في برمجتها الميزانية.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

تتوفر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات على تحليل لمجالات تدخلها من منظور النوع الاجتماعي والذي تم إنجازه بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، بالإضافة إلى عدة دراسات تخص تشغيل النساء، أنجزت بدعم من الشركاء التقنيين والماليين من بينهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة العمل الدولية والتعاون البلجيكي وغيرهم. وتقدم هذه الدراسات معطيات قيّمة حول العوامل المحددة لتشغيل النساء وإكراهاته الهيكلية وكذا السبل الممكنة لتحسينه.

علاوة على ذلك، تعد الأبحاث الميدانية للمندوبية السامية للتخطيط والتحليلات المستخلصة منها قاعدة إحصائية وتحليلية متينة، تُمكن من تتبع تطور مشاركة النساء في سوق الشغل وتشخيص العوائق التي تحول دون تعزيزها واقتراح حلول عملية ملائمة للنهوض بها.

وفي نفس السياق، ومن أجل ضمان تتبع محكم لتنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، تم اعتماد نموذج حكامه منظم يقوم على لجنة وزارية مشتركة ولجنة للقيادة بالإضافة إلى وحدة مكلفة بجمع وتحليل البيانات. وتتمثل مهمة هذه الوحدة في جمع المعطيات المتعلقة بالتشغيل من مختلف المصادر المؤسسية بالاعتماد على منهجية موحدة تضمن دقة هذه المعطيات وموثوقيتها. وتُمكن هذه المنهجية المبتكرة من ضمان تتبع منظم وشامل لوضعية التشغيل على الصعيدين الوطني والترابي، بالإضافة إلى تعزيز فعالية السياسات العمومية في هذا المجال. كما تمثل هذه الوحدة منصة استراتيجية لجمع وتحليل البيانات مفصلة حسب الجنس، مما يوفّر فهماً أعمق للتحديات المتعلقة بالتشغيل وقابلية تشغيل النساء. وتعد بالتالي أداة أساسية لدعم اتخاذ القرار لتوجيه وملاءمة السياسات العمومية بما يعزز ولوج النساء إلى عمل لائق ويضمن ترسيخها مستداماً لمقاربة النوع في حكامه سوق الشغل.

2.1. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل التشغيل نقطة التقاء حقيقية بين الاستراتيجيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي وتشجيع الاستثمار وتنمية رأس المال البشري، كما يعد محركاً أساسياً للنهوض بالاقتصاد ورافعةً أساسية لترسيخ الدولة الاجتماعية بالمغرب. وإدراكاً للمعوقات الهيكلية والظرفية التي تحد من فعالية سوق الشغل الوطني، اعتمدت الحكومة في فبراير 2025 خارطة الطريق الجديدة للتشغيل⁴⁷ تهدف إلى تحفيز خلق فرص شغل وتعزيز المواءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل ورفع العراقل التي تحد من الإدماج المهني، خصوصاً بالنسبة للنساء اللواتي يظل معدل مشاركتهن في الساكنة النشيطة منخفضاً وفي تراجع مستمر (من 30,4% سنة 1999 إلى 19,1% سنة 2024).

وتعتمد خارطة الطريق هاته على مجموعة من المبادرات الاستراتيجية تخص تحفيز الاستثمار وتعزيز الإدماج الاقتصادي وتقوية تنافسية المقاولات، مع التركيز على مواكبة المقاولات الصغرى جداً والصغرى والمتوسطة باعتبارها محركاً أساسياً لخلق فرص الشغل. وترتكز هذه الخارطة على ثمانية محاور من ضمنها المحور السادس الذي يهتم بشكل خاص تقليص العوائق التي تحد من ولوج النساء إلى سوق الشغل. ويرتكز هذا المحور على إجراءات عملية تهدف إلى رفع العوائق المستمرة أمام ولوج النساء لسوق الشغل، وذلك من خلال تطوير حلول نقل ملائمة وتوسيع شبكة الإنارة العمومية في المناطق شبه الحضرية وتعزيز الشراكات مع الجمعيات لزيادة العرض المتعلق بدور الحضنة ومؤسسات التعليم الأولي.

ويشكّل انخراط وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات في تنفيذ خارطة الطريق رافعة استراتيجية لتعزيز وتوسيع الإجراءات المتخذة لدعم تحسين ولوج النساء للنشاط الاقتصادي والعمل اللائق والأنشطة المقاولاتية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعمل على تفعيل عدة برامج ومشاريع موجهة خصيصاً لتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق الشغل وزيادة الأعمال كبرنامج «من أجلك»، بالإضافة إلى برنامج جديد قيد التحضير يركز على الإدماج الاقتصادي للنساء في قطاعات المستقبل⁴⁸. كما أنّ مبادرات أخرى، من قبيل البرامج النشيطة للتشغيل، تدمج بدورها بعد المتعلق النوع الاجتماعي.

3.1. سلسلة النتائج المراعية للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المتسجبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات، البرامج الميزانياتية الثلاثة للوزارة والمتعلقة بالدعم والقيادة وبالإدماج الاقتصادي والتشغيل وبرصد سوق الشغل.

⁴⁷ ترد التفاصيل المتعلقة بخارطة الطريق الجديدة للتشغيل في نسخة 2026 من التقرير الاقتصادي والمالي، حيث تم إبراز محاورها وأولوياتها الاستراتيجية.

⁴⁸ يهدف هذا البرنامج، المبني على شراكة بين وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي من خلال زيادة مشاركة المرأة في المهن المستقبلية، التي تُعد محركاً للأداء والابتكار. ولتحقيق هذا الهدف، يعتمد البرنامج على بناء قدرات المؤسسات العمومية لتطوير سياسات متوافقة مع الخصوصيات الجهوية وعلى تشجيع الشركات على إحداث بنات شغل شاملة تعزز تشغيل النساء وتقوي مهارتهن التقنية وريادة الأعمال والمهارات الشخصية بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى المحيط الاجتماعي للمرأة.

1.3.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف الوزارة

تتضمن سلسلة نتائج وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاوالت الصغرى والشغل والكفاءات بشكل واضح بعد النوع الاجتماعي من خلال العديد من الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المرتبطة ببرامجها الميزانية. وتعكس هذه السلسلة المراعية لبعد النوع الاجتماعي مختلف الرافعات المعبئة لدعم ولولج النساء لسوق الشغل ولزيادة الأعمال فضلاً عن النتائج المحققة (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج الى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	-	23,68%
	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي والقاري	عدد الأطر المستفيدة من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل المغرب وخارج المغرب	نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل المغرب	48%	31%
			نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي خارج المغرب	88%	30%
			عدد المشاركين في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها	نسبة الاناث المشاركات في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها	44%
الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل	النهوض بالادماج الاقتصادي والتشغيل للجميع، بما فيهم النساء والشباب	تشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولة الصغيرة	عدد المقاوالت المحدثه من طرف النساء التي تمت مواكبتهم في إطار برنامج "من أجلك"	754	600
الشغل	تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالقوق واللفئات الأساسية الخاصة	تطوير نظام مندمج لرصد سوق الشغل	نسبة الإصدارات المتضمنة لمعطيات وتحاليل حول النوع	80%	80%
			عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال حماية حقوق المرأة في العمل	-	13
			عدد المقاوالت المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية	-	120

المصدر: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 2025.

الجدول 25: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاوالت الصغرى والتشغيل والكفاءات

ويتم تقييم مستوى تحقيق مستوى تحقيق الهدف المتعلق ببرنامج الدعم والقيادة، الذي يرمي إلى دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي والقاري، من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء مستجيبة للنوع الاجتماعي. ويقاس المؤشر الأول نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل المغرب فيما يخص المؤشر الثاني نسبة الاناث المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي خارج المغرب. أما المؤشر الثالث فيهم نسبة الاناث المشاركات في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها. وقد بلغت المستويات المسجلة لهذه المؤشرات الفرعية لسنة 2024 حوالي 48% و88% و44% على التوالي.

ويرجع ارتفاع نسبة مشاركة النساء المستفيدات من التكوينات في إطار التعاون الدولي سواء المنظمة بالمغرب أو بالخارج إلى تفعيل عدة شراكات مع منظمات دولية مختلفة وإلى التزام الوزارة المستمر بتعزيز التمثيلية النسائية ضمن الوفود الوطنية، والذي يأتي انسجامًا مع قرارات منظمة العمل الدولية التي تدعو إلى زيادة حضور النساء في الوفود الوطنية وتحدّد حدًا أدنى لمعدل المشاركة بنسبة 30%، بهدف الوصول إلى التكافؤ الكامل بين الجنسين.

ويتم تتبع درجة تحقيق الهدفين المرتبطين من جهة بتشجيع ريادة الأعمال ودعم المقاولات الصغيرة، ومن جهة أخرى بتطوير نظام مندمج لرصد سوق الشغل والذين يندرجان ضمن البرنامج الميزانياتي المتعلق بالإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل، من خلال مؤشّر ومؤشّر فرعي لنجاعة الأداء يأخذان بعين الاعتبار بعد النوع. ويقاس المؤشر الأول عدد المقاولات المحدثّة من طرف النساء التي تمت مواكبتهم في إطار برنامج "من أجلك"⁴⁹، والذي بلغ 754 مقاولة سنة 2024 مقابل 639 سنة 2023، محققًا بذلك تقدما ملحوظا. أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني، فيقاس نسبة نسبة الإصدارات المتضمنة لمعطيات وتحليل حول النوع، والتي بلغت حوالي 80% سنة 2024 مقابل 67% سنة 2023، وهو ما يُترجم الجهود الكبيرة المبذولة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إنتاج ونشر المعارف التي يُعالجها المرصد الوطني لسوق الشغل.

وبالنسبة لتتبع مستوى تحقيقه هدف البرنامج الميزانياتي المتعلق بالشغل و الذي يسعى إلى تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحدود الأساسية للفئات الخاصة، يتم قياسه من خلال مؤشر ومؤشر فرعي لنجاعة الأداء يراعيان بعد النوع الاجتماعي. ويتعلق المؤشر الأول بعدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية، في حين يقاس المؤشر الفرعي الثاني عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال حماية حقوق المرأة في العمل.

2.3.1. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير المدمجة في سلسلة النتائج المستجيبة لبعده النوع

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا، تنخرط وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات في عدد من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالولوج إلى سوق الشغل وريادة الأعمال، وذلك

⁴⁹ يمتد هذا البرنامج من سنة 2022 إلى سنة 2026، ويهدف إلى مواكبة وتقوية قدرات النساء الحاملات للمشاريع، ورئيسات المقاولات لتطوير أنشطتهن المقاولاتية، والنساء في وضعية "الأشخاص في وضعية لا تكوين لا عمل لا تدريب"، بهدف تحسين قابليتهن للتشغيل وتمكينهن من الولوج إلى سوق الشغل. ويعتمد هذا البرنامج بشكل خاص على الشراكات مع الجمعيات من أجل تنفيذ التدابير المضمنة ضمن إطار البرنامج.

تكميلاً للإجراءات والمبادرات التي تتضمنها سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة. وتتمثل هذه المبادرات فيما يلي:

■ البرامج النشيطة للتشغيل: يبين الجدول أسفله توزيع المستفيدين من هذه البرامج حسب الجنس:

البرنامج	الهدف	نسبة النساء من مجموع المستفيدين
إدماج	يهدف البرنامج إلى تمكين الشباب الباحثين عن العمل، من الحصول على أول تجربة مهنية داخل المقاولات	إدماج أكثر من 125.100 شخص سنة 2024، تمثل النساء منهم 50,6%. سجل الربع الأول من سنة 2025 إدماج حوالي 25.100 شخصا، تمثل النساء منهم 48%.
تحفيز	إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة التأسيس من خلال الاستفادة من نظام تحفيزي	استفاد حوالي 21.577 أجيرا من هذا البرنامج سنة 2024، تمثل النساء منهم 31,5%. تمت مواكبة 6.992 أجيرا، تمثل النساء منهم 31% خلال الربع الأول من سنة 2025.
تأهيل	تحسين قابلية التشغيل لطالبي الشغل	بلغت نسبة النساء المستفيدات من التكوين التعاقدى 40%.

المصدر: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 2025.

الجدول 26: نسبة النساء من مجموع المستفيدين من برامج التشغيل النشيطة

■ برنامج "دعم التشغيل الذاتي": مكن هذا البرنامج، الذي يهدف إلى دعم إحداث المقاولات الصغرى جداً، من مواكبة حوالي 8.733 حامل مشروع سنة 2024 حيث تمثل النساء منهم 40,2%. كما مكن البرنامج أيضا من إحداث 2.838 مقاولة من بينها 34% أنشأتها نساء ساهمت في خلق 4.455 فرصة شغل سنة 2024. وخلال الربع الأول من سنة 2025، تم دعم أكثر من 2.900 حامل مشروع في إطار البرنامج، تمثل النساء منهم 44% مما ساهم في إحداث ما يفوق 490 مقاولة، 34% منها تقودها نساء.

■ برنامج "إنعاش تشغيل الشباب في الوسط القروي": يُعدّ هذا البرنامج ثمرة شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وقد اختتم في دجنبر 2024 بعد أن تمّ تنفيذه في جهات فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة، درعة-تافيلالت، ومراكش-أسفي. وترتكز استراتيجيته على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في حكاية ترابية فعالة تسهر عليها اللجان الإقليمية للتشغيل، ومواكبة ميدانية من خلال فضاءات التشغيل المهنية ثم الاستجابة لحاجيات سوق الشغل من خلال تكوينات متخصصة قصيرة الأجل. وبنهاية سنة 2024، بلغت نسبة النساء ضمن مجموع المستفيدين من البرنامج 40%.

■ تدخلات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتعزيز ولوج النساء لسوق الشغل: بفضل شبكتها المكونة من 82 وكالة محلية و12 وكالة إقليمية و11 وكالة جامعية، حققت الوكالة العديد من الإنجازات سنة 2024، من أبرزها:

- تمثل النساء 43% من إجمالي الأشخاص المسجلين حديثاً في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- تبلغ نسبة النساء من إجمالي المستفيدات من مقابلات التوقيع حوالي 50%؛
- تبلغ نسبة النساء المستفيدات من عقود التشغيل الدولي حوالي 96%؛
- تشكل النساء 54% من إجمالي المستفيدين من ورشات البحث عن شغل.

2. القطاع المكلف بالفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات

يضع قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات العنصر البشري في صلب سياساته للتنمية القروية، ويرتكز في هذا الإطار على استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء القرويات ودعم مشاركتهن الفاعلة في سلاسل القيمة الفلاحية، بما يساهم في تقليص الفوارق بين الجنسين في الوسط القروي وفي القطاع الفلاحي.

1.2. التحليل القائم على النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعده النوع

بالإضافة إلى التحليل من منظور النوع الاجتماعي لمجالات عمله، والذي أنجزه قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات سنة 2019، بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، تم في سنة 2023، إنجاز تقييم من منظور النوع الاجتماعي لقطاعات الفلاحة والتنمية القروية بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). وقد تطرق هذا التقييم لأسباب الفوارق بين الجنسين وكذا انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق القروية، وعلى تدبير الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والتغذية.

كما أصدرت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2025 بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، دراسة حول تقييم كلفة الفرص الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن التمكين الاقتصادي للمرأة القروية. وقد أولت هذه الدراسة اهتماماً خاصاً بتحليل دينامية النساء القرويات وملاحظتهن الديموغرافية والاجتماعية-الاقتصادية، مع الوقوف على المعوقات والعوامل المحددة لمشاركتهن الاقتصادية، وكذا تقييم الخسائر من حيث نقط النمو الاقتصادي الناتجة عن الفوارق بين الجنسين في الولوج الى سوق الشغل بالعالم القروي⁵⁰.

2.2. تناسق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والبرامج الوطنية للنهوض بالمساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة

من خلال ترسيخ المكتسبات المحققة في إطار تفعيل مخطط المغرب الأخضر، تضع استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" العنصر البشري في صلب توجهاتها، بهدف إضفاء دينامية جديدة لتحديث القطاع الفلاحي وضمان استدامته. وفي هذا الإطار، تُؤخذ احتياجات الفلاحات والنساء القرويات بعين الاعتبار سواء في سلاسل الإنتاج الفلاحي أو في مختلف البرامج والمشاريع الموجهة للتنمية القروية.

https://www.hcp.ma/L-autonomisation-des-femmes-marocaines-au-coeur-d-une-conference-debat-organisee-par-le-HCP_a4079.html⁵⁰

وانسجاماً مع هذا التوجه، يواصل قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات تنفيذ مشاريع وبرامج تهدف إلى تمكين النساء القرويات من الولوج إلى الموارد والاستفادة من تكوين تخصصي يعزز قدراتهن التقنية والتدبيرية في مجالات الإنتاج والتمين والتنظيم وكذا تسيير الضيعات الفلاحية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن القطاع يدرج في برمجته السنوية دورات تكوينية لفائدة النساء القرويات المنتميات إلى التنظيمات المهنية الفلاحية، قصد مواكبتهم في مبادراتهم المقاولاتية. وتشمل هذه المواكبة مجالات التدبير والحكامة والاستثمار والتسويق، فضلاً عن تطوير مهارات الريادة النسوية.

كما يواصل القطاع دعمه لوحدة تامين المنتجات المحلية التابعة للتنظيمات المهنية النسوية، من خلال تسهيل ولوجها إلى أسواق التوزيع الكبرى والمتوسطة ومشاركتها في مختلف المعارض الوطنية والدولية، بغية تعزيز تسويق هذه المنتجات. وفي نفس السياق، وضعت استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في أفق 2030 لتعزيز المساواة بين النساء والرجال في صلب أولوياتها. و تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز إدماج النساء والشباب في الأنشطة الاقتصادية من خلال برامج مستهدفة تستجيب للتحديات التي تواجهها النساء في مناطق الواحات والأركان، والتي تهتم الولوج المحدود للتعليم وللخدمات الصحية و قلة فرص الشغل والموارد وضعف البنية التحتية الأساسية واستمرار مظاهر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وموازة مع ذلك، تم تنفيذ عدة إجراءات في إطار تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي الذي يأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين النساء والرجال وكذا بتمكين النساء. وتهدف هذه الإجراءات لتعزيز ولوج الفتيات والنساء القرويات إلى التعليم والخدمات الصحية.

واستمراراً في هذا النهج، يعتمد قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، بشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، إطلاق دراسة، سنة 2026، تروم إعداد خارطة طريق لتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية الجيل الأخضر. ولتحقيق هذه الغاية، تعتمد هذه الدراسة إجراء تشخيص لمستوى إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع القطاع، وتعزيز القدرات في هذا المجال، إلى جانب تطوير أدوات منهجية ملائمة.

3.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تنفيذ منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تغطي سلسلة النتائج المراعية لبعده النوع الاجتماعي الخاصة بقطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات ثلاثة من برامجها الميزانيةية. ويتعلق الأمر بالبرنامج الخاص بتطوير السلاسل المنتجة والبرنامج المتعلق بالتعليم والتكوين والبحث بالإضافة إلى برنامج الدعم والخدمات المتنوعة.

1.3.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع المعتمدة من طرف القطاع

تدمج سلسلة النتائج المستجيب للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع، أبرز الرافعات المذكورة أعلاه المعبئة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال وللنهوض بتمكين النساء القرويات (انظر الجدول أسفله).

قانون المالية 2025	إنجازات 2024	المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
161	330	عدد الفلاحات المؤطّرات من طرف كل مستشار فلاحي	عدد الفلاحين المؤطّرين من طرف كل مستشار فلاحي	تحسين نسبة تأطير الفلاحين وإدماج النوع	تطوير السلاسل المنتجة
644	2.669	عدد الفلاحين الذكور المؤطّرين من طرف كل مستشار فلاحي			
%50	%42		نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتوجات المحلية		
%11	%8	النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي-إناث-	النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي	تحسين جودة التعليم التقني و التكوين المهني الفلاحي	تعليم وتكوين وبحث
%29	%24	النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي-ذكور-			
250	240	عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي	إدماج مقارنة النوع في برامج التنمية الفلاحية	
50	75	عدد نقط الارتكاز وأطر وزارة الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي			
%46	%41		نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	دعم وخدمات متنوعة

المصدر: قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، 2025

الجدول 27 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة

وتبيّن سلسلة النتائج المذكورة مجموعة من الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. حيث يتم قياس درجة تحقيق هدف البرنامج المخصص لتطوير السلاسل المنتجة والذي يسعى إلى تحسين نسبة تأطير الفلاحين و إدماج بعد النوع من خلال مؤشر لنجاعة الأداء يراعي بعد النوع الاجتماعي وهو نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتوجات المحلية، والتي بلغت %42 سنة 2024 مقابل %39 سنة 2023.

وقد أسفر تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن استراتيجية تطوير وتسويق المنتجات المحلية والهادفة إلى مواكبة وتعزيز دور التجمعات النسوية، عن النتائج التالية :

✓ تمثل النساء %36 من المستفيدين من برامج تأهيل التجمعات المنتجة للمواد المحلية؛

وفضاءات العرض والبيع⁵²، أو مناطق الأنشطة الحرفية. حيث تمثل الصناعات التقليدية في المتوسط ما يقارب 47% من المستفيدين من هذه البنى التحتية. ويضاف إلى ذلك "دور الصناعة"، وهي فضاءات معدة خصيصًا للصناعات التقليدية المنحدرات من الوسط القروي، توفر فرصًا تتناسب مع احتياجاتهن الخاصة. للإشارة، فقد تم إنشاء ما يقارب 103 "دور الصناعة" بين 2012 و2024، لفائدة 3.891 امرأة يزاولن أساسًا حرف السجاد القروي والتطريز والخياطة.

علاوة على ذلك، تأخذ برامج الدعم التقني التي تنفذها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحسبان انتظارات وإكراهات الصناعات التقليدية. ويتجلى هذا الدعم سواء في تسهيل الولوج إلى المواد والمعدات الإنتاجية، أو في توفير خبرة تقنية ملائمة، تمكّن من تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية. كما يتم دمج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة تعزيز الكفاءات، من خلال تكوينات مهنية موجهة للصناعات التقليدية، بالإضافة إلى تكوينات مؤهلة تمنح شهادات للشابات في مختلف حرف الصناعة التقليدية. وتساهم هذه المبادرات في توسيع آفاقهن المهنية وفي تعزيز اندماجهن في النسيج الاقتصادي الوطني.

وفي سياق الجهود المبذولة، تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تعزيز دور الصناعات التقليدية في تطوير الصناعة التقليدية الوطنية نحو المزيد من التمكين، وذلك من خلال إطلاق مشاريع وأوراش مهيكلية. وفي هذا الإطار، يشكل تنفيذ السجل الوطني للصناعة التقليدية، كأداة استراتيجية للتسجيل والتتبع، واثمين المسارات المهنية للصناع والصناعات، خطوة مهمة لتعزيز رؤيتهم وإدماجهم في الدورات الاقتصادية. وبالموازاة مع ذلك، يمثل تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الصناع والصناعات رافعة حاسمة لضمان شروط عمل أكثر إنصافًا، وتعزيز أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ترسيخ مكانة الصناعات التقليدية في النسيج الإنتاجي الوطني.

وبالموازاة مع ذلك، تحرص كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على دمج بعد النوع في برامجها ومشاريعها الهادفة إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي على كامل التراب الوطني. وتستفيد الفاعلات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من عدة مبادرات، على غرار برنامج "تحفيز"، الذي تم إنشاء نسخة حديثة منه معدة خصيصًا للنساء تحت إسم "تحفيز نسوة". ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، يستهدف أربع جهات بالمملكة (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة الشرق، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة سوس-ماسة)، ويروم تعزيز تمكين النساء من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما أطلقت كتابة الدولة برنامج تمكين النساء عبر ريادة الأعمال المستدامة، بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية.

في هذا الإطار، يدمج برنامج "مؤازرة" المتعلق بالمساهمة في التمويل المشترك للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعد النوع الاجتماعي. ويتم تمويل هذا البرنامج، الذي بلغ نسخته السادسة، بشراكة مع مجالس الجهات الموقعة على الاتفاقيات الخاصة، وهي: مجلس جهة فاس-مكناس، ومجلس جهة الشرق،

⁵² يتم تخصيص حصة قدرها 30% للحرفيات في المعارض التجارية الجهوية والوطنية.

بالقطاع الصناعي تُدمج مقارنة النوع الاجتماعي. وترتكز هذه القاعدة الإحصائية، بالأساس، على استخدام نتائج البحوث الميدانية والدراسات الدورية التي تجريها الوزارة والتي تشمل المقاولات الصناعية. وسيتمكن تحليل ومعالجة هذه المعطيات من تحديث وإثراء الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمجالات عمل الوزارة، التي تم إنجازها خلال سنة 2019 بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما سيُتيح تعزيز قدرة الوزارة على تتبع وتقييم وتوجيه تدخلاتها الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء.

2.3. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

استجابة للتوجيهات الملكية السامية لإبراز دور المرأة في جميع المجالات كفاعل أساسي في دينامية التطور الوطني، وضعت وزارة الصناعة والتجارة تعزيز المساواة بين الجنسين في صلب أولوياتها، فضلا عن تمكين المرأة من الولوج إلى الفرص الاقتصادية التي توفرها القطاعات الصناعية والتجارية. لتحقيق ذلك، اعتمدت الوزارة مجموعة من التدابير والمبادرات الرامية إلى إزالة العوائق القانونية التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة، والحرص على تعزيز اندماجها المهني وريادتها في مجال الأعمال، فضلا عن ولوجها إلى التمويل والأسواق.

3.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تغطي سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الصناعة والتجارة جميع برامجها الميزانيةية وهي: برنامج الدعم والقيادة، وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج تنمية التجارة والجودة. وقد تمت مراعاة بعد النوع الاجتماعي في سلسلة النتائج هاته من خلال هدف ومجموعة من المؤشرات و مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع على النحو المفصل في الجدول أدناه:

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية
دعم وقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%29	%40
التنمية الصناعية	إحداث 400.000 منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع	عدد مناصب الشغل بالقطاع الصناعي	حصة النساء من اليد العاملة بالقطاع الصناعي	%42,3	%30
تنمية التجارة والجودة	مواكبة تنمية التجارة الرقمية	معدل المقاولات الناشئة المواكبة	نسبة النساء المؤسّسات/المؤسّسات الشريكات/المديرات التنفيذيات للمقاولات الناشئة المواكبة في إطار "Moroccan Retail Tech Builder"	-	%10

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، 2025

الجدول 28: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف وزارة الصناعة والتجارة

ولقياس مستوى تحقيق هدف برنامج الدعم والقيادة، الرامي للتأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات، تم اعتماد مؤشر فرعي لنجاعة الأداء مراعي لبعد النوع يقيس معدل ولوج المرأة إلى التكوين، والذي لم يتجاوز 29% سنة 2024.

وفيما يخص برنامج التنمية الصناعية، يعتمد تتبع مستوى تحقيق هدفه المراعي لبعد النوع، الرامي لإحداث 400.000 منصب شغل، على مؤشر فرعي لنجاعة الأداء يقيس حصة النساء من اليد العاملة بالقطاع الصناعي، والتي بلغت 42,3% سنة 2024.

في هذا السياق، يجب التذكير بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية المرتبطة بالتنمية القطاع الصناعي. فقد أطلقت الوزارة النسخة الثانية من برنامج فونزيد (فونزيد-II)⁵¹ الذي يروم إنشاء أنشطة صناعية ذات إمكانات نمو عالية وكذا خلق فرص لتشغيل الشباب والنساء. ويشكل بعد النوع والإدماج الاجتماعي عنصرا أساسيا في "صندوق فونزيد"، حيث يحظى بنسبة 7% في إطار عملية اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من هذا الصندوق. وتتجلى المعايير المعتمدة في هذا الإطار كالتالي:

- مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة في البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية للمشروع؛
- تنفيذ إجراءات محددة لتعزيز ولوج المرأة إلى الشغل؛
- اعتماد إجراءات لحماية المرأة في المنطقة الصناعية.

من أجل ذلك، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة، بشراكة مع جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب، برنامجا لتعزيز ريادة الأعمال النسائية في القطاع الصناعي الوطني تحت عنوان "She Industriel". يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع 2.200 امرأة على إنشاء مشاريعهن الخاصة في مختلف القطاعات الصناعية من خلال مواكبة شاملة لهن على مدى عامين لتمكينهن من تنفيذ مشاريعهن الاستثمارية. كما يتضمن هذا البرنامج الولوج إلى التمويل، وتعلم المهارات، والتشبيك، والولوج إلى الأسواق مع شهادات معتمدة وتوفير بنك المشاريع.

أما فيما يتعلق ببرنامج الميزانية المخصص لتنمية التجارة والجودة، فإن تتبع تحقيق هدفه الرامي لمواكبة تطور التجارة الرقمية يتم من خلال مؤشر فرعي لنجاعة الأداء، مستجيب لبعد النوع الاجتماعي، يقيس نسبة النساء المؤسسّسات/المؤسسّسات الشريكات/المديرات التنفيذيات للمقاولات الناشئة المواكبة في إطار منصة رقمنة قطاع التجارة Morocco Retail Tech Builder (MRTB). ويجب الذكر أن هذا البرنامج قد تم إطلاقه بشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط. ويهدف هذا البرنامج إلى بناء رواد أعمال وطنيين، وتطوير حلول رقمية مبتكرة ترفع من قيمة التجار وتحسّن تجربة المستهلكين. ولضمان مشاركة المرأة في برامج المواكبة التي تديرها منصة رقمنة قطاع التجارة MRTB، اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة منهجية استباقية لضمان إنصاف النساء والرجال في مشاريع التجارة الرقمية. فقد مكنت هذه المنهجية من مواكبة عدد كبير من الشركات الناشئة، تضم العديد منها شخصيات نسائية بارزة. في نفس السياق، قامت وزارة الصناعة والتجارة بتنفيذ العديد من

⁵¹ يهدف برنامج فونزيد-II، الذي تبلغ ميزانيته 150 مليون درهم، إلى تعزيز نموذج المناطق الصناعية المستدامة والمساهمة في تحسين الإنتاجية والأداء البيئي والاجتماعي للمناطق الصناعية.

البرامج والمشاريع لتعزيز المساواة بين النساء والرجال في قطاع التجارة. في هذا الإطار، أطلقت الوزارة مشروع "وي-في" للتجارة الرقمية" بالشراكة مع البنك الدولي، والذي يروم مواكبة ما يقرب من 1500 شركة صغيرة ومتوسطة تديرها نساء، لتسهيل اندماجها في الاقتصاد الرقمي وسلاسل التصدير.

وتعتبر وزارة الصناعة والتجارة طرفا فاعلا في برنامج "دوار التمكين" إلى جانب عدة مصالح وزارية والاتحاد الوطني لنساء المغرب. يهدف هذا البرنامج إلى إحداث فضاءات مخصصة للتكوين وتنمية المهارات القيادية لدى النساء في الوسط القروي لتسهيل ولوجهن إلى سوق الشغل وتعزيز ريادتهن، وكذا تشجيعهن على إنشاء مشاريع صغيرة والانخراط في تعاونيات، فضلا عن الأنشطة المدرة للدخل.

4. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني جاهدة من أجل تقليص الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من خلال استثمار كل الإمكانيات التي يتيحها قطاع الصناعة التقليدية، باعتباره رافعة حقيقية للإدماج الاجتماعي وتمكين المعارف والمهارات التقليدية، وكذا الدينامية الواعدة التي يعرفها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تسعى، عبر مختلف مبادراتها وبرامجها، إلى تمكين النساء من فرص أوسع للولوج إلى أنشطة مدرة للدخل بشكل مستدام، وكذا الولوج لقنوات تسويق حديثة ومتنوعة، فضلا عن الاعتراف بدورهن ومساهمتهن في خلق القيمة والثروة داخل الاقتصاد الوطني.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مستجيبة لبعده النوع

رغم غياب دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تخص مجالات تدخلها، تلتزم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإدماج هذا البعد تدريجيا في برامجها ومشاريعها. وتندرج هذه المقاربة في إطار أهدافها الاستراتيجية، الهادفة من جهة إلى تعزيز الدور الاقتصادي للصناعة التقليدية ومساهمتها في التنمية الوطنية، ومن جهة أخرى إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى كامل التراب الوطني.

2.4. مواءمة أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخططات الوطنية لتعزيز المساواة والتمكين الاقتصادي للنساء

يشكل تقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء مكونا عرضيا ومنهجيا في جميع البرامج والمشاريع التي تنفذها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

في هذا الصدد، يتم إدماج بعد النوع الاجتماعي ضمن الرافعات المستخدمة لتعزيز تطوير قطاع الصناعة التقليدية، لاسيما من خلال عرض البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، على سبيل المثال قرى ومجمعات الصناعة التقليدية،

وفضاءات العرض والبيع⁵²، أو مناطق الأنشطة الحرفية. حيث تمثل الصناعات التقليدية في المتوسط ما يقارب 47% من المستفيدين من هذه البنى التحتية. ويضاف إلى ذلك "دور الصانع"، وهي فضاءات معدة خصيصًا للصناعات التقليدية المنحدرات من الوسط القروي، توفر فرصًا تتناسب مع احتياجاتهن الخاصة. للإشارة، فقد تم إنشاء ما يقارب 103 "دور الصانع" بين 2012 و2024، لفائدة 3.891 امرأة يزاولن أساسًا حرف السجاد القروي والتطريز والخياطة.

علاوة على ذلك، تأخذ برامج الدعم التقني التي تنفذها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحسبان انتظارات وإكراهات الصناعات التقليدية. ويتجلى هذا الدعم سواء في تسهيل الولوج إلى المواد والمعدات الإنتاجية، أو في توفير خبرة تقنية ملائمة، تمكّن من تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية. كما يتم دمج بعد النوع الاجتماعي في أنشطة تعزيز الكفاءات، من خلال تكوينات مهنية موجهة للصناعات التقليدية، بالإضافة إلى تكوينات مؤهلة تمنح شهادات للشابات في مختلف حرف الصناعة التقليدية. وتساهم هذه المبادرات في توسيع آفاقهن المهنية وفي تعزيز اندماجهن في النسيج الاقتصادي الوطني.

وفي سياق الجهود المبذولة، تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تعزيز دور الصناعات التقليدية في تطوير الصناعة التقليدية الوطنية نحو المزيد من التمكين، وذلك من خلال إطلاق مشاريع وأوراش مهيكلية. وفي هذا الإطار، يشكل تنفيذ السجل الوطني للصناعة التقليدية، كأداة استراتيجية للتسجيل والتتبع، وتمكين المسارات المهنية للصانع والصناعات، خطوة مهمة لتعزيز رؤيتهم وإدماجهم في الدورات الاقتصادية. وبالموازاة مع ذلك، يمثل تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الصانع والصناعات رافعة حاسمة لضمان شروط عمل أكثر إنصافًا، وتعزيز أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ترسيخ مكانة الصناعات التقليدية في النسيج الإنتاجي الوطني.

وبالموازاة مع ذلك، تحرص كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على دمج بعد النوع في برامجها ومشاريعها الهادفة إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي على كامل التراب الوطني. وتستفيد الفاعلات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من عدة مبادرات، على غرار برنامج "تحفيز"، الذي تم إنشاء نسخة حديثة منه معدة خصيصًا للنساء تحت إسم "تحفيز نسوة". ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، يستهدف أربع جهات بالمملكة (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة الشرق، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة سوس-ماسة)، ويروم تعزيز تمكين النساء من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما أطلقت كتابة الدولة برنامج تمكين النساء عبر ريادة الأعمال المستدامة، بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية.

في هذا الإطار، يدمج برنامج "مؤازرة" المتعلق بالمساهمة في التمويل المشترك للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعد النوع الاجتماعي. ويتم تمويل هذا البرنامج، الذي بلغ نسخته السادسة، بشراكة مع مجالس الجهات الموقعة على الاتفاقيات الخاصة، وهي: مجلس جهة فاس-مكناس، ومجلس جهة الشرق،

⁵² يتم تخصيص حصة قدرها 30% للحرفيات في المعارض التجارية الجهوية والوطنية.

ومجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، ومجلس جهة الداخلة وادي الذهب، ومجلس جهة درعة-تافيلالت. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الراغبة في تعزيز قدراتها الإنتاجية أو اقتناء المعدات اللازمة لتطوير أنشطتها، وذلك بغرض تحسين إنتاجيتها والحفاظ على فرص الشغل المحلية وخلق فرص جديدة على المستوى المحلي.

علاوة على ذلك، تنظم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على هامش الفعاليات الترويجية المرتكزة على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دورات تكوينية لفائدة النساء العضوات في التعاونيات المشاركة. وتهدف هذه الدورات إلى تعزيز قدراتهن الإدارية والتجارية والتواصلية، من أجل تعزيز تنافسية واستدامة هيكلهن. للإشارة، وابتداءً من سنة 2024، أطلقت كتابة الدولة جيلاً جديداً من فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أبرزها معرض التعاونيات المبدعة، الذي تم تنظيمه بالشراكة مع مجلس جهة فاس-مكناس، والذي خصص بالكامل للتعاونيات النسائية ذات الإمكانيات العالية في مجال الابتكار.

3.4. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيبة للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برنامجين ميزانيتين، هما: برنامج الصناعة التقليدية وبرنامج الاقتصاد الاجتماعي (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2024	قانون المالية 2025
الصناعة التقليدية	تحسين وسائل الإنتاج و إنعاش الجودة	عدد الوحدات التي تم افتتاحها	نسبة الوحدات النسائية التي تم افتتاحها	%20	
		عدد المستفيدين من الدعم	نسبة المستفيدات من الدعم ⁵³	%68	%100
	عدد البنيات التحتية التي تم تشغيلها	عدد المستفيدات من البنيات التحتية التي تم تشغيلها	3.367	3.756	
		عدد المستفيدين من البنيات التحتية التي تم تشغيلها	7.017	8.880	
تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع	عدد الخريجين	نسبة الخريجات	%61	%61	
	عدد الصناع المكونين	نسبة الصانعات المستفيدات من التكوين	%35	%35	
الاقتصاد الاجتماعي		نسبة التعاونيات المُحدثة حديثاً	نسبة إدماج المرأة في التعاونيات المُحدثة حديثاً	%41,5	

⁵³ يشمل الدعم المقدم من كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وشركائها شراء المواد الأولية، أو المعدات التقنية للإنتاج و/أو معدات الحماية.

64%		نسبة النساء في مناصب الشغل المستحدثة من طرف المنظمات المستفيدة من برامج الدعم	عدد المنظمات المستفيدة من برامج الدعم ⁵⁴	توسيع وتطوير نسيج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
52.000.000		رقم المبيعات التي حققتها المنظمات النسائية	رقم المبيعات المحقق خلال المعارض المنظمة	تعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال
1.935	893	عدد المستفيدات من التكوين	العدد الإجمالي للمستفيدين من الدورات التكوينية	

المصدر: كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2025

الجدول 29: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تجسد سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي وضعتها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورافعات العمل التي تعتمدها لتقليص الفوارق بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء. حيث تدمج، في هذا الإطار، مؤشرات فرعية لنجاعة الأداء تستجيب للنوع الاجتماعي، تتيح قياس درجة تحقيق الأهداف المحددة لبرنامج الصناعة التقليدية، لا سيما الهدف المتعلق بتحسين وسائل الإنتاج وإنعاش الجودة. وقد بلغ معدل النساء المستفيدات من آليات الدعم (بما في ذلك الدعم المخصص لاقتناء المواد الأولية والمعدات التقنية للإنتاج و/أو معدات الحماية) 68% في سنة 2024. أما نسبة النساء المستفيدات من البنيات التحتية التي تم وضعها قيد الخدمة فقد وصلت إلى 48% من مجموع المستفيدين خلال نفس السنة. وفيما يتعلق بالهدف المرتبط بالتكوين وتقوية القدرات للعاملين في القطاع ضمن نفس البرنامج، فيتم تتبع درجة تحقيقه من خلال مؤشرين فرعيين لنجاعة الأداء يستجيبان لبعيد النوع الاجتماعي. يبين المؤشر الأول معدل النساء الحاصلات على التكوين، الذي بلغ 61% سنة 2024، في حين يقيس المؤشر الثاني معدل الصناعات التقليدية المتدربات، الذي وصل إلى 35% خلال نفس السنة.

وفيما يخص البرنامج الميزانياتي المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، فقد تم تتبع نجاعة أدائه بإدراج مؤشرات فرعية جديدة لنجاعة الأداء تراعي بعد النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر، من جهة، بمعدل اندماج النساء في التعاونيات الجديدة المنشأة، ومن جهة أخرى بنسبة تشغيل النساء في الوظائف المحدثة من قبل المنظمات المستفيدة من برامج الدعم (مثل برامج "مؤازرة" و"تحفيز نسوة" ...). وتمكن هذه المؤشرات الفرعية من تقييم مستوى تحقيق الهدف المحدد لهذا البرنامج، والمتمثل في توسيع وتطوير نسيج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بالإضافة إلى المؤشر الفرعي لنجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي والمتعلق بعدد النساء المستفيدات من التكوين (893 امرأة في سنة 2024)، تم تعزيز متابعة درجة تحقيق هدف البرنامج المخصص للاقتصاد الاجتماعي، الذي يهدف

⁵⁴ يتعلق الأمر بالدعم الذي تحظى به المنظمات (الجمعيات والتعاونيات) من خلال البرامج التي تهدف إلى خلق فرص عمل وقيمة مضافة (مأزرة، تحفيز- نسوة...).

إلى تعزيز وتنظيم اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال، بمؤشر فرعي جديد لنجاعة الأداء يدمج بعد النوع الاجتماعي. ويقيس هذا المؤشر حجم المبيعات المحققة من قبل المنظمات النسائية.

الملحقات :

الملحق 1: حضور النساء في الهياكل التنظيمية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية	معدل التأنيث	القطاع الوزاري/ المؤسسة العمومية
%34,8	%43,8	المنندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
%18	%50	وزارة العدل
%7,2	%13,3	المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ⁵⁵
%39,3 (الإدارة المركزية)	%36	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
%36	%49	وزارة التضامن والأسرة والإدماج الاجتماعي والأسرة
%28	%42	وزارة الاقتصاد والمالية
%34	%49	قطاع إصلاح الإدارة
%40	%43	القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي
%51,9 - الإدارة المركزية %36 - المصالح الخارجية	%45,1	القطاع المكلف بالاتصال
%44	%48	المنندوبية السامية للتخطيط
%50 - مناصب المسؤولية %43,5 - مناصب الخبراء الدائمون	%45	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
%41	%53	القطاع المكلف بالتنمية المستدامة
%39,73	%46,86	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
%37 - (الإدارة المركزية) %15 - (المصالح الخارجية)	%38,5	وزارة النقل واللوجستيك

%24	30% ⁵⁶	القطاع المكلف بالماء
%23	66%	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
%20	48%	القطاع المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي
32,2% ⁵⁷	- 34% من العدد الإجمالي لأساتذة التعليم العالي. - 45% من العدد الإجمالي لموظفي إدارة التعليم العالي. - 37,3% من موظفي الوزارة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ⁵⁸
%41	45,8%	القطاع المكلف بالتكوين المهني
%24,7	48,7%	القطاع المكلف بالشباب
%25,42	41,58%	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
%33	40%	القطاع المكلف بالفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات
%29	42%	وزارة الصناعة والتجارة
%24	44%	القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

⁵⁶ قام القطاع المكلف بالماء بعدة إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين تتجلى أساسا في تقوية دور شرطة المياه المكلفة بمراقبة المجال المائي العمومي. فقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد هذه الهيئة 188 فردا سنة 2025، من بينهم 22 شرطية مياه.

⁵⁷ يتعلق الأمر بمعدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية داخل الوزارة، خلال الفترة الممتدة إلى نهاية شهر يوليوز 2025.

⁵⁸ إحصائيات السنة الجامعية 2024-2025.

الملحق 2 : ملحقات إحصائية

1- الديمغرافيا										
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
37712	37370	37022	36670	36313	35952	35587	35220	34852	34487	1-1. الساكنة (بالألف) (1)
18931	18758	18583	18406	18227	18045	17861	17676	17490	17306	إناث
18781	18611	18439	18264	18086	17907	17726	17544	17362	17181	ذكور
50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	معدل الأنوثة (%)
48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	0-14 سنة
49,0	49,0	49,0	49,1	49,2	49,3	49,4	49,5	49,7	49,8	15-24 سنة
50,1	50,3	50,4	50,5	50,6	50,7	50,7	50,8	50,8	50,8	25-34 سنة
51,1	51,1	51,1	51,2	51,2	51,3	51,3	51,3	51,4	51,4	35-44 سنة
51,5	51,4	51,4	51,3	51,2	51,1	51,0	50,9	50,8	50,8	45 سنة فما فوق
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2015	2014	2013	
1,97	2,05	2,07	2,10	2,10	2,12	2,38	2,19	2,22	2,10	2-1. الخصوبة
1,77	1,87	1,89	1,90	1,90	1,93	2,12	1,99	2,03	1,80	معدل الخصوبة
2,37	2,36	2,40	2,40	2,40	2,42	2,80	2,49	2,53	2,63	الوسط الحضري
										الوسط القروي
25/24	24/23	23/22	22/21	21/20	20/19	19/18	17/18	16/17	15/16	
15,5	15,7	16,0	16,2	16,5	16,7	16,9	17,2	17,4	17,6	3-1. الولادات
15	15,2	15,5	15,7	15,9	16,1	16,2	16,4	16,5	16,6	المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)
16,4	16,7	16,9	17,2	17,5	17,8	18,1	18,5	18,8	19,1	الوسط الحضري
										الوسط القروي
2023	2022	2021	2020	2014	2013	2012	2011	2010	2004	
										4-1. الزواج
27,3	28,3	28,1	28,1	28,9	30,7	31,1	32,0	33,2	34,0	الحالة الزوجية للإناث البالغات 15 سنة فما فوق (%)
58,7	57,2	57,6	57,8	58,0	56,9	56,5	55,8	55,0	52,8	عازب
9,4	10,8	10,8	10,8	9,8	9,4	9,5	9,3	9,2	10,1	متزوج
4,6	3,7	3,5	3,3	3,3	3,0	2,9	2,9	2,6	3,1	أرمل
										مطلق
2014	2010	2007	2004	2003	2001	1999	1994	1993	1982	
87,1	90,7	92,9	88,9	89,0	92,4	91,4	87,2	87,5	81,5	نسبة الإناث العازبات في الفئات العمرية 19:15 و 24:20 (%)
53,0	61,4	65,3	61,3	61,7	69,8	67,2	55,6	56,0	40,5	19-15 سنة
										20-24 سنة
2024	2018 (1)	2014	2011	2010	2009	2004	1994	1982	1971	
32,4	31,9	31,4	31,2	31,4	31,6	31,2	30,0	27,2	25,0	5-1. السن المتوسط للزواج الأول
24,6	25,5	25,8	26,3	26,6	26,6	26,3	25,8	22,3	19,3	الوسط الحضري والوسط القروي
										ذكور
										إناث
32,8	33,1	32,1	32,5	32,5	32,5	32,2	31,2	28,5	26,0	الوسط الحضري
25,4	26,6	26,4	27,2	27,4	27,0	27,1	26,9	23,8	20,9	ذكور
										إناث
31,8	30,0	30,3	29,5	30,0	29,9	29,5	28,3	25,6	24,2	الوسط القروي
23,0	23,9	24,9	25,3	25,6	25,7	25,5	24,2	20,8	18,5	ذكور
										إناث
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
17,2	17,1	17,0	16,9	16,7	16,7	16,6	16,5	16,4	16,3	أرباب الأسر حسب الجنس (%) (2)
19,6	19,5	19,4	19,3	19,1	19,1	19,0	18,9	18,8	18,7	إناث
11,4	11,4	11,4	11,4	11,4	11,5	11,5	11,5	11,5	11,6	الوسط الحضري
82,8	82,9	83,0	83,1	83,3	83,3	83,4	83,5	83,6	83,7	الوسط القروي
80,4	80,5	80,6	80,7	80,9	80,9	81,0	81,1	81,2	81,3	ذكور
88,6	88,6	88,6	88,6	88,6	88,5	88,5	88,5	88,5	88,4	الوسط الحضري
										الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018 (2)

(2) الإحصاء العام للسكان والسكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، 2024 البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 وإسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية 2014-2050

2- التربية و التكوين

24/23	23/22	22/21	21/20	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	
111,6	110,0	107,7	103,7	100,0	99,8	99,5	99,1	97,4	99,1	نسبة التمدريس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة
111,3	109,7	107,6	103,7	100,0	100,0	99,9	99,6	98,0	99,7	ذكور
112,0	110,3	107,9	103,7	100,0	99,7	99,0	98,5	96,7	98,5	إناث
103,5	103,1	101,6	98,7	96,7	97,1	97,2	97,7	96,0	101,1	ذكور- حضري
104,3	103,8	102,1	99,0	96,8	97,0	96,8	97,1	95,6	98,5	إناث- حضري
122,8	119,3	115,9	110,6	104,3	103,9	103,5	102,0	100,6	98,2	ذكور- قروي
123,6	119,8	116,0	110,3	104,2	103,3	101,9	100,3	98,2	98,4	إناث- قروي
101,1	100,6	99,1	94,7	94,2	91,8	89,7	87,6	85,2	90,4	نسبة التمدريس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة
105,5	106,0	105,2	102,0	101,4	99,7	98,2	97,0	95,2	105,1	ذكور- حضري
106,9	106,7	105,5	102,0	101,4	99,4	97,9	96,7	94,7	101,1	إناث- حضري
96,5	95,9	94,7	89,6	89,3	87,0	85,0	81,9	79,1	81,3	ذكور- قروي
91,7	89,4	86,5	80,1	79,8	75,8	72,4	69,4	66,3	68,9	إناث- قروي
80,2	76,9	75,7	71,1	69,6	66,9	65,8	66,6	65,3	70,1	نسبة التمدريس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة
92,4	89,6	89,9	87,0	85,7	83,7	83,8	86,3	86,1	100,9	ذكور- حضري
100,4	97,4	96,1	92,5	90,5	87,8	86,7	86,3	83,8	90,5	إناث- حضري
60,0	57,1	56,4	50,3	50,5	47,9	47,0	49,0	48,7	49,6	ذكور- قروي
55,0	50,8	47,6	41,4	39,2	35,6	33,1	32,0	30,1	29,4	إناث- قروي
24/23	23/22	22/21	21/20	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	
952	931	915	875	894	800	699	727	659	736	عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)
472	461	451	425	417	367	313	321	292	320	إناث
480	470	464	450	477	433	386	405	367	416	ذكور
4607	4683	4675	4553	4536	4432	4323	4211	4102	4039	عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)
2219	2252	2246	2185	2173	2117	2058	2000	1947	1915	إناث
2387	2431	2430	2367	2363	2315	2265	2211	2155	2125	ذكور
2154	2062	1984	1781	1791	1737	1695	1681	1645	1627	عدد تلاميذ التعليم الثانوي الإعدادي (بالألف)
1028	980	930	836	839	809	784	769	748	734	إناث
1126	1082	1053	946	952	928	911	912	897	893	ذكور
1243	1187	1161	1168	1039	1018	1014	1012	980	975	عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)
658	627	608	602	533	518	510	499	477	465	إناث
585	560	552	567	505	501	505	513	503	510	ذكور
24/23	23/22	21/22	20/21	20/19	18/19	17/18	16/17	15/16	14/15	
1106	1096	1061	990	922	876	820	782	750	677	التعليم العالي (بالألف)(1)
610	587	559	512	466	432	400	377	359	327	إناث
497	509	503	478	420	420	420	405	392	351	ذكور
356	354	336	338	361	387	396	392	389	360	عدد الطلبة بمرافق التكوين المهني (بالألف) (2)
72,3	67,9	70,2	68,1	66,1	64,8	65,4	66,7	67,6	67,2	نسبة التقنيين (%) (3)
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2014	2004	1994	
27,9	31,1	32,7	34,2	34,9	35,9	37,2	35,8	47,7	58,4	معدل الأمية 15 سنوات فما فوق (%) (4)
36,2	40,3	42,3	43,9	45,0	46,1	47,5	46,7	60,4	71,3	الإجمالي
19,3	21,6	22,9	24,1	24,5	25,4	26,6	24,6	34,4	44,8	إناث
3,5	3,8	4,6	7,2	7,8	9,5	11,4	14,8	39,6	54,0	ذكور
30,3	35,7	38,4	40,2	41,5	43,6	46,2	46,7	62,8	62,8	إناث 24. 15 سنة
65,1	70,8	72,9	74,4	76,3	76,5	77,5	76,9	90,9	97,0	إناث 49. 25 سنة
										إناث 50 سنة فما فوق

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

- قطاع التربية الوطنية

- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي والابتكار

(1) عدد الطلبة المسجلون بالجامعات المغربية

(2) المصدر : قطاع التكوين المهني

(3) نسبة التقنيين المسجلين بالتكوين داخل المؤسسات و التكوين بالتمدرس المهني العمومي والخاص

(4) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1994، 2004، 2014، 2024 تقارير "مؤشرات إجتماعية" و "المرأة المغربية في أرقام"، المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)										
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2733	2684	2761	2881	2703	2877	2879	2909	3095	3203	عدد السكان النشيطين إناث (بالآلف)
1865	1767	1708	1715	1605	1621	1554	1538	1337	1373	الوسط الحضري
866	917	1052	1166	1098	1256	1325	1371	1758	1830	الوسط القروي
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
البنية حسب فئات السن (%)										
على المستوى الوطني										
	12,3	12,2	12,1	12,2	13,3	14,3	15,1	16,0	16,6	24-15 سنة
	31,8	30,3	29,5	29,1	29,1	28,6	28,4	23,2	29,1	24-25 سنة
	23,1	23,8	24,3	24,4	23,7	23,4	23,5	19,2	22,7	34-35 سنة
	32,8	33,7	34,0	34,3	33,9	33,8	33,0	34,8	31,6	44-45 سنة فما فوق
على المستوى الحضري										
	12,7	12,7	12,6	12,8	13,3	14,6	15,6	21,0	14,3	24-15 سنة
	38,1	37,2	36,6	35,9	36,3	35,7	35,1	22,5	35,2	24-25 سنة
	23,3	24,1	24,8	24,8	24,2	24,2	24,5	19,9	24,2	34-35 سنة
	25,9	26,0	26,0	26,5	26,2	25,6	24,7	36,6	26,3	44-45 سنة فما فوق
على المستوى القروي										
	11,6	11,4	11,3	11,9	13,3	13,9	14,6	25,9	18,4	24-15 سنة
	19,8	19,1	19,1	19,1	19,9	20,1	20,9	24,2	24,4	24-25 سنة
	22,5	23,3	23,5	23,6	22,9	22,5	22,3	18,0	21,6	34-35 سنة
	46,1	46,2	45,9	45,4	43,8	43,3	42,3	31,9	35,6	44-45 سنة فما فوق
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
19,1	19,0	19,8	20,9	19,9	21,5	21,8	22,4	23,6	24,8	معدل النشاط إناث (%)
18,8	19,9	22,8	25,2	23,7	27,1	28,6	29,6	34,6	36,6	الوسط القروي
2199	2192	2287	2398	2265	2489	2469	2483	2757	2867	عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث (بالآلف)
1392	1326	1277	1276	1209	1268	1178	1153	1041	1075	الوسط الحضري
808	866	1009	1122	1056	1221	1291	1329	1716	1793	الوسط القروي
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
معدل عمالة الإناث حسب الفئات العمرية (%)										
على المستوى الوطني										
6,0	6,5	7,0	6,7	8,8	9,2	9,8	12,0	13,8	14,5	24-15 سنة
20,8	20,6	21,3	20,0	22,3	22,0	22,0	24,6	25,7	25,7	24-25 سنة
21,3	22,9	24,5	23,7	25,4	25,2	25,8	27,7	27,8	28,3	34-35 سنة
14,9	16,3	17,5	16,9	18,7	19,3	19,8	21,0	22,5	23,2	44-45 سنة فما فوق
على المستوى الحضري										
5,3	5,1	5,3	5,1	6,0	5,8	6,1	5,1	5,8	6,0	24-15 سنة
21,5	20,2	20,3	19,2	20,7	19,3	19,0	18,1	18,9	18,6	24-25 سنة
19,4	19,6	20,4	19,9	20,7	19,8	20,2	19,0	18,6	19,1	34-35 سنة
11,2	11,2	11,4	11,3	12,1	11,8	11,8	10,9	12,1	12,8	44-45 سنة فما فوق
على المستوى القروي										
7,1	8,6	9,7	9,2	13,0	14,4	15,4	20,8	24,0	25,2	24-15 سنة
19,2	21,5	23,8	21,7	25,7	27,3	27,8	34,4	35,8	36,2	24-25 سنة
25,9	30,6	33,7	31,8	35,3	36,3	36,9	43,0	44,3	44,6	34-35 سنة
22,8	26,6	29,5	27,9	31,2	33,3	34,7	39,5	41,1	41,5	44-45 سنة فما فوق
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)										
على المستوى الوطني										
27,5	30,1	32,0	30,8	32,7	33,6	34,2	40,9	41,4	41,7	الزراعة والغابات والصيد البحري
25,4	26,1	25,9	25,2	26,4	25,9	25,9	24,9	26,3	26,3	الصناعة
1,0	1,2	1,3	1,0	1,0	1,1	1,0	1,2	1,0	0,8	البناء والأشغال العمومية
20,3	19,3	19,8	19,0	19,5	18,7	19,0	18,2	19,0	19,0	الخدمات
على المستوى الحضري										
16,4	15,5	16,9	17,8	19,2	20,0	19,5	19,6	20,7	21,5	الزراعة والغابات والصيد البحري
27,3	27,5	27,6	26,0	26,7	26,4	26,6	25,2	26,3	26,7	الصناعة
1,5	1,8	1,9	1,5	1,4	1,6	1,4	1,9	1,6	1,2	البناء والأشغال العمومية
22,7	21,7	22,4	21,4	21,8	20,9	21,3	20,5	21,2	21,2	الخدمات

المصادر: - المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق) (تابع)										
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)										
على المستوى القروي										
28,7	31,5	33,4	32,1	34,0	34,8	35,4	42,3	42,8	43,0	الزراعة والغابات والصيد البحري
16,0	18,8	16,9	20,8	24,9	22,9	22,0	23,7	26,2	24,6	الصناعة
8,2	7,4	7,3	6,5	7,2	6,9	7,4	7,6	8,5	7,8	البناء والأشغال العمومية والخدمات
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
531	492	474	483	438	388	410	427	338	336	عدد السكان النشيطين العاطلين إناث (بالآلاف)
472	441	431	439	396	353	376	385	296	298	الوسط الحضري
59	51	43	44	42	34	34	42	42	38	الوسط القروي
32,4	31,1	32,9	32,0	30,7	35,0	35,1	35,1	30,6	29,2	معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين (%)
35,2	34,0	35,9	34,5	34,4	38,1	37,9	37,9	33,7	32,2	الوسط الحضري
20,1	18,1	17,8	18,6	15,3	19,2	19,0	20,9	18,5	16,8	الوسط القروي
19,4	18,3	17,2	16,8	16,2	13,5	14,1	14,7	10,9	10,5	معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)
25,3	25,0	25,2	25,6	24,7	21,8	23,9	25,0	22,2	21,7	الوسط الحضري
6,8	5,5	4,1	3,8	3,9	2,7	2,6	3,1	2,4	2,1	الوسط القروي
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
معدل البطالة إناث حسب فئات السن (%)										
50,2	47,5	44,4	41,9	41,2	33,4	33,6	34,3	23,3	21,4	15-24 سنة
29,6	28,8	28,0	26,9	26,2	22,9	23,0	23,8	17,6	16,8	25-34 سنة
9,8	9,1	9,1	9,7	8,9	6,6	7,6	8,0	6,5	6,3	35-44 سنة
4,1	3,8	3,2	4,0	4,0	2,3	2,5	0,0	2,1	2,0	45 سنة فما فوق
معدل البطالة إناث حسب الدبلوم (%)										
4,9	4,4	3,8	4,5	4,8	2,9	3,3	3,7	2,8	3,0	بدون دبلوم
23,9	23,3	21,5	24,5	24,6	21,3	23,6	25,8	19,1	21,1	دبلوم متوسط
33,3	33,3	34,8	32,8	31,8	29,5	32,6	33,0	29,8	27,3	دبلوم عالي
4- الصحة										
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
77,2	77,0	76,9	76,7	76,6	76,4	76,3	76,1	75,9	75,8	أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)
79,0	78,8	78,6	78,5	78,3	78,2	78,0	77,8	77,6	77,4	إناث
75,5	75,3	75,2	75,1	74,9	74,8	74,6	74,5	74,3	74,2	ذكور
2018	2011	03-04	1997	1995	1992	1987	1983	1979		
70,8	67,4	63,0	58,4	50,3	41,5	35,9	25,5	19,4		نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%)
71,1	68,9	65,5	65,8	64,2	54,4	51,9	42,5	36		الوسط الحضري
70,3	65,5	59,7	51,7	39,2	31,6	24,9	15,2	9,7		الوسط القروي
2018	2010	04-09	94-03	92-96	85-91	78-84	1972			
72,6	112	132	227	228	332	359	631			معدل الوفيات للأمهات (100.000 ولادة حية)
44,6	73		187	125	284	249				الوسط الحضري
111,1	148		267	307	362	423				الوسط القروي
2018	2011	2010	2004	2002	1995	1994	87-91			
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)										
86,6	73,6	74,1	62,6	45,6	39,6	31,0	31,0			الوسط الحضري والوسط القروي
96,6	92,1	93,0	85,3	75,2	80,3	63,7	64,0			الوسط الحضري
74,2	55,0	56,7	39,5	26,6	19,3	13,8	14,0			الوسط القروي
نسبة الأمهات اللاتي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)										
88,4	77,1	80,2	68,0		44,7	32,3	33,0			الوسط الحضري والوسط القروي
95,6	91,6	94,0	85,1		78,9	60,6	61,0			الوسط الحضري
79,6	62,7	68,3	48,3		27,6	17,6	18,0			الوسط القروي

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- قطاع الصحة

الصحة (تابع)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2017	2016	2015	2014
عدد الموظفين بوزارة الصحة (بدون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية (1))									
65561	62651	59109	55633	52319	49492	48418	47364	47331	47111
15452	15249	14359	12896	11953	12034	11204	10514	10091	10973
40102	38725	37376	35789	33837	31657	29738	25951	25899	25902
10007	8677	7374	6948	6529	5801	7476	10899	11341	10236

المؤشرات المتعلقة بأهم البرامج الصحية

2023	2021	2020	2019	2018
التغطية الصحية الأساسية				
86,5%	74,2%	70,2%	69,9%	68,8%
	32,1%	30,4%	29,8%	28,6%
	32,1%	30,6%	30,5%	31,0%
	1,0%	0,7%	0,7%	0,2%
	4,2%	4,0%	4,4%	4,4%
	3,5%	3,5%	3,6%	3,6%
	1,2%	1,0%	1,0%	1,0%

2018

صحة الأم			
قروي	حضري	وطني	
111,1	44,6	72,6	نسبة وفيات الأمهات (100000 مولود حي)
79,6	95,6	88,4	الفحوصات قبل الولادة (زيارة واحدة)
		99,6%	الفحوصات قبل الولادة حسب المستوى التعليمي للأم
		82,6%	اعدادي وما فوق
			دون مستوى تعليمي
		96,0%	معدل التغطية بالفحوصات قبل الولادة حسب خماسيات الرفاهة
		75,5%	أغنى خماسي
15,6%	27,1%	21,9%	أفقر خماسي
		42,8%	معدل التغطية بالفحوصات بعد الولادة المؤهلة حسب المستوى التعليمي للأم
		16,5%	اعدادي وما فوق
			دون مستوى تعليمي
74,2%	96,6%	86,6%	نسبة الولادات مع طاقم مؤهل
		99,8%	طاقم مؤهل حسب مستوى تعلم
		80,0%	اعدادي وما فوق
			دون مستوى تعليمي
73,7%	96,0%	86,1%	مكان الولادة
26,3%	4,0%	13,9%	مؤسسة صحية
			البيت

المصدر: قطاع الصحة

المصادر: - (1) الموارد البشرية الصحة في الأرقام

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشراركم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب X

www.x.com/financesmaroc

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>